

١٠٥

تاريخ المصريين

# السلطة السياسية في مصر

وقضية الديمقراطية

(١٨٠٥ - ١٩٨٧)

د. أحمد فارس عبد المنعم



0018442

Bibliotheca Alexandrina





## تاريخ المصريين

---

رئيس مجلس الإدارة

**د. سمير سرخان**

رئيس التحرير

**د. عبد العظيم رمضان**

تصدر من

الهيئة المصرية العامة للكتاب



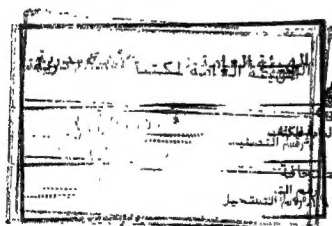
# السلطنة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية

(١٩٨٧ - ١٩٨٨)



Library of the Alexandria Library, ALEXANDRIA

د. أحمد فارس عبد المنعم



المكتبة المصرية العامة  
رقم التسجيل  
فرع القاهرة  
تاريخ التسجيل  
٩٧



## تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب عن « السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية ( ١٨٠٥ - ١٩٨٧ ) » الذي كتبه الدكتور أحمد فارس عبد المنعم .

والكتاب يحلل التطور التاريخي لموقف السلطة السياسية من قضية الديمقراطية من عهد محمد علي إلى عهد مبارك . وقد قسمه المؤلف إلى ستة مراحل أخرى لكل منها فصلا . فتناول في الفصل الأول ما أسماه « بمرحلة القهر السياسي والاجتماعي » التي رأى أنها تشغل الفترة من عام ١٨٠٥ إلى ١٩٢٣ ، وقد تعرض فيها لمؤسسات السلطة السياسية ، وموقفها من قضية الديمقراطية .

وفي الفصل الثاني تناول « مرحلة الديمقراطية السياسية الشككية ، والقهر الاجتماعي ( ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ) » وتعرض فيه لموقف السلطة السياسية من الديمقراطية السياسية والاجتماعية .

١٩ الفصل الثالث فتناول فيه ما أطلق عليه « المرحلة الانتقالية الثورية من عام ١٩٥٢ - ١٩٥٦ » ، كما تناول في الفصل الرابع « مرحلة القهر السياسي والديمقراطية الاجتماعية ( ١٩٥٦ -

١٩٧٠ ) « أما الفصل الخامس فكان عن « مرحلة القهر السياسى والاجتماعى ( ١٩٧٠ - ١٩٨١ ) » .

واستعرض فى الفصل السادس « السمات العامة لموقف السلطة السياسية من قضية الديمقراطية من ١٨٠٥ - ١٩٨١ » من الناحية الدستورية والناحية السلوكية .

وقد اختتم دراسته بالفصل السابع الذى تناول فيه ما عرفه « بمرحلة التحول الديمقراطى ١٩٨١ - ١٩٨٧ » التى رأى ان رؤية الرئيس مبارك للديمقراطية فيها قد توافقت مع مفهومها الحقيقى ، وتساعد فيها دور مجلس الشعب فى العملية السياسية ، وتدعمت السلطة القضائية ، وبرز فيها الحرص على تحقيق الاستقرار السياسى اللازم للتنمية .

والكتاب على هذا النحو يدخل فى باب العلوم السياسية ، ويعرض للسلطة السياسية والديمقراطية من هذه الزاوية . وأملئ أن يجد فيه القارئ العزيز ما ينشر من فائدة ومحتة .

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان



## مقدمة

تستهدف هذه الدراسة تحليل التطور التاريخي لموقف السلطة السياسية من قضية الديمقراطية في مصر منذ تولى محمد على السلطة عام ١٨٠٥ حتى انتهاء الفترة الأولى للرئيس مبارك في أكتوبر ١٩٨٧ . ومن هنا فإن المهمة الأولى في هذه المقدمة هي تحديد مفهوم الديمقراطية .

باستعراض عدد من الكتابات التي تعرضت لتعريف مفهوم الديمقراطية فإن الباحث يرى أن أوفى وأدق هذه الدراسات هي دراسة عالم السياسة المصري الدكتور على الدين هلال المنشورة عام ١٩٨٣ تحت عنوان : « الديمقراطية وهموم الانسان » التي يقول فيها ان استقراء تاريخ الفكر والممارسة الديمقراطية يسمح لنا بتحديد ثلاثة مبادئ ومكونات أساسية للنظام الديمقراطي :

١ - الحرية ، أى احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين ، الحريات المدنية مثل الحرية الشخصية وحرية الانتقال ، والحريات السياسية مثل حرية التعبير والرأى والحق في الاجتماع والتنظيم .

٢ - المساواة في بعديهما السياسى والاجتماعى . السياسى بمعنى

ان كل مواطن بغض النظر عن أوجه تعليمه أو ثرائه أو مركزه العائلي أو ديانتته أو جنسه أو لونه يتساوى أمام القانون مع الآخرين . والاجتماعى بمعنى ضرورة توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تمكن المواطن من ممارسة الحرية والمشاركة السياسية . ولا يقصد بالمساواة - بالذليل - المساواة الحسابية بين البشر ، فهذا غير ممكن وغير عملى ، ولكن يقصد بالمساواة ضمان المجتمع لحد أدنى من الحقوق الاقتصادية والخدمات الاجتماعية لكل المواطنين ، وهو ما يعبر عنه فى الفكر العربى بتعبير العدل الاجتماعى أو تكافؤ الفرص .

٢ - المشاركة ، بمعنى ان يكون القرار السياسى أو السياسة التى تتبناها الدولة هى محصلة أفكار ومناقشات جمهرة المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذا القرار أى هذه السياسة . وينبنى هذا على مبدأ مهم وهو حق كل مواطن فى المشاركة وإبداء الرأى فى القرارات والسياسات التى سوف تؤثر عليه وعلى حياته ومصالحه .

ومع أننى أتفق مع د . هلال فى جوهر تعريفه للنظام الديمقراطى فاننى أرى ان الديمقراطية لها شقان مترابطان : الشق الأول هو الديمقراطية السياسية وجوهرها احترام السلطة السياسية فى ممارستها اليوسية لقيم الحرية ( الحريات المدنية والسياسية ومشاركة أغلبية المواطنين فى صنع السياسة العامة للدولة وقراراتها ) والعدالة القانونية والقضائية ( المساواة أمام القانون واستقلال القضاء ) والشق الثانى هو الديمقراطية الاجتماعية وجوهرها تحقيق العدالة الاجتماعية ( العدالة فى توزيع الدخل

القومى والخدمات وفرص العمل ، وتضييق الهوة بين الطبقات ،  
وضمان حد أدنى من مستوى معيشى لائق لأفراد الشعب ) .

وانطلاقاً من هذا التعريف للديمقراطية ، تم تقسيم الفترة  
الممتدة من وصول محمد على الى السلطة عام ١٨٠٥ الى انتهاء  
الفترة الأولى للرئيس مبارك فى أكتوبر ١٩٨٧ الى ست مراحل :  
مرحلة التهر السياسى والاجتماعى منذ عام ١٨٠٥ حتى صدور  
دستور ١٩٢٣ ، ومرحلة الديمقراطية السياسية الشكلية والقهر  
الاجتماعى منذ صدور دستور ١٩٢٣ حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو  
١٩٥٢ ، والمرحلة الانتقالية الثورية منذ قيام الثورة حتى انتخاب  
جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية وحل مجلس قيادة الثورة فى  
٢٥ يونيو ١٩٥٦ ، ومرحلة القهر السياسى والديمقراطية الاجتماعية  
منذ هذا التاريخ حتى وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ،  
 ومرحلة القهر السياسى والاجتماعى منذ هذا العام حتى اغتيال  
السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، ثم مرحلة التحول الديمقراطى منذ  
تولى الرئيس محمد حسنى مبارك مسئولية رئاسة الجمهورية فى  
١٤ أكتوبر ١٩٨١ حتى انتهاء الفترة الأولى لرئاسته فى أكتوبر  
١٩٨٧ .

والباحث يدرك أن التاريخ الذى يفصل بين مرحلة وأخرى  
لا يعنى الانقطاع التام بين المرحلة السابقة والمرحلة التالية ، حيث  
أن تاريخ الانسانية لايعرف مثل هذا الانقطاع ، وانما هناك كثير من  
عناصر الاستمرارية بين بعض المراحل أو كلها . كما يدرك الباحث  
ايضا نسبية الصفة التى تم اطلاقها على كل مرحلة ، بمعنى أن  
تسمية مرحلة ما بالقهر أو الديمقراطية لايعنى أن القهر كان مطلقا  
وشاملا وفى كل الفترة ، أو أن الديمقراطية كانت مطلقة وشاملة

وفى كل الفترة ، وانما المقصود هو أن هذه الصفة كانت هى  
الغالبية على ما عداها •

وربما قد لا يكون منظور الديمقراطية كافيا وحده للتقويم أو  
للحكم على سياسات السلطة السياسية فى مصر فى كل مرحلة، حيث  
ربما ينبغى التفرقة بين أن تستخدم السلطة السياسية القهر من أجل  
التنمية الاقتصادية والاستقلال الوطنى ، وأن تستخدم القهر من  
أجل أهدار ما تحقق من انجازات على طريق التنمية وفرض سياسات  
تعارض مع الاستقلال الوطنى • إلا أن الباحث يعتقد - كما يعتقد  
د • جمال حمدان فى كتابه « شخصية مصر » ( المجلد الثانى ) -  
أن الديمقراطية هى الحضارة والحضارة هى الديمقراطية • كما  
أن الديمقراطية كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،  
وكفيلة أيضا بتحقيق الاستقلال الوطنى •

من حيث منهجية التحليل ، فانه إذا كان هناك منهجان  
مختلفان من مناهج البحث فى العلوم السياسية هما المنهج القانونى  
أو الدستورى الذى يركز على دراسة مؤسسات الحكم وفقا للدستور  
والقوانين ، والمنهج السلوكى الذى يركز على السلوك الفعلى أو  
الممارسات اليومية للسلطة السياسية - كما يقول الدكتور على الدين  
هلال - فان هذه الدراسة تحاول الجمع بين هذين المنهجين فى وقت  
واحد ، وذلك من خلال دراسة مؤسسات السلطة السياسية فى كل  
مرحلة طبقا للدستور والقوانين ، ثم تحليل سياسات هذه السلطة  
تجاه قضية الديمقراطية بشقيها الديمقراطية السياسية والديمقراطية  
الاجتماعية •

هذا ، وما توفيقى الا بالله العلى العظيم •

د • أحمد فارس عبد المنعم

الفصل الاول

---

مرحلة القهر السياسى والاجتماعى

( ١٨٠٥ - ١٩٢٣ )



## اولا - مؤسسات السلطة السياسية :

تمثلت مؤسسات السلطة السياسية فى الفترة من ١٨٠٥ حتى ١٩٢٣ فى رئيس الدولة ( وال او خديو او سلطان او ملك ) ، وفى المجالس النيابية التى بدأ انشاؤها عام ١٨٦٦ ، ثم مجلس النواب او الوزراء الذى بدأ انشاؤه عام ١٨٧٨ .

### ١ - رئيس الدولة :

تعتبر واقعة كبار رجال مصر من العلماء ونقباء الحرف والعامية بعزل الولى العثمانى خورشيد باشا عام ١٨٠٥ وتعيين محمد على بدلا عنه ، وهو ما خضع له السلطان العثمانى ، نقطة انطلاق اساسية فى تطور النظام السياسى المصرى ، حيث تعتبر هذه الحركة الشعبية التى أدت الى وصول محمد على الى السلطة حلقة مهمة فى كفاح الشعب المصرى من أجل تقييد سلطة الحاكم المطلقة وتحقيق الديمقراطية ، وان كان محمد على قد تنكر لهذه الحركة الشعبية، وطبقا للفرمان العثمانى الصادر فى ١٣ فبراير ١٨٤١ فان الباب العالى يفتار والى مصر من اولاد محمد على المذكور ثم من اولاد اولاده المذكور . وفى ابريل ١٨٤١ صدر فرمان آخر يجعل الولاية لمن يكون اكبر سنا من ورثة محمد على المذكور . وقد أصيب محمد على فى أواخر أيامه باختلال فى قواه العقلية ، فتولى ابنه ابراهيم باشا الحكم بدلا منه فى ابريل ١٨٤٨ ، وهو ما صدر به

فرمان عثمانى فى يوليو من نفس العام (١) . الا ان ابراهيم باشا توفى فى ١٠ نوفمبر ١٨٤٨ ، وبما ان عباس باشا بن طومون باشا كان اكبر ابناء العائلة فانه قد تولى الحكم الى ان توفى فى يوليو ١٨٥٤ . وقد تولى الحكم بعده محمد سعيد باشا بن محمد على باشا الى ان توفى فى ١٧ يناير ١٨٦٣ حيث تولى بعده اسماعيل باشا بن ابراهيم باشا بن محمد على باشا (٢) .

وقد نجح الخديو اسماعيل فى ان يستصدر فرمانا عثمانيا فى عام ١٨٧٣ يقضى ان يتولى الحكم من بعده اكبر ابنائه للذكور بدلا من ان كان ذلك لأكبر أفراد أسرة محمد على للذكور (٣) . واذا كان محمد على هو مؤسس مصر الحديثة ، فقد شهد عصر اسماعيل بداية المؤسسات السياسية الحديثة ، فتكون اول مجلس نيابى عام ١٨٦٦ واول نظارة ( وزارة ) عام ١٨٧٨ . ونظرا لحق بريطانيا وفرنسا من قيام الخديو اسماعيل بتكليف محمد شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة من المصريين فقط دون ان تضم الناطقين بالبريطاني والفرنسى وذلك فى ابريل ١٨٧٩ ، قامت هاتان الدولتان بالانتقام منه لدى السلطان العثمانى وتمكتتا من عزله وتولية ابنه محمد توفيق باشا وذلك فى يونيو ١٨٧٩ . وقد توفى الخديو توفيق فى ٧ يناير ١٨٩٢ ، وتولى حكم مصر بعده الخديو عباس حلمى الثانى الى ان قامت الحرب العالمية الاولى واعلنت بريطانيا الحماية على مصر فقامت بخلع الخديو عباس حلمى الثانى الذى كان يزور الاستانة ، وعينت الأمير حسين كامل ابن الخديو السابق اسماعيل باشا سلطانا على مصر . وحينما توفى فى ٨ اكتوبر ١٩١٧ تولى الحكم بعده شقيقه فؤاد الاول الى ان توفى عام ١٩٣٦ (٤) .



## ٢ - المجلس النيابى :

لم ينسئ محمد على أى تنظيمات نيابية بالمعنى الحقيقى ، ولا يمكن أن نجد فى نظام حكمه تنظيما يسمح بشكل حقيقى من المشاركة السياسية ، أقرب ما نجده فى هذا المجال هو مجلس المشورة الذى انشأه عام ١٨٢٩ من كبار الموظفين والعلماء واعيان البلاد للاسترشاد برأيهم فى المسائل الادارية والتعليم والانشغال العمومية وما يقترحه الأعضاء من موضوعات . كما كان للمجلس حق مساءلة موظفى الدولة ومشايع البلاد عن الرشوة والاختلاس ، والنظر فى الشكايات التى تقدم اليه . وقد كان المجلس يدعى للانعقاد مرة كل سنة ويرأس اجتماعاته ابراهيم باشا ، وقد حل محمد على هذا المجلس عام ١٨٣٧ ، وأقام بدلا منه لجنة المشورة . ولكن لا يمكن اعتبار أى من المجلس أو اللجنة نواة لنظام نيابى (٥) .

البداية الحقيقية لنظام نيابى محدود حسب اتفاق جمهرة المؤرخين والباحث تتمثل فى انشاء مجلس شورى النواب فى فترة حكم الخديو اسماعيل فى اواخر عام ١٨٦٦ (٦) ، الذى تحدد نظامه بموجب لائحتين هما اللائحة الاساسية (٧) ، واللائحة النظامية (٨) . وطبقا لللائحة الاساسية فان أعضاء مجلس شورى النواب يجب ألا يزيدوا عن ٧٥ شخصا (البند ١٠) لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد (البند ٩) ، وانتخاب الاعضاء من الأقاليم يلزم أن يكون على حسب تعداد السكان ، فلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم من اقسام المديرية بحسب كبر القسم أو صغره ، بينما يتم انتخاب ثلاثة من القاهرة واثنين من الاسكندرية وواحد من دمياط (البند ٦) وبينما يقوم اعيان القاهرة والاسكندرية ودمياط بانتخاب ممثليهم فى المجلس فان الذى يقوم بانتخاب ممثلى بقية المديرية هم مشايخها (البندان ٧ و ٨) .

واشترطت اللائحة الأساسية فيمن يرشح نفسه ليكون عضواً في مجلس شورى النواب أن يكون بالغاً من العمر ٢٥ سنة على الأقل ، وأن يكون موصوفاً بالرشد والكمال ( البند ٢ ) ، ولا يكون قد حكم عليه بالافلاس أو السجن ( البند ٣ ) ، ولا يكون من موظفي الحكومة أو العسكريين ( البند ٥ ) . وقد أعطت اللائحة النظامية للخديو حق اختيار رئيس مجلس شورى النواب ووكيله ( البند ٢ ) .

ويلاحظ أن اختصاصات مجلس شورى النواب كانت محدودة للغاية ، حيث أنه لم يكن يملك أن يناقش سوى المسائل التي تعرضها عليه السلطة التنفيذية ، وحتى في هذه الحالة فإن سلطته استشارية وليست قطعية ، ومن ثم فإن ما يصدر عنه هو بمثابة توصيات ليست ملزمة للخديو (٩) . يضاف إلى ذلك قصر مدة انعقده حيث لم تكن هذه المدة تتجاوز شهرين فقط من منتصف كيهك إلى منتصف أمشير ( البند ١٦ من اللائحة الأساسية ) كما أن الخديو كان يملك سلطات واسعة إزاء المجلس ، أهمها حقه في تحديد موعد ومدة انعقاد المجلس ، وإيضاً حقه في فصل أي من أعضائه ، وهو ما تضمنه البند ١٧ من اللائحة الأساسية حيث جاء به « لولى الأمر جمع المجلس أو تأخيرها أو تحديد مدته أو تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم في مدة معلومة » .

وقد افتتح أول دور انعقاد لمجلس شورى النواب في ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ وانتهى هذا الدور في ٢٤ يناير ١٨٦٧ . وبدأ دور الانعقاد الثاني في ١٦ مارس ١٨٦٨ وانتهى في ٢٢ مايو من نفس العام . وبدأ دور الانعقاد الثالث في ٢٨ يناير ١٨٦٩ وانتهى في ٢٢ مارس من نفس العام . وقد أجريت انتخابات المجلس لمدة جديدة في أوائل ١٨٧٠ ، وبدأ دور انعقاده الأول في أول فبراير من نفس

العام وانتهى فى مارس من نفس العام ايضا . وبدأ الانعقاد الثانى فى ١٠ يونيو ١٨٧١ وانتهى فى ٦ اغسطس من نفس العام . ولم يتعقد المجلس اطلاقا فى سنة ١٨٧٢ . وفى يناير ١٨٧٣ بدأ الانعقاد الثالث وانقضى فى ٢٤ مارس من نفس السنة ، وانقضت سنتا ١٨٧٤ و ١٨٧٥ دون ان يدعى مجلس شورى النواب للانعقاد او تجرى انتخابات جديدة بعد انقضاء مدة الهيئة النيابية الثانية رغم صدور عدة تصرفات مهمة من الخديو مثل بيع أسهم مصر فى شركة قناة السويس مقابل ثمن بخس عام ١٨٧٥ (١٠) . وقد اجريت انتخابات جديدة فى عام ١٨٧٦ ، وعقد مجلس شورى النواب جلسة غير عادية بناء على دعوة الخديو فى طنطا فى اغسطس ١٨٧٦ . ثم بدأ دور الانعقاد العاشر الأول فى ٢٣ نوفمبر من نفس العام وانتهت فى ١٥ فبراير ١٨٧٧ . وبدأ دور الانعقاد الثانى فى ٢٨ مارس ١٨٧٨ وانتهى فى ٢٧ يونيو من نفس العام . وبدأ دور الانعقاد الثالث فى ٢ يناير ١٨٧٩ وانتهى فى ٦ يوليو من نفس العام (١١) . وتعتبر هذه الدورة أهم دورات مجلس شورى النواب منذ انشائه عام ١٨٦٦ ، حيث تصدى المجلس لسياسات الخدين اسماعيل الذى استسلم لضغوط الدول الأوروبية عليه خاصة تعيينه عام ١٨٧٨ ناظرين اجنبيين أحدهما انجليزى والآخر فرنسى ، ومعهما عام ١٨٧٩ حق الفيتو ، أى حق وقف أى قرار لا يوافقان عليه . وقد بدأ مجلس شورى النواب فى أوائل عام ١٨٧٩ فى مناقشة السياسة المالية للدولة ، واستدعى أكثر من مرة السيريريفرس ويلسون ناظر المالية فامتنع عن الحضور ، وبعد انتهائه من اعداد عدة اقتراحات بشأن السياسة المالية قام بارسالها الى نظارة الداخلية لعلها ليغها للضميم . ازاء ذلك الموقف الوطنى صدر قرار برفض دورة مجلس شورى النواب وهى الدورة الأخيرة التى تنتهى معها مدة

الهيئة النيابية الثالثة ، وكلف ناظر الداخلية ( رياض باشا ) بإبلاغ هذا القرار الى المجلس يوم ٢٧ مارس ١٨٧٩ . وفى هذا اليوم وقف أعضاء المجلس موثقاً مشرقاً تعدى مجرد رثنى قض انعقاد المجلس الى المطالبة بأعطائه سلطات حقيقية فى تقرير سياسات الدولة . فازاء قرار الخديو فض انعقاد المجلس قال النائب محمد أفندى راضى أنه لا يمكن فض المجلس الا اذا نظر فى المسائل المهمة المثارة خاصة الميزانية ، وان المجلس ما زالت له مدة باقية . ويشان سلطات المجلس طالب النائب عبد السلام المويلحى بعدم قطع امر فى أى شيء الا باشتراك المجلس وانه اذا لم يتحقق ذلك فان التعصب قد تصدر عنه تصرفات لا يحمد عقباها . وطالب النائب محمد أفندى الشريعة بعدم اتخاذ أية إجراءات أو إصدار أية قوانين الا بمشاركة المجلس . وأكد النائب محمد أفندى راضى على ضرورة اعطاء مجلس شورى النواب حقوقه واجابة طلباته . وقد استقر رأى المجلس على رفع هذه الطلبات الى الخديو للنظر فيها (١٣) .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل عقد أعضاء مجلس شورى النواب وضباط الجيش وكبار الموظفين والتجار عدة اجتماعات اتفقوا فيها على وضع بيان شامل سيمى « المحضر الأهلئ » وقعه باختمامهم ورفعوه الى الخديو فى ٢ إبريل ١٨٧٩ . وقد طالب المجتمعون فى هذا البيان بمنح مجلس شورى النواب الحرية التامة فى جميع الحقوق وكافة الأمور المالية والداخلية مثلما هو الحال فى البلاد الأوروبية وتعديل لائحة المجلس لتكون على نمط تلك اللوائح المعمول بها فى أوربا ، وأن يكون مجلس النظار مسئولاً أمام مجلس شورى النواب (١٤) . وازاء ذلك استقالت نظارة الأمير محمد توفيق باشا فى ٧ إبريل ١٨٧٩ وكلف محمد شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة ، وهى النظارة التى وافقت على استمرار مجلس

شورى النواب فى عقد جلساته وألغت قرار فض دورته • كما وافقت هذه النظارة على ما جاء فى « المحضر الأهلى » من ضرورة تعديل اللائحة لمجلس شورى النواب ، حيث أعدت النظارة مشروع لائحة جديدة مكونة من ٢٧ مادة أحالتها فى ١٧ مايو ١٨٧٩ الى مجلس شورى النواب ، الذى ناقشها وطورها وزاد عدد موادها الى ٧١ مادة وأقرها بصفة نهائية فى ٨ يونيو ١٨٧٩ (١٥) •

لقد تضمن مشروع اللائحة الجديدة (١٦) ، الذى رفعه المجلس الى النظارة لعرضه على الخديو لإصداره ، تضمن عديدا من المواد التى تعطى المجلس سلطات واسعة فى صنع السياسة العامة للدولة ، سواء صنع القوانين أو الميزانية أو تقرير مسئولية النظارة أمامه • ففىما يتعلق بالقوانين نص مشروع اللائحة على ألا يكون القانون معتبرا دستورا للعمل ما لم يوافق عليه مجلس النواب ( بند ٢٧ ) ، وأنه عند أول اجتماع لمجلس النواب يجب على مجلس النظار أن يعرض عليه جميع اللوائح والقوانين والمنشورات الجارية العمل بها فى الحكومة – ما عدا المعاهدات الدولية – لينظر فيها وينقحها ويصدر قراره بشأنها ( بند ٢٦ ) • وبشأن الميزانية نصت اللائحة على أن من حق النواب أن يلاحظوا المصاريف العمومية بالدقة التامة وأن يقرروا مقدارها ، كما أنه يجب عليهم أن يعينوا كمية الواردات وكيفيةها وضرب الضرائب والجبايات وطريقة توزيعها وأوقات تحصيلها ، وأنه لا يجوز فرض ضريبة من أى نوع كانت ولا توزيعها ولا تحصيلها ولا تكاليف الأهالى بشئ ما إلا بعد موافقة النواب عليه ، كما لا يجوز صرف شئ من المتحصلات زيادة على ما يقرره النواب ( بند ٤٥ ) • وبشأن مسئولية مجلس النظار نص مشروع اللائحة على أن النظار مسئولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة بإداراتهم ، وبناء على ذلك يجب على

مجلس النظار البائرة بوضع مشروع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب (بند ٣٦) • كما نص مشروع اللائحة على أن النظار ملزمون بالإجابة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب (بند ٤٢) ، وأنه إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رايه يعد تكرار المخاطبة وبيان الأسباب ولم تستقل للوزارة للخديو أن يأمر بفض مجلس النواب وأجراء انتخابات جديدة في خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر ، وإذا أيد مجلس النواب الجديد رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ، علما بأنه يجوز إعادة انتخاب النواب السابقين (بند ١١) •

وقد سعى محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار الى الحصول على موافقة الخديو توفيق على مشروع هذه اللائحة ، ولكن الخديو رفض ذلك في ١٨ أغسطس ١٨٧٩ ، مما أدى الى استقالة نظارة شريف باشا في نفس اليوم ، فشكل الخديو توفيق نظارة جديدة برئاسة برثاسته ، تلتها نظارة مصطفى باشا رياض في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ • وقد اتجه كل من الخديو توفيق ونظارة رياض الى التصديق على الحركة الوطنية ، فتم نفى عدد من الزعماء منهم جمال الدين الأفغانى ، كما صودرت العديد من الصحف (١٧) • وهنا قامت الثورة العراقية في ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، وكان من نتائجها إقامة نظارة رياض باشا المعادية للحركة الديمقراطية ، وتعيين محمد شريف باشا ذى الميول الوطنية رئيسا لمجلس النظار ، وهو ما أعقبه اجراء انتخابات جديدة لمجلس شورى النواب ، حيث بدأ دورته الأولى والأخيرة في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، وانتهت في ٢٦ مارس ١٨٨٢ ، وهى الدورة التى اقر فيها المجلس مشروع اللائحة الأساسية الجديدة ، التى اصدرها الخديو توفيق في ٧ فبراير ١٨٨٢ (١٨) • فى عهد نظارة محمود سامى البارودى الأولى، متضمنة أغلب مواد مشروع

لائحة ١٨٧٩ الم. ابق الإشارة إليه ، وهي تدبّر أول دستور في التاريخ المصري يمجز البرلمان سلطات واسعة ، كما أنها تدبّر — وفقا لرأى عدد من فقهاء القانون الدستوري (١٩) — أول دستور تضمن في صلبه نظاما نيابيا برلمانيا ، وان كان ذلك هائل يتحفظ على ذلك نظرا للسلطات العديدة التي منحها الدستور للخديو (٢٠) .

لقد نصت لائحة ٧ ذراير ١٨٨٢ على ان تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب ، والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب وان يجوز انتخابه تتبين فيما بعد في لائحة مخصصة تشمل أيضا كيفية الانتخاب (م ١٠) وقد صدر قانون الانتخاب في ٢٥ مارس ١٨٨٢ (٢١) ، الذي اعترف بحق الانتخاب لكل مصري بلغ من العمر ٢١ عاما . ولكنه لم يأخذ بمبدأ الاقتراع العام ، وانما احتق مبدأ الاقتراع المقيد ، فاستقر في الناخب أن يدفع ضريبة سنوية لا تقل عن ٥٠٠ قرش ، ويعفى من ذلك بعض الفئات كرجال الدين والضباط والمحامين والأطباء والمهندسين والصيادلة والمدرسين وغيرهم . ومع هذا القانون بمبدأ الانتخاب المباشر ، وانما أخذ بنظام الانتخاب على درجتين ، إذ ينتخب كل دائرة ناخب مندوبا عنهم ، وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء مجلس النواب . ويشترط في الناخب المندوب أن يكون بالغا من العمر ٢٥ عاما ، وأن تجتمع فيه نفس الشروط الواجب توافرها في الناخب العادي . أما النائب فيجب أن يكون بالغا من العمر ٢٥ عاما وأن يكون ملما بالقراءة والكتابة ، وأن تتوافر فيه شروط الناخب العادي . وقد نص القانون على أن أعضاء مجلس النواب يكون عددهم ١٢٥ نائبا مقسمين على اقاليم طبقا للمادة السادسة منه . كما نص على تحريم الجمع بين عضوية مجلس النواب وأي وظيفة مدنية أو عسكرية ، وإذا انتخب أحد الموظفين وجب عليه الاستقالة من وظيفته حتى يقبل نائبا (م ٦٨) .

وطبقا للاتحة الأساسية فان مدة عضوية مجلس النواب خمس سنوات ( م ٢ ) ، وتعدّد الجلسات الاعتيادية السنوية لمدة ثلاثة أشهر من أول نوفمبر لغاية يناير ، وإذا لم تكف هذه المدة لاتمام الأشغال الموجودة وطلب المجلس أن تزداد مدته من ١٥ يوما الى ٣٠ يوما يجاب الى ذلك بأمر يصدر من الخديو ( م ٨ ) . وإذا مست الحاجة الى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الخديو تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع ( م ٩ ) . ويتنخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسمائهم على الخديو ليختار أحدهم لتولى رئاسة المجلس لمدة خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر منه ( م ١٤ ) . أما وكلاء المجلس فان اختيارهم من حق المجلس وحده ( م ١٥ ) .

أما عن اختصاصات مجلس النواب فقد نصت للاتحة على حق التشريع ومراقبة الحكومة ، فقد جاء بها أن مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ، ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها وأعطاء القرار اللازم عنها ، ولا يكون المشروع قانونا معتبرا مستورا للعمل ما لم يتل في مجلس النواب بندا بندا ، ويقرر حكما حكما ، ثم يجرى التصديق عليه من طرف الخديو . وإذا تراءى لمجلس النواب سن قانون يطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ، ومتى وافقت عليه الحكومة تعد مشروعه وتعرضه على مجلس النواب لاقراءه ( م ٢٥ ) . كما نصت للاتحة على أنه لايجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات إلا بمقتضى قانون يصديق عليه من مجلس النواب ( م ٣٠ ) ، كما أن للمجلس حق تقرير ميزانية الحكومة سنويا ( ٣١ ) . أما بشأن اختصاص مجلس النواب بمراقبة الحكومة فقد نصت للاتحة على أن للنواب حق الملاحظة على موظفي الحكومة جميعا ، ولهم في أثناء



اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه النظار بما يرون لزوم الاخبار من تعد أو خلل أو قصور يقع في أثناء تادية الوظيفة من أحد موظفي الحكومة (٢٠) . كما نصت اللائحة على مبدأ المسؤولية الوزارية التضامنية والفردية ، فجاء بها ان النظار متكافلون في المسؤولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يقرر بمجلس النظار ويترقب عليه اخلال بالقوانين واللوائح المرعية الاجراء (٢١) ، وكل من النظار مسئول عن اجراءاته المتعلقة بوظيفته (٢٢) . وإذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر على رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللخديو أن يأمر بفض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ألا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانفضاض الى يوم الاجتماع ، علما بأنه يجوز اعادة انتخاب النواب السابقين (٢٣) ، وإذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الأول الذى ترتب الخلاف عليه ينقذ الرأى المذكور قطعيا (٢٤) .

وقد استقبلت الدول الأوروبية خاصة انجلترا هذا التطور الديمقراطى فى مصر بالسخط والاستياء خاصة ماتضمنته اللائحة من اعطاء البرلمان حق اقرار الميزانية . وقد سمعت وزارة البارودى الى اتناع الدول الأوروبية بأن صدر الدستور لا يتضمن أى مساس بمصالحها ، وأنها متمسكة بتنفيذ تعودات مصر المالية والوفاء بديونها كاملة . ولكن هذه الوعود لم تكن لتحول دون تمسك انجلترا بأطماعها فى مصر وتمينها الفرص لاحتلال البلاد ، وهو ما تم فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ ، وهو ما ترتب عليه وقف العمل بدستور ٧ فبراير ١٨٨٢ (٢٢) ، حيث استبدل به القانون النظامى الصادر فى اول مايو ١٨٨٣ (٢٣) ، الذى يعتبر نكسة فى التطور المصرى نحو الديمقراطية .

فقد انشأ هذا القانون النظامي - من بين ما انشأ - مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . بالنسبة لمجلس شورى القوانين نص القانون النظامي على أنه يتكون من ٢٠ عضواً تقرم الحكومة بتعيين ١٤ عضواً منهم ، كما تعين من بينهم رئيساً واحداً وكيلى المجلس . ويكون الأعضاء المعينون دائمين مدى الحياة ، ولا يجوز عزلهم إلا بأمر الخديو بناء على توصية من مجلس للنظار ، أما الأعضاء الآخرون وعددهم ١٦ عضواً فتنتخب مجالس المديرىات عدد ١٤ عضواً منهم ، أى عضو واحد عن كل مجلس مديرية . أما العضوان الباقيان فيقوم بانتخابهما المنسوبون المنتخبون عن القاهرة والإسكندرية ، وذلك طبقاً لأحكام المادتين ٢٨ و ٢٩ من قانون الانتخاب الصادر فى أول مايو ١٨٨٢ (٢٤) . وقد نص القانون النظامي على أن يقرم الـ ١٦ عضواً بانتخاب الوكيل للمجلس من بينهم ، وحدة نيابتهم ٦ سنوات . ويجتمع المجلس مرة كل شهرين .

من حيث الاختصاصات ، لم يكن لمجلس شورى القوانين سلطة قطعية ، وإنما كان بمثابة هيئة استشارية فيما يعرض عليه من القوانين واللوائح ، بمعنى أن رأيه لم يكن ملزماً للحكومة التى يمكنها ألا تأخذ به ، وإن كان عليها فى هذه الحالة أن تبلفه بالأسباب ، دون أن يكون للمجلس حق مناقشة هذه الأسباب . كما لم يكن من حق المجلس مناقشة المسائل المالية المتعلقة بقانون التصفية أو بمعاهدات دولية . ومن اختصاصات المجلس حق طلب إيضاحات من النظار عن الموضوعات التى تدخل فى اختصاصهم ، وإيضاً حق طلب مشروعات قوانين تتعلق بالإدارة العمومية .

أما بالنسبة للجمعية العمومية ، فقد نص القانون النظامي على أنها تتكون من النظار ومن رئيس وكيلى وأعضاء مجلس شورى القوانين ، ومن ٤٦ مندوباً من الأعيان يأتون عن طريق الانتخاب

لمدة ٦ سنوات قابلة للتجديد ( المرات ٤٠ و ٤١ و ٤٢ ) • ورئيس مجلس شورى القوانين هو نفسه رئيس الجمعية العمومية (م ٤٣) •

ويشأن نظام انتخاب المـ ٤٦ مندوباً من الإعيان أعضاء الجمعية العمومية فإن قانون الانتخاب الصادر فى أول مايو ١٨٨٣ قد أعطى حق الانتخاب لكل مصرى بالغ من العمر عشرين سنة كاملة ( م ١ ) بشرط أن يكون اسمه مقيداً فى جدول الانتخاب (م ١٢) ، والأى يكون من العسكريين (م ١) ، أو من المدكوم عليهم فى بعض القضايا (م ٦) • وقد أخذ قانون الانتخاب بنظام الانتخاب على درجتين : حيث يقوم المنتخبون فى أقاليم مصر بانتخاب ٤٦ من الإعيان لعضوية الجمعية العمومية مع مراعاة العدد المحدد لكل منطقة فى القانون النظامى •

ومن حيث الاختصاصات كانت الجمعية العمومية مجرد هيئة استشارية الا فيما يتعلق بتقرير الضرائب والرسوم ، حيث نص القانون النظامى على أنه لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات فى القطر المصرى الا بعد مباحثة الجمعية العمومية فى ذلك وإقرارها عليه •

وفى أول يوليو ١٩١٣ فى عهد الخديو عباس حلمى الثانى صدر قانون نظامى جديد (٢٥) ألغى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وانشأ هيئة جديدة اسمها الجمعية التشريعية • وطبقاً للمادة الثانية من هذا القانون تتألف الجمعية التشريعية من أعضاء قانونيين ( النظار ) وأعضاء منتخبين ( ٦٦ عضواً ) وأعضاء معينين ( ١٧ عضواً ) ، ومدة الأعضاء المعيّنين والمنتخبين ٦ سنوات ويتجدد انتخاب ثلث كل من الفريقين كل سنتين (م ٤) •

وقد اشترط قانون الانتخاب الصادر عام ١٩١٢ (٢٦) فيمن ينتخب عضوا في الجمعية التشريعية : ( ١ ) أن يكون عمره ٢٥ سنة كاملة (ب) أن يكون عارفا القراءة والكتابة (ج) أن يكون قد دفع منذ سنتين مال اطلاق سنوى قدره ٥٠ جنيتها أو عوائد مبان قدرها ٢٠ جنيتها في السنة أو ٣٥ جنيتها مال اطلاق وعوائد مبان معا ، وينقص المال السنوى الى الخمسين ( ٥ / ٢ ) بالنسبة لمن كان حائزا لشهادة من مدرسة عالية ( د ) أن يكون اسمه مدرجا منذ ٣ سنوات بجدول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها (م٢٠) ، ولا يجوز الجمع بين عضوية الجمعية التشريعية ووظيفة عامة ( نفس المادة ) • ويتم الانتخاب على درجتين : الأولى انتخاب المندوبين ، والثانية قيام المندوبين بانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية • بالنسبة للناخبين نص قانون الانتخاب على أن لكل مصرى حق الانتخاب متى بلغ من العمر عشرين عاما كاملة ، بشرط أن يكون اسمه مقيدا فى جدول الانتخاب ، والا يكون من العسكريين أو من المحكوم عليهم فى بعض القضايا • وبالنسبة للمندوبين اشترط القانون فيهم أن يكونوا مدرجين فى جدول الانتخاب ، وأن يكون عمرهم ثلاثين سنة كاملة على الأقل ( ١٤ ) ، ويقوم كل خمسين ناخبا بانتخاب مندوب واحد عنهم ، فإذا زادت كسور عدد الناخبين عن ٢٥ ينتخب عنهم مندوب آخر • ومدة نيابة المندوبين ٦ سنوات ، وإذا اقتضى الحال لانتخاب عضو بسدل آخر للجمعية التشريعية فى احدى نواتر الانتخاب وجب اجراء انتخاب جديد لتأييد نيابة احد المندوبين أو استبدال غيره به اذا طلب ذلك أغلبية الناخبين (م١٣) ، ويقوم مندوبو كل دائرة انتخابية بانتخاب عضو واحد للجمعية التشريعية ، ودوائر الانتخاب تعين فى جدول يقرره ناظر الداخلية بتصديق مجلس النظار (م١٩) •

إلا ان الجمعية التشريعية كانت اختصاصاتها استثنائية محضه ما عدا المسائل المتعلقة بالضرائب والرسوم ، حيث انه ان كان القانون النظامى قد اوجب اخذ رأى الجمعية التشريعية قبل اصدار أى قانون أو لائحة عمومية ، فانه اعطى للحكومة الحق فى عدم الأخذ برأى الجمعية على أن تبلغها بالأسباب .

وقد عقدت الجمعية التشريعية دورتها الأولى فى يناير ١٩١٤ ، واستمرت الدورة حتى ١٧ يونيو من نفس العام . وتتابعت الأحداث باعلان الأحكام العرفية فى نوفمبر ١٩١٤ نتيجة نشوب الحرب للعالية الأولى ثم اعلان الحماية للبريطانية على مصر فى ديسمبر من نفس العام . وقد صدر أكثر من قرار بتأجيل موعد انعقاد الدورة الثانية للجمعية التشريعية حتى أكتوبر ١٩١٥ حين تقرر تأجيل اجتماعها الى أجل غير مسمى (٢٧) . وفى ٢٩ أبريل ١٩٢٣ صدر قانون بإلغاء الجمعية التشريعية (٢٨) .

### ٣ - مجلس الوزراء :

ترجع نشأة السلطة التنفيذية ( الوزارة ) بهيئتها الحديث فى مصر كجزء من عملية إعادة التنظيم الإدارى والتخفيف الاجتماعى التى قام بها محمد على ، والتى تضمنت ادخال أساليب الإدارة الحديثة ، والتوسع فى وظائف الدولة وسلطاتها التنظيمية فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم . فقد أدى توسع دور الدولة والوظائف التى تقوم بها الى بروز مؤسسات جيدة تتولى هذه المهام وتحقق الأهداف السياسية والاجتماعية لمحمد على (٢٩) .

ويرجع أصل السلطة التنفيذية أو الوزارة الى مجموعة الدواوين التى أنشأها محمد على وعُدل فى تكوينها عدة مرات ،

وكانت تتكون أساسا من مجموعة من الموظفين ولم تكن تشكل وزارة بالمعنى الحديث للكلمة . وفي البداية انشا محمد على الديوان العالى أو ديوان العلونة ومقره القلعة ، وتكون من عدد من كبار الموظفين ورأسه نائب الوالى ، ليقوم بالتداول فى شأن الأحكام فى التنفيذ . كما أوجد محمد على لكل مجال من مجالات الحكم ديوانا مثل ديوان الجهادية ، وديوان البحرية ، وديوان الأنغال ، وديوان المدارس ، وديوان التجارة ، وكانت هذه الدواوين فروعاً من الديوان العالى(٣٠) .

وفى عام ١٨٢٤ انشئ « المجلس العالى » ويتكون من نظار الدواوين وعدد من كبار الموظفين واثنين من العلماء يختارهم شيخ الجامع الأزهر ، واثنين من التجار يختارهم كبير تجار العاصمة ، واثنين من ذوى المعرفة بالحسابات ، كما يضم اثنين من الأعيان عن كل مديرية . وكانت مدة عضوية المجلس سنة . وفى الأمر الشاخص بتأسيس المجلس وطريقة مناقضاته أكد محمد على على ضرورة استماع رئيس المجلس الى الآراء المختلفة ، وألا يتحدث ذيل الأعضاء حتى لا ينفذوا براهه ، وأن تكون المناقشة جادة وفى إطار حر(٣١) .

وفى عام ١٨٢٧ صدر قانون السياسة(٣٢) الذى قسم الدواوين الى سبعة هي : الديوان الخدير ( الداخلية ) ، وديوان كافة الإيرادات ، وديوان الجهادية ، وديوان البحر ، وديوان المدارس ، وديوان الأمور الافرنكية والتجارة المصرية ، وديوان الغاوريقات ( الصناعات ) (٣٣) . واستمر هذا الوضع فى الفترة التى تلت انتهاء حكم محمد على ( ١٨٤٨ ) حتى عام ١٨٧٨ باستثناء بعض التعديلات التنظيمية والتى يمكن تلخيصها فى(٣٤) .

( ١ ) بدء التغيير فى الاسم من الدواوين الى النظارات ، ورافق ذلك تحول مديري عموم الدواوين الى نظار .

(ب) التغيير في عدد الدواوين واسماؤها • فبعض الدواوين قد اختلفت نتيجة الظروف السياسية التي لحقت بمصر عام ١٨٤٠ مثل ديوان البحر وديوان الفاوريات • كما تغيرت اسماء بعض الدواوين • فالديوان الخديو أصبح نظارة الداخلية ، وديوان المدارس أصبح نظارة المعارف ، وديوان الأمور الافرنكية تحول الى نظارة الخارجية • كما نشأت نظارات جديدة كالحقانية والأشغال •

(ج) وارتبط بذلك تغير في الوظائف والاختصاصات المنوط بها الى هذه النظارات •

وفي مجال تقويم عمل هذه الدواوين يمكن القول بانها كانت أجهزة فنية معاونة أو هيئات حكومية لتسيير دواليب العمل ذات صفة استشارية ، ولم يكن لها سلطة اتخاذ القرار التي تركزت في يد الوالي أو الخديو (٣٥) •

ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية في عهد اسماعيل واستمرار الضغط الأوربي لضمان الانتظام في سداد الديون اوصت لجنة التحقيق العليا ، وهي لجنة أوربية شكلت في يناير ١٨٧٨ لبحث أسباب العجز في الإيرادات واقتراح أوجه العلاج ، بتغيير نظام الحكم ، وبضرورة نزول الخديو عن سلطته المطلقة • وكان مبعث هذا الاقتراح رغبة انجلترا في زيادة قبضتها وسيطرتها على مصر (٣٦) • وبالفعل تكونت أول نظارة برئاسة نوبار باشا في عام ١٨٧٨ من نظارات الخارجية والحقانية والداخلية والجهادية والأوقاف والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمالية • ومن ملاحظة أسماء للنظارة نقض المفارقة التاريخية في أن إنشاء نظام الوزارة في مصر لم يكن انتصارا أو دعما للحركة الوطنية أو الديمقراطية بل تكريسا للنزعة الأجنبية • بعبارة أخرى فإنه إذا كان هذا التطور قد حد من الحكم التردى للخديو ، فهو قد فعل ذلك لمصلحة القوى

الأجنبية التي انتقلت لها السلطة من خلال نظارة نوبار التي ضمت اثنين من الأجانب ، أو بالأحرى لمصلحة الانجليز الذين انتقلت اليهم السلطة عن طريق السير ويلسون وزير المالية (٢٧) .

وقد قام الوضع الجديد على الأسس التالية (٢٨) :

(١) الفصل بين رئاسة النظارة ورئاسة النولة التي تمثلت في الخديو ، ووجود هيئة نظارة مستقلة هي مجلس النظار ، ولا يجوز للخديو رئاسة جلساته ، وإن كان الخديو توفيق قد انتهك هذه القاعدة .

(ب) مشاركة مجلس النظار للخديو في السلطة التنفيذية .

(ج) اقرار مبدأ المسؤولية الجماعية لمجلس النظار ، الذي تتخذ قراراته بالأغلبية ويكون مسئولاً أمام الخديو وليس أمام مجلس شورى النواب .

وقد بلغ عدد النظارات والوزارات التي تتابعت منذ أغسطس ١٨٧٨ حتى صدور دستور ١٩٢٢ واحدة وثلاثين نظارة ووزارة (٣٩) أي بمعدل نظارة أو وزارة واحدة كل سنة وخمسة أشهر : منها ثلاث نظارات في عهد الخديو اسماعيل ، وهي نظارة نوبار باشا الأولى ( ١٨٧٨/٨/٢٨ - ١٨٧٩/٢/٢٣ ) ، ونظارة الأمير محمد توفيق باشا الأولى ( ١٨٧٩/٣/١٠ - ١٨٧٩/٤/٧ ) ، ونظارة محمد شريف باشا الأولى ( ٤/٧ - ١٨٧٩/٧/٥ ) ومنها ست نظارات في عهد الخديو توفيق قبل الاجتلال وهي نظارة محمد شريف باشا الثانية ( ٧/٥ - ١٨٧٩/٨/١٨ ) ، ونظارة الخديو توفيق الثانية ( ٨/١٨ - ٧٩/٩/٢١ ) ، ونظارة مصطفى رياض باشا الأولى ( ١٨٧٩/٩/٢١ - ١٨٨١/٩/١٠ ) ، ونظارة محمد شريف باشا الثالثة ( ١٨٨١/٩/١٤ - ١٨٨٢/٢/٤ ) ، ونظارة محمود سامي



البارودي باشا ( ٢/٤ - ١٨٨٢/٥/٢٦ ) ، ونظارة اسماعيل راغب  
 باشا ( ٦/١٧ - ١٨٨٢/٨/٢١ ) وفي عهده الاحتلال والحماية  
 ( ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ) تتابعت ١٩ نظارة ووزارة هي : نظارة محمد  
 شريف باشا الرابعة ( ١٨٨٢/٨/٢١ - ١٨٨٤/١/١٠ ) ، ونظارة  
 نوبار باشا الثانية ( ١٨٨٤/١/١٠ - ١٨٨٨/٦/٩ ) ، ونظارة  
 مصطفى رياض باشا الثانية ( ١٨٨٨/٦/٩ - ١٨٩١/٥/١٢ ) ،  
 ونظارة مصطفى فهمي باشا الأولى ( ١٨٩١/٥/١٤ - ١٨٩٢/١/١٧ )  
 ونظارة مصطفى فهمي باشا الثانية ( ١٨٩٢/١/١٨ - ١٨٩٣/١/١٤ )  
 ونظارة حسين فخري باشا الأولى ( ١/١٥ - ١٨٩٣/١/١٨ ) ،  
 ونظارة مصطفى رياض باشا الثالثة ( ١٨٩٣/١/١٩ - ١٨٩٤/٤/١٥ )  
 ونظارة نوبار باشا الثالثة ( ١٨٩٤/٤/١٥ - ١٨٩٥/١١/١٢ ) ،  
 ونظارة مصطفى فهمي باشا الثالثة ( ١٨٩٥/١١/١٢ - ١٩٠٨/١١/١١ )  
 ونظارة بطرس غالي باشا ( ١٩٠٨/١١/١٣ - ١٩١٠/٢/٢١ ) ،  
 ونظارة محمد سعيد باشا الأولى ( ١٩١٠/٢/٢٣ - ١٩١٤/٤/٥ ) ،  
 ونظارة حسين رشدي باشا الأولى ( ٤/٥ - ١٩١٤/١٢/١٩ ) ،  
 ووزارة حسين رشدي باشا الثانية ( ١٩١٤/١٢/١٩ - ١٩١٧/١٠/٩ ) ،  
 والثالثة ( ١٩١٧/١٠/١٠ - ١٩١٩/٤/٩ ) ، والرابعة  
 ( ٤/٩ - ١٩١٩/٤/٢٢ ) ، ووزارة محمد سعيد باشا الثانية  
 ( ٥/٢٠ - ١٩١٩/١١/٢٠ ) ، ووزارة يوسف وهبة باشا الأولى  
 ( ١٩١٩/١١/٢٠ - ١٩٢٠/٥/٢١ ) ، ووزارة محمد توفيق نسيم  
 باشا الأولى ( ١٩٢٠/٥/٢١ - ١٩٢١/٣/١٦ ) ، ووزارة عدلي  
 يكن باشا الأولى ( ٣/١٦ - ١٩٢١/١٢/٢٤ ) ، وبعد الاستقلال

الشكلى فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حتى صدور دستور ١٩٢٣ تتألفت  
ثلاث وزارات هى وزارة عبد الخالق ثروت باشا الأولى ( ٣/١ -  
١٩٢٢/١١/٢٩ ) ، ووزارة محمد توفيق نصيم باشا الثانية  
( ١٩٢٢/١١/٣٠ - ١٩٢٣/٢/٩ ) ، ووزارة يحيى ابراهيم باشا  
الأولى ( ١٩٢٣/٣/١٥ - ١٩٢٤/١/٢٧ ) .

ومن هذا العرض التاريخى لتطور النظارات والوزارات يمكن  
ابداء ثلاث ملاحظات اساسية (٤٠) :

(١) تغير التسمية من النظارة الى الوزارة بعد اعلان الحماية  
البريطانية على مصر عام ١٩١٤ . ولم يكن تغيير الاسم مجرد مسألة  
شكلىة ، بل حمل معنى قطع العلاقة مع الدولة العثمانية . فقد كان  
عدم اللجوء الى تسمية الوزارة راجعا الى شيوع تسمية الوزارة  
العثمانية ، ولم يكن من المقبول أن يستخدم التابع والمتبوع نفس  
الاسم ، مع ملاحظة أن تغيير الاسم لم يتضمن تغييرا فى الاختصاص  
أو طبيعة العمل .

(ب) من حيث التكوين الاجتماعى للنظار أو الوزارة يلاحظ  
أنهم جميعا كانوا ينتمون أساسا الى طبقة كبار الملاك والأعيان  
الزراعيين . وقد اقتصر الاختيار فى البداية على العناصر التركية  
والشركسية مع السماح بدخول متزايد للعناصر المصرية المقبولة من  
جانبهم والمتعاونة معهم .

(ج) لعب الإنجليز دورا كبيرا فى اختيار رئيس النظار  
والنظار (رئيس الوزراء والوزراء) ، ولم يقتصر التدخل الإنجليزى  
على ذلك فقط بل شمل أيضا عملية صنع القرار الوزارى وذلك عن  
طريق المستشارين الذين هبطوا فى كل الوزارات تدريجا .

## ثانيا - السلطة السياسية وقضية الديمقراطية :

### ١ - السلطة السياسية والديمقراطية السياسية :

يمكن القول بأن الفترة السابقة على صدور دستور ١٩٢٣ قد اتسمت بالظهور السياسى الى حد كبير ، وتجسدت أهم مظاهره فيما يلى :

( ١ ) ظل النظام السياسى المصرى حتى عام ١٨٦٦ خاليا من وجود مجلس نيابى ، كما ظل حتى عام ١٨٧٨ خاليا من وجود مجلس وزراء ، أى أن رئيس الدولة ممثلاً فى الوالى أو الخديو ادتكر لنفسه السلطتين التنفيذية والتشريعية . كما انه حتى عام ١٨٨٣ لم يكن يوجد فى مصر سلطة قضائية مستقلة متخصصة .

(ب) رغم انشاء مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ فانه لم تكن له سلطة حقيقية ، حيث انه كان مجرد هيئة استشارية معضنة ، بالإضافة الى انه لم يكن مشكلاً عن طريق الانتخاب العام . وحينما نجحت الحركة الوطنية المصرية فى استصدار دستور فبراير ١٨٨٢ الذى تضمن انشاء مجلس نواب بالانتخاب العام له سلطات واسعة منها حق التشريع ومراقبة الحكومة ، فان هذا الدستور لم يقدر له التطبيق ، حيث استبدل به القانون النظامى الصادر عام ١٨٨٣ ، الذى انشأ مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهما الهيئتان اللتان لم يكن لهما اختصاصات حقيقية فى صنع القرار والسياسة العامة للدولة ، وبالمثل الجمعية التشريعية التى حلت محلها عام ١٩١٣ .

( ج ) رغم انشاء مجلس النظار عام ١٨٧٨ فانه لم يكن مسئولاً امام المجلس النيابى وانما امام الخديو فقط . هذا فضلا

عن ان معظم رؤساء النظارات والوزارات ومعظم النظار والوزراء كانوا من طبقة كبار الملاك والاعيان الذين لا يعبرون عن مصالح الأغلبية الشعبية . ويمكن القول بأن الوزارات الديمقراطية قبل عام ١٩٢٣ انحصرت في وزارات محمد شريف باشا ومحمود سامي البارودي باشا فقط .

( د ) وضعت السلطة السياسية عديدا من القيود على حرية الصحافة تمثلت في قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ (٤١) . فقد أخذ هذا القانون بنظام الترخيص لا الاخطار كشرط لاصدار الصحف ، فنصت المادة ١١ منه على أن « كل جريدة أو رسالة دورية تشتمل بمواد سياسية أو ادارية أو دينية وتصدر بانتظام واطراد في أيام معلومة أو بدون انتظام واطراد لا يجوز ايجادها أو نشرها الا بإذن من الحكومة » والاذن يكون مخصوصا بشخص المعطى له ويجب تجديده متى حصل تغيير في صناديق امتياز الجريدة أو النشرة أو رئيس محرريها أو صاحبها أو مديرها ، . وقد ظل هذا القانون معمولا به - باستثناء الفترة ١٨٩٤ - ١٩٠٩ التي اطلقت فيها حرية اصدار الصحف (٤٢) - حتى عام ١٩٢١ . وقد كان قانون المطبوعات الصادر عام ١٨٨١ يخول السلطة حق مصادرة الصحف اداريا ، وهو ما تضمنته المادة ١٣ منه بقولها « يسوغ محافظة على النظام العمومي أو الدين أو الآداب تعطيل أو قفل أى جرنال أو رسالة دورية بأمر من ناظر داخلية حكومتنا بعد انذارين أو بقرار من مجلس النظار بدون انذار ، ويسوغ اضافة غرامة من خمسة جنيهات الى عشرين جنيها لكل انذار يصدر » وباستثناء الفترة ١٨٩٤ - ١٩٠٩ التي اعمل فيها تطبيق هذا القانون ظل هذا النص معمولا به حتى نسخه دستور ١٩٢٣ .

## ٢ - السلطة السياسية والديمقراطية الاجتماعية :

لم تقتصر فترة ما قبل ١٩٢٢ على الاتسام بالقهر السياسى فقط ، بل اتسمت أيضا بظاهرة القهر الاجتماعى ، وهو ما يتضح من استعراض نظام توزيع ملكية الاراضى الزراعية •

ففى نهاية القرن التاسع عشر كانت الاراضى الزراعية موزعة من حيث ملكيتها على الوجه الآتى فى جدول رقم (١) •

جدول رقم ( ١ )

مناحة المزرعة	عدد الملاك	مجموع مساحة ما يملكون
اقل من ٥ افدنة	٧٦١٢٠٠ مالك	١١١٢٠٠٠ فدان
من ٥ الى ٥٠ فداناً	١٤١٠٧٠ مالكا	١٧٥٦١٠٠ فدان
اكثر من ٥٠ فداناً	١١٩٠٠ مالك	٢٢٤٣٥٠٠ فدان

المصدر : ابراهيم عامر ، الارض والفلاح - المسألة الزراعية فى مصر ( القاهرة : الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٥٨ ) ص ٨٩ •

ومن الجدول رقم (١) يتضح أن ٨٢,٣٪ من الملاك كانوا يملكون مزارع صغيرة تقل مساحتها عن ٥ أفدنة وهو الحد الذي يعتبره الاقتصاديون ضرورياً لمعيشة الأسرة الزراعية ، ونسبة مجموع المساحة التي يملكونها ٢١,٧٪ من الأراضي ، وكان ١٥,٤٪ من الملاك يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٤,٣٪ من الأراضي ، وكان ١,٣٪ من الملاك يملكون مزارع كبيرة. تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٤,٤٪ من الأراضي (٤٣) .

وفي سنة ١٩١٤ كانت الأراضي الزراعية موزعة ملكيتها على الوجه المبين في جدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

مساحة المزرعة	عدد الملاك	مجموع مساحة ما يملكون
أقل من ٥ أفدنة	٢١٤١٣٣٤ مالكا	١٨٧٤٣٠٤ أفدنة
من ٥ إلى ٥٠ فدانا	١٤٦٠٤٦ مالكا	١٧٥٨٧٨١ فدانا
أكثر من ٥٠ فدانا	١٢٥٩٩ مالكا	٢٢٨٥٣٠٥ أفدنة

المصدر : إبراهيم عامر ، مصدر سابق ، ص ٩٠.

ومن ملاحظة الجدول رقم (٢) يتضح أن ٩١٧٪ من الملاك كانوا يملكون مزارع صغيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٢٦١٪ من الأراضي . وكان ٨٥٪ من الملاك يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٠٪ من الأراضي ، وكان ٨٪ من الملاك يملكون مزارع كبيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٤٣٩٪ من الأراضي (٤٤) .

وهكذا يتضح بجلاء مدى القهر الاجتماعي الذي عانى منه الفلاحون المصريون وهم الذين كانوا يشكلون غالبية الشعب المصري .

## هوامش الفصل الأول

- (١) د. محسن خليل ، النظام الدستوري في مصر والجمهورية العربية المتحدة ( الاسكندرية : منشأة المعارف . ١٩٥٩ ) ص ٥٥ .
- (٢) محمود حسن الفريق . القانون الدستوري المصري وتطور نظام الدولة المصرية ابتداء من الفتح العثماني الى الوقت الحاضر ( القاهرة المطبعة التجارية الكبرى . ١٩٢٤ ) ص ٥٦ - ٧٨ .
- (٣) نفس المصدر . ص ٨٥ ، ٢١١ .
- (٤) نفس المصدر . ص ٨٦ - ١٠٥ .
- (٥) د. على الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ( القاهرة مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٧ ) ص ٣٦ .
- (٦) نفس المصدر .
- (٧) انظر نصها في : الدساتير المصرية ١٨٠٥ - ١٩٧١ ( القاهرة مركز الاهرام للتنظيم والميكرو فيلم ، ١٩٧٧ ) ص ٥٧ - ٦١ .
- (٨) انظر نصها في نفس المصدر ص ٦٢ - ٧٨ .
- (٩) انظر نص البند الاول من الملائحة الاساسية ، وانظر ايضا د. على الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، مصدر سابق ، ص ٧ وعبد الرحمن المراقى ، عصر اسماعيل - الجزء الثانى ( القاهرة : مطبعة النهضة ١٩٣٢ ) ص ٩٣ .
- (١٠) عبد الرحمن المراقى ، مصدر سابق ، ص ٩٩ - ١٤٥ .
- (١١) نفس المصدر ، ص ١٨٩ - ٢٢٧ .
- (١٢) محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية في مصر - الجزء



- الرابع ( القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧ ص ٢٧ .
- (١٣) نفس المصدر ، ص ٣١ - ٣٢ .
  - (١٤) نفس المصدر ، ص ٣٣ .
  - (١٥) نفس المصدر ، ص ٣٤ - ٣٥ .
- (١٦) انظر النص الكامل له فى : محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر - الجزء الخامس ( القاهرة . مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٩ ) ص ١٢٨ - ١٣٦ .
- (١٧) د. يوتان لبيب رزق . تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٢ ( القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٥ ) ص ٨٠ - ٨٥ .
- (١٨) انظر نصها فى الدساتير المصرية ١٨٠٥ - ١٩٧١ ، مصدر سابق ص ٧٩ - ٩٠ .
- (١٩) د. السيد صبرى . مبادئ القانون الدستورى ( القاهرة مطبعة النصر ١٩٤٠ ) ص ٣٤ ، د. تروت بدوى ، القانون الدستورى وتطور الانظمة السياسية فى مصر ( القاهرة . دار النهضة العربية ، ١٩٧١ ) ص ٢٠٠ - ٢٠١ ، د. مصطفى ابو زيد فهمى ، النظام الدستورى المصرى ( الاسكندرية . منشأة المعارف ، ١٩٨٤ ) ص ٦٣ .
- (٢٠) د. على الدين هلال ، السياسة والحكم فى مصر ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .
- (٢١) انظر نصه فى محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء الخامس ، مصدر سابق ، ص ٢٣٠ - ٢٤٦ .
- (٢٢) د. تروت بدوى ، مصدر سابق ، ص ٢٠٦ .
- (٢٣) انظر نصه فى : الدساتير المصرية ١٨٠٥ - ١٩٧١ ، مصدر سابق ، ص ٩١ - ١١٤ .
- (٢٤) انظر نصه فى : مجموعة الاوامر العالية الصادرة سنة ١٨٨٢ ، ص ٨٤ - ٩٣ .
- (٢٥) انظر نصه فى . الدساتير المصرية ١٨٠٥ - ١٩٧١ ، مصدر ضابى ، ص ١٣٠ - ١٥٢ .
- (٢٦) انظر نصه فى . الوقائع المصرية ( ١٩١٣/٧/٢١ ) .

- (٢٧) د. على الدين هلال ، السياسة والحكم فى مصر ، مصدر سابق ، ص ٤٢ .
- (٢٨) انظر الدساتير المصرية ١٨٠٥ - ١٩٧١ ، مصدر سابق ، ص ١٨١ .
- (٢٩) د. على الدين هلال ، السياسة والحكم فى مصر ، مصدر سابق ص ٤٤ .
- (٣٠) نفس المصدر ، ص ٤٥ .
- (٣١) نفس المصدر .
- (٣٢) انظر نضحه فى . الدساتير المصرية ١٨٠٥ - ١٩٧١ ، مصدر سابق ، ص ١٧ - ٥١ .
- (٣٣) د. على الدين هلال ، السياسة والحكم فى مصر ، مصدر سابق ، ص ٤٦ ، د. يوتان لبيب رزق ، مصدر سابق ، ص ٩ - ١٠ .
- (٣٤) د. على الدين هلال ، السياسة والحكم فى مصر ، مصدر سابق ص ٤٧ .
- (٣٥) نفس المصدر ، ص ٤٦ .
- (٣٦) نفس المصدر ، ص ٤٧ .
- (٣٧) نفس المصدر ، ص ٤٧ - ٤٨ .
- (٣٨) نفس المصدر ، ص ٤٨ .
- (٣٩) انظر تفاصيل ذلك فى : د. يوتان لبيب رزق ، مصدر سابق .
- ص ٥٥ - ٢٥٨ و د. على الدين هلال ، السياسة والحكم فى مصر ، مصدر سابق ، ص ٢٩٤ - ٢٩٦ .
- (٤٠) د. على الدين هلال ، السياسة والحكم فى مصر ، مصدر سابق ، ص ٥٦ - ٥٧ .
- (٤١) انظر نضحه فى . مجموعة الاوامر العالية والديكرينات الصادرة عام ١٨٨١ ( القاهرة المطبعة الاميرية ببولاق ، د . ت ) ص ٢٢٢ - ٢٣٥ .
- (٤٢) د. جمال العطيفى ، حرية الصحافة ( القاهرة . د . ن ، ١٩٧٤ ) ص ٤٦ .
- (٤٣) ابراهيم عامر ، الارض والفلاح - المسألة الزراعية فى مصر ( القاهرة . الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٥٨ ) ص ٨٩ - ٩٠ .
- (٤٤) نفس المصدر ، ص ٩٠ .

\*\*\*

## الفصل الثاني

---

### مرحلة الديمقراطية السياسية الشكلية

والقهر الاجتماعي

( ١٩٥٢ - ١٩٢٣ )



نقطة التحول من المرحلة السابقة ( ١٨٠٥ - ١٩٢٣ ) الى المرحلة الجديدة ( ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ) هو قيام ثورة ١٩١٩ ، وصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى ألغى الحماية البريطانية على مصر ومنحها استقلالاً اسمياً ، وصدر دستور ١٩٢٣ الذى تضمن - من بين ما تضمن - اقامة برلمان له اختصاصات تشريعية وله حق مساءلة الحكومة الى حد سحب الثقة منها . وفيما يلى تحليل لمؤسسات السلطة السياسية وهى رئيس الدولة ومجلس الوزراء والبرلمان ، ثم تحليل لسياسات السلطة تجاه قضية الديمقراطية .

#### اولاً - مؤسسات السلطة السياسية :

##### ١ - رئيس الدولة :

نص دستور ١٩٢٣ على أن الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس ( م ٢٣ ) كما نص على أن عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على وتكون وراثه العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر فى ١٢ ابريل ١٩٢٢ (م ٢٣) . وقد كان هذا الأمر ينص على أن « تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش الى اكبر ابنائه ثم الى اكبر ابناء ذلك الابن الاكبر ، وهكذا طبقه بعد طبقه » . واذا توفى اكبر الابناء قبل أن ينتقل اليه الملك كانت الولاية الى اكبر ابنائه ، ولو كان للمتوفى اخوة . ويشترط فى

كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية ، فزلاية الملك من  
بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق «(١)» .

وقد توفي الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ فى عهد وزارة على  
ماهر الأولى ، شنعى مجلس الوزراء الملك الراحل فى بيان أصدره  
يوم الوفاة تضمن المنادة بالأمير فاروق ملكا لمصر . ولما كان  
فاروق لا يزال آنذاك فى السابعة عشرة من عمره ، فقد أصدر مجلس  
الوزراء بيانا آخر بتولية سلطات الملك الدستورية الى أن يسلم  
مقاليدها الى مجلس الوصاية على العرش طبقا للمادة ٥٥ من  
دستور ١٩٢٣ . وقد قرر البرلمان بالاجماع تشكيل مجلس  
الوصاية من كل من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا ومحمد  
شريف صبرى باشا . وقد أقسم الأوصياء اليمين الدستورية أمام  
البرلمان يوم ٩ مايو ١٩٣٦ . وحينما أتم فاروق ثمانية عشر  
عاما هجرية فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ انتهت مهمة مجلس الوصاية ،  
وتولى فاروق منذ هذا اليوم سلطاته الدستورية ، حيث أدى اليمين  
الدستورية أمام البرلمان فى اجتماعه فى ذلك اليوم طبقا للمادة ٥٠  
من الدستور (٢) . وقد ظل الملك فاروق رئيسا للدولة المصرية حتى  
توقيعه على وثيقة تنازله عن العرش فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .

وتنقسم سلطات الملك طبقا لدستور ١٩٢٣ الى شقين : أولهما  
اختصاصات تنفيذية وثانيهما اختصاصات تشريعية .

أهم اختصاصات الملك التنفيذية تضمنتها المواد ٤٩ و ٤٦  
و ٤٤ . فقد نص الدستور على أن الملك يعين وزراءه ويقيلمهم ، ويعين  
الممثلين السياسيين ويقيلمهم بناء على ما يعرضه وزير الخارجية  
( م ٤٩ ) ، والملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية ، وهو  
الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم

المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان . على أن اعلان الحرب للهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان ، كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضى الدولة أو نقص في حقوق سيادتها أو تحميل خزانها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان ، ولا يجوز في أى حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية ( م ٤٦ ) ، كما نص الدستور على أن الملك يترتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين ( م ٤٤ ) .

أما الاختصاصات التشريعية للملك فإنها تنقسم الى نوعين : النوع الأول هو المشاركة في عملية صنع التشريعات من خلال اقتراح مشروعاتها أو للتحكم في عملية اصدار القوانين التي يقرها البرلمان أو اصدار تشريعات بين الدوار الانعقاد في صورة مراسيم لها قوة القانون . النوع الثاني هو التحكم في البرلمان نفسه سواء من خلال المشاركة في تشكيل مجلس الشيوخ أو حق حل مجلس النواب ، أو تأجيل انعقاد البرلمان .

ففيما يتعلق بدور الملك في عملية التشريع فإن دستور ١٩٢٣ قد نص على أن الملك من حقه اقتراح القوانين ( م ٢٨ ) ، وهو الذى يصدق عليها ويصدرها (م٣٤) ، وإذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده اليه في مدى شهر لاعادة النظر فيه ، فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك وأصدر (م٣٥) ، وإذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم فأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثى الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر ، فإن كانت الأغلبية

أقل من الثلثين امتنع أنظر فيه في دور الانعقاد نفسه ، فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى اقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر (م٣٦) ، وإذا حدث فيما بين ادوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تتعمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له ، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون (٤١) ، كما نص الدستور على أن الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تحليل لها أو إعفاء من تنفيذها (م٣٧) ، كما أن للملك حق إعلان الأحكام العرفية ، وأن كان الدستور قد أوجب عرض ذلك على البرلمان فورا ليقرر استمرارها أو إلغاءها (م٤٥) .

إما اختصاصات الملك في التحكم في البرلمان فقد نص دستور ١٩٢٣ على أن من حق الملك تعيين خمسي أعضاء مجلس الشيوخ (م٧٤) ، وللملك حق حل مجلس النواب (م٣٨) ، على أنه إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر (م٨٨) ، كما أن الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب (م٨٩) ، وللملك أيضا حق تأجيل انعقاد البرلمان ، على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ، ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين (م٣٩) .



## ٢ - مجلس الوزراء :

سبقت الإشارة الى ان دستور ١٩٢٣ كان ينص على ان الملك هو الذى يعين الوزراء ويقيلمهم (م٤٩) ، وقد اشترط الدستور فى الوزير ان يكون مصريا (م٥٨) ، وألا يكون من الأسرة المالكة (م ٥٩) .

وقد قرر الدستور المسئولية التضامنية والفردية للوزراء ، حيث نص على ان الوزراء مسئولون متضامنين أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ، وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته (م٦١) ، فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها ان تستقيل ، فإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (م ٦٥) .

ومنذ اجراء أول انتخابات برلمانية بعد دستور ١٩٢٣ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تتابعت على مصر ٢٨ وزارة ، أى بمعدل وزارة واحدة كل حوالى تسعة شهور . وهذه الوزارات هى (٢) : وزارة سعد زغلول باشا الأولى ( ١٩٢٤/١/٢٨ - ١٩٢٤/١١/٢٤ ) ، ووزارتنا أحمد زيور باشا الأولسى ( ١٩٢٤/١١/٢٤ - ١٩٢٤/٢/١٢ ) ، والثانية ( ١٩٢٥/٣/١٣ - ١٩٢٦/٦/٧ ) ، ووزارة عدلى يكن باشا الثانية ( ١٩٢٦/٦/٧ - ١٩٢٧/٤/٢١ ) ، ووزارة عبد الخالق ثروت باشا الثانية ( ١٩٢٧/٤/٢٥ - ١٩٢٨/٣/١٦ ) ، ووزارة مصطفى النحاس باشا الأولى ( ١٩٢٨/٣/١٦ - ١٩٢٨/٦/٢٥ ) ، ووزارة محمد محمود باشا الأولى ( ١٩٢٨/٦/٢٥ - ١٩٢٩/١٠/٢ ) ، ووزارة عدلى يكن باشا الثالثة ( ١٩٢٩/١٠/٢ - ١٩٣٠/١/١ ) ، ووزارة مصطفى النحاس باشا الثانية ( ١٩٣٠/١/١ - ١٩٣٠/٦/١٩ ) ، ووزارتنا اسماعيل صدقى باشا

الأولى ( ١٩٣٠/٦/١٩ - ١٩٣٣/١/٤ ) ، والثانية ( ٢٣/١/٤ - ٢٣/٩/٢٧ ) ، ووزارة عبد الفتاح يحيى باشا الأولى ( ٢٣/٩/٢٧ - ١٩٣٣/١١/١٤ ) ، ووزارة توفيق نسيم باشا الثالثة ( ١٩٣٤/١١/١٤ - ١٩٣٦/١/٣٠ ) ، ووزارة ماهر باشا الأولى ( ١٩٣٦/١/٣٠ - ١٩٣٦/٥/٩ ) ، ووزارتنا مصطفى النحاس باشا الثالثة ( ١٩٣٦/٥/٩ - ١٩٣٧/٧/٢١ ) ، والرابعة ( ٨/١ - ١٢/٣٠ ) ، ووزارات محمد محمود باشا الثانية ( ١٩٣٧/١٢/٣٠ - ١٩٣٨/٤/٢٧ ) ، والثالثة ( ٤/٢٧ - ١٩٣٨/٦/٢٤ ) ، والرابعة ( ١٩٣٨/٦/٢٤ - ٣٩/٨/١٨ ) ، ووزارة على ماهر باشا الثانية الأولى ( ١٩٣٩/٨/١٨ - ١٩٤٠/٦/٢٧ ) ، ووزارة حسن صبرى باشا الأولى ( ١٩٤٠/٦/٢٧ - ١٩٤٠/١١/١٤ ) ، ووزارتنا حسين سرى باشا الأولى ( ١٩٤٠/١١/١٥ - ١٩٤١/٧/٣١ ) ، والثانية ( ٧/٣١ - ١٩٤١/٢/٤ ) ، ووزارتنا مصطفى النحاس باشا الخامسة ( ٢/٤ - ٤٢/٥/٢٦ ) ، والسادسة ( ٤٢/٥/٢٦ - ١٩٤٤/١٠/٨ ) ، ووزارتنا ماهر باشا الأولى ( ١٩٤٤/١٠/٨ - ١٩٤٥/١/١٥ ) ، والثانية ( ١/١٥ - ١٩٤٥/٢/٢٤ ) ، ووزارة محمود فهمى النقراشى باشا الأولى ( ١٩٤٥/٢/٢٤ - ٢/١٥ ) ، ووزارة اسماعيل صدقى باشا الثالثة ( ٢/١٦ - ١٢/٩ ) ، ووزارة محمود فهمى للنقراشى باشا الثانية ( ١٢/٩ - ١٩٤٦/١٢/٢٨ ) ، ووزارة ابراهيم عبد الهادى باشا ( ١٩٤٨/١٢/٢٨ - ٤٩/٧/٢٥ ) ، ووزارتنا حسين سرى باشا الثالثة ( ١٩٤٩/٧/٢٥ - ١٩٤٩/١١/٣ ) ، والرابعة ( ١١/٣ - ١٩٤٩/١/١٢ ) ، ووزارة مصطفى النحاس باشا السابعة ( ١٩٥٠/١/٢٧ - ١٩٥٢/١/٢٧ ) ، ووزارة على ماهر باشا الثالثة ( ١/٢٧ - ١٩٥٢/٣/١ ) ، ووزارة احمد نجيب الهللى باشا

الأولى ( ٣/١ - ١٩٥٢/٧/٢ ) ، ووزارة حسين سرى باشا  
الخامسة ( ٧/٢ - ١٩٥٢/٧/٢٢ ) ، ووزارة أحمد نجيب الهملاى  
باشا الثانية ( ٧/٢٢ - ١٩٥٢/٧/٢٤ ) .

### ٣ - البرئسان :

نص دستور ١٩٢٣ على اقامة برلمان من مجلسين هما مجلس  
النواب ومجلس الشيوخ ( م ٧٣ ) .

بالنسبة لمجلس النواب نص الدستور على أنه يتكون من  
أعضاء منتخبين بالاقتراح العام بمقتضى أحكام قانون الانتخاب  
(م ٨٢) . وقد صدر قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ فى ٣٠  
ابريل ١٩٢٣ (٤) ، عدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الصادر فى  
٢٩ يوليو ١٩٢٤ (٥) . وفى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ صدر قانون انتخاب  
جديد (٦) ، ألغى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم  
٤ لسنة ١٩٢٤ . وفى فبراير ١٩٢٦ (٧) ألغى قانون انتخاب ١٩٢٥  
واعيد العمل بقانون الانتخاب السابق له أى القانون رقم ١١ لسنة  
١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ . وقد توقف العمل بهذا  
القانون فى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٥ الى أن صدر فى ديسمبر ١٩٣٥  
المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ (٨) متضمنا معظم أحكام  
قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة  
١٩٢٤ . أى أن هذا القانون الأخير هو الذى ساد معظم الفترة  
١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، ولذا سنقتصر هنا على شرح أحكامه هو فقط .

لقد نص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ على أن لكل مصرى  
من المذكور بلغ من السن ٢١ سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب  
(م ١) . ولكن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ عدل هذا النص ليجعل لكل

مصرى من المذكور حق انتخاب أعضاء مجلس النواب متى بلغ ٢١ سنة ميلادية كاملة ، وأعضاء مجلس الشيوخ متى بلغ ٢٥ سنة ميلادية كاملة . وحرم القانون من حق الانتخاب المحكوم عليهم فى بعض القضايا (م٤) ورجال القوات المسلحة والبوليس (م٦) . وقد جعل القانون المذكور انتخابات مجلس النواب على درجتين وانتخابات مجلس الشيوخ على ثلاث درجات . وقد اشترط القانون فى عضو مجلس النواب أن تكون سنة ٢٠ سنة ميلادية كاملة على الأقل ، وأن يكون اسمه مدرجا بجدول الانتخاب فى المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها ( عدل هذا الشرط بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ على النمو التالى : « أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب وأن يكون محصنا للقراءة والكتابة » ، وألا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين فى الاجازة الحرة ، وأن يرشحه ثلاثون على الأقل من مندوبى دائرة انتخابه ( عدل هذا الشرط بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ليكون كالتالى : « أن يرشح نفسه للانتخاب وأن يودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ ١٥٠ جنيها مصريا تخصص للأعمال الخيرية المحلية بالدائرة الانتخابية إذا عدل عن الترشيح أو إذا لم يحز فى الانتخاب على عشر الأصوات الصحيحة على الأقل ، وينقص هذا المبلغ الى النصف بالنسبة لمن يرشح نفسه من أهالى مركز الدر أو الجهات التابعة الآن لمصلحة إقسام الحدود » . كما اشترط القانون فى عضو مجلس النواب ألا يكون من أمراء الأسرة المالكة ونبلائها (م٢١) .

أما بالنسبة لمجلس الشيوخ فقد نص دستور ١٩٢٣ على أنه يتكون من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم ، وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام بمقتضى أحكام قانون الانتخاب ( م ٧٤ ) . وكما سبق الإشارة فانه طبقا

للقانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ فإن انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ كان يتم على ثلاث درجات ، أى الذين يقودون بائنتخابهم هم مندوبى المندوبين فى كل دائرة انتخابية ( م ٦٥ ) . وقد اشترط القانون المذكور فى عضو مجلس الشيوخ .

( ١ ) أن تكون سنه ٤٠ سنة ميلادية كاملة على الأقل .

(ب) ان يكون من احدى الطبقات الآتية : الوزراء - الممثلين السياسيين - رؤساء مجلس النواب - وكلاء الوزارات - رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مسارية لها أو أعلى منها - النواب العموميين - نقباء المحامين - موظفى الحكومة ممن هم فى درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك - سواء فى كل ذلك الحاليون أو السابقون - وأيضا أمراء الاسرة المالكة ونبلانها بطريق التعيين لا الانتخاب - كبار العلماء والرؤساء الروحيين - الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا - أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة - الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن ١٥٠ جنيهها مصريا فى السنة - المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ١٥٠٠ جنيه مصرى - وهذا كله مع مراعاة أحكام عدم الجمع المنصوص عايتها فى الدستور وفى هذا القانون ، وتنقص الضريبة والدخل السنوى الى الثلث بالنسبة لمن ينتخب عن مديرية أسوان .

(ج) أن يكون اسمه مدرجا بجدول الانتخاب فى المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها ، وأن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين فى دائرة انتخابه رقد أصبح هذا الشرط الثالث طبقا للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ كالتى : أن يكون محسنا القراءة

والكتابة ، وأن يكون اسمه مقيدا في جداول الانتخاب ، وأن يرشح نفسه ويودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت التشريع مبلغ ١٥٠ جنيهًا مصريًا تخصص للأعمال الخيرية المحلية إذا عدل عن التشريع أو إذا لم يحضر عشر الأصوات على الأقل (م٦٦) .

وقد جعل دستور ١٩٢٢ مدة عضوية مجلس النواب ٥ سنوات (م ٨٦) . أما مدة العضوية في مجلس الشيوخ فهي عشر سنين ، ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل ٥ سنوات ، ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه (م ٧٩) ، وبينما ينتخب مجلس النواب سنويًا في أول كل دور انعقاد عادي رئيسًا له ووكيلين مع جواز إعادة انتخابهم (م٨٧) فإن من حق الملك اختيار رئيس مجلس الشيوخ ، بينما يقوم المجلس باختيار وكيله ، وتكون مدة الرئيس والوكيلين سنتين قابلتين للتجديد (م٨٠) . كما نص الدستور على أنه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية مجلس الشيوخ (٩٢) ، وإذا حل مجلس النواب توقفت جلسات مجلس الشيوخ (م٨١) .

وبالنسبة للبرلمان ككل - مجلسي النواب والشيوخ - فإن الملك يدعو سنويًا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع البرلمان بحكم القانون في اليوم المذكور ، وينوم نور انعقاده العادي مدة ستة شهور على الأقل ويعلن الملك فض انعقاده (م٩٦) ، وأنوار الانعقاد واحدة للمجلسين ، فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون (م١٢٠) ، وفي هذه الحالة تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ (م١٢١) ، ولا تعد قرارات المؤتمر صحيحة إلا إذا توافرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما

انؤتمر (م١٢٢) . ولا يجوز لأى من المجلسين أن يقرر آراا الا اذا حضر الجلسة األبية اأضائه (٩٩) ، وفى غير الأحوال المشترط فيها األبية خاصة تصدر القرارات بالاألية المطلة ، وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذى حصلت المداولة بشأنه مرقوضا (م١٠٠) ، وتعطى الآراء بالتصويت شفها أو بطريقة القيام والجلوس ، أما فيما يختص بالقوانين عموما وبالاأترار فى مجلس النواب على مسألة الثقة فان الآراء تعطى دائما بالمزادة على الأأضاء بأسمائهم وبصوت عال . ويحق للوزراء دائما أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناأشة لمدة ٨ أيام فى الاأترار على عدم الثقة بهم (م١٠١) .

ومن حيث الاختصاص فان من حق المجلسين اأرار القوانين ما عدا القوانين الخاصة بإنشاء الضرائب أو زيادتها فأقرارها من حق مجلس النواب فقط (م٢٨) ، أى أنه فيما عدا هذه الحالة لكى يصدر قانون لأبد من موافقة مجلسى النواب والشيوخ . وفى حالة مناقشة الميزانية فانها يجب أن تبدأ فى مجلس النواب أولا (م١٢٩) ، كما أن مجلس النواب هو الذى يستطيع وحده «محب النة من الوزارة أو أحد الوزراء (م٦٥) ، وله وحده - بأألبية ثلثى الآراء - حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تادية وظائفهم (م٦٦) ، وفى مقابل ذلك فان مجلس النواب - عكس مجلس الشيوخ - يمكن حله عن طريق مرسوم ملكى (م٣٨) ، وفى هذه الحالة تتوقف جلسات مجلس الشيوخ (م٨١) ، ولكل عضو من أأضاء البرلمان أن يوجه الى الوزراء أسئلة أو استأوابات وذلك على الوجه الذى يبين بالملائحة الدألية لكل مجلس ، ولا تجرى المناأشة فى الاستأواب الا بعد ٨ أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك فى غير حالة الاستأبال وموافقة الوزير (م١٠٧)

ولكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستشير في مسائل معينة داخلة في حدود اختصاصه (م ١٠٨) .

وقد تتابعت على مصر في الفترة ١٩٢٣ - ١٩٥٢ عشر هيئات نيابية (٩) ، هي : الهيئات النيابية الأولى (١٥/٣/١٩٢٤ - ٢٤/١١/١٩٢٤) ، والثانية ( ٢٣ مارس ١٩٢٥ ) ، والثالثة ( ١٠/٦/١٩٢٦ - ٢٨/٦/١٩٢٨ ) ، والرابعة ( ١١/١ - ١٧/٦/١٩٣٠ ) ، والخامسة ( ٢٠/٦/١٩٣١ - ٢٨/٦/١٩٣٤ ) ، والسادسة ( ٢٣/٥/١٩٣٦ - ٣/١/١٩٣٨ ) ، والسابعة ( ١٢/٤/١٩٣٨ - ٧/٢/١٩٤٢ ) ، والثامنة ( ٣٠/٣/١٩٤٢ - ٩/٨/١٩٤٤ ) ، والتاسعة ( ١٨/١/١٩٤٥ - ٨/٨/١٩٤٩ ) ، والعاشر ( ١٦/١/١٩٥٠ - ٢٥/٢/١٩٥٢ ) . ومن هنا يلاحظ عدم الاستقرار النيابي ، حيث لم يكمل مجلس النواب مدته الدستورية سوى مرة واحدة هي الهيئة النيابية التاسعة . كما يلاحظ أن حزب الوفد كانت له الأغلبية في مجلس النواب في سبع هيئات نيابية هي (١٠) . الهيئات النيابية الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسادسة والثامنة والعاشر . أما الهيئات النيابية الثلاث الأخرى فإنه لم يشترك في انتخابات اثنتين منها هي انتخابات ١٩٣١ التي أجريت في ظل وزارة اسماعيل صبقي وانتخابات ١٩٤٥ التي أجريت في ظل وزارة أحمد ماهر ، لبراكا منه بأنها ستكون انتخابات مزورة . أما الهيئة النيابية السابعة التي أجريت لانتخاباتها عام ١٩٣٨ فإن حزب الوفد لم يحصل فيها سوى على ٥٤٪ فقط من مقاعد مجلس النواب نظرا لتزوير الانتخابات من قبل وزارة محمد محمود التي اشرفت عليها .



## ثانيا - السلطة السياسية وقضية الديمقراطية :

### ١ - السلطة السياسية والديمقراطية السياسية :

اتسم النظام السياسي المصري في الفترة ١٩٢٣ - ١٩٥٢ بالديمقراطية السياسية الشكلية والقهر . وإذا كانت شكيليات الديمقراطية السياسية واضحة في وجود برلمان وأحزاب سياسية متعددة (١) ، فإن هذا كان يخفى وراءه التهر السياسي الذي كانت تعاني منه أغلبية الشعب المصري ، وهو ما تتضح أهم ملامحه فيما يلي :

( ١ ) تعرض دستور ١٩٢٣ لعديد من الانتهاكات من قبل الملك ووزارات الأقلية تركّز معظمها في الفترة ١٩٢٥ - ١٩٣٥ .

فأثر اغتيال السيرلي «تاك سردار الجيش المصري وحاكم السردان في نوفمبر ١٩٢٤ اعتدّ الانجليز حكومة «سعد زغلول مسئولة عنه وقدموا من المطالب الجائرة ما أجبره على الاستقالة في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ فقبلها الملك فؤاد في اليوم نفسه . وفي نفس اليوم عهد الملك إلى أحمد زيور باشا بتأليف الوزارة الذي بدأ عهده باستصدار مرسوم ملكي بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، وقيل انتهائه استصدار مرسوماً بحل مجلس النواب دون أن يجري على مواجهته . وعلى الرغم من المخالفات القانونية العديدة وأساليب التزوير والتزييف التي لجأت إليها حكومة زيور عن طريق وزير الداخلية اسماعيل صدقي ، فإن الانتخابات جاءت بأغلبية وفدية . فلما كان يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ وانعقد مجلس النواب لانتخاب رئيسه غاز سعد زغلول بالرئاسة بأغلبية ١٢٣ صوتاً ضد ٨٥ صوتاً نالها ثروت باشا . وكان التطبيق الصحيح لمبادئ الدستور يقضى بأن تستقيل وزارة زيور وأن يقبل الملك استقالتها

ولكن الملك أصدر مرسوما بحل مجلس النواب فى نفس يوم الانعقاد . فقد انعقد المجلس فى الساعة الحادية عشرة صباح يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ وحل فى الثامنة مساء نفس اليوم ، أى أن مدة انعقاده لم تدم سوى تسع ساعات فقط . ومن الواضح أن مرسوم الحل كان انتهاكا صارخا لنص المادة ٨٨ من الدستور ، التى تقضى بأنه إذا حل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر(١٢) .

وحيثما شكل محمد محمود باشا وزارته الأولى فى ٢٧ يونيو ١٩٢٨ بعناصر مشتركة من جزئى الأحزاب الدستوريين والاتحاد ، استصدر فى اليوم التالى مرسوما ملكيا بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا . وفى ١٩ يوليو ١٩٢٨ استصدر مرسوما بحل البرلمان وتأجيل انتخاب وتعيين أعضائه لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد ، على أن تنتقل السلطة التشريعية خلال هذه المدة الى الملك مباشرةا بمراسيم لها قوة القانون(١٣) . ومن الواضح أن هذه القرارات التى استصدرتها حكومة محمد محمود كانت انتهاكا صارخا للدستور ، حيث أنها تضمنت حل مجلس الشيوخ وهم مالا يجيزه الدستور . وحتى بالنسبة لحل مجلس النواب فإن المادة ٨٩ من الدستور تنص على أن « الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب » .

وفى ٢٢ أكتوبر ١٩٢٠ استصدرت حكومة اسماعيل صدقى الأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ الذى نص فى مادته الأولى على وقف العمل بدستور ١٩٢٣ وحل مجلسى النواب والشيوخ وإعلان دستور جديد . وقد كان هذا الدستور نكسة فى التطور المصرى

تحو الديمقراطية ، حيث حد من سلطة البرلمان ودعم من سلطة الملك . وبينما كان دستور ١٩٢٣ يجيز للملك اذا لم ير التصديق على قانون أن يرده الى البرلمان فى مدى شهر والا اعتبر ذلك تصديقا منه على القانون ، فان دستور ١٩٣٠ ضاعف هذه المدة الى شهرين ، فاذا انقضت هذه المدة ولم يرد القانون الى البرلمان كان ذلك فى دستور ١٩٢٣ تصديقا ضمنيا من الملك ، ولكن دستور ١٩٣٠ جعل ذلك دليلا على رفض التصديق . وبينما كان فى استطاعة البرلمان طبقا لدستور ١٩٢٣ ان يقر هذا القانون بأغلبية ثلثى أعضاء المجلسين فانه فى ظل دستور ١٩٣٠ امتنع عليه نهائيا أن يعيد النظر فى مشروع ذلك القانون فى نفس دور الانعقاد ، واذا اراد اقراره فليفعل ذلك فى دورة أخرى لا بالأغلبية المطلقة كما فى دستور ١٩٢٣ ، وانما بأغلبية ثلثى الأعضاء . وبينما كان دستور ١٩٢٣ يمنح الملك حق اصدار مراسيم تكون لها قوة القانون فيما بين ادوار انعقاد البرلمان فقط ، فان دستور ١٩٣٠ اضاف الى ذلك فترة حل مجلس النواب (م٤١) . وبينما كان دستور ١٩٢٣ يقضى بدعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى للنظر فى هذه المراسيم ، فان دستور ١٩٣٠ وان كان قد اوجب عرض هذه المراسيم على البرلمان للنظر فيها فى اول اجتماع له ، فانه لم يقض بعقد اجتماع غير عادى للبرلمان لهذا الأمر . وبينما كان دستور ١٩٢٣ يقضى فى حالة حل مجلس النواب بأن تجرى الانتخابات الجديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد اجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب ، فان دستور ١٩٣٠ قد اطلال المدة التى يتعين أن تجرى فيها الانتخابات الجديدة الى ثلاثة اشهر من تاريخ الحل ، كما اطلال المدة التى يجب أن يدعى المجلس الجديد للاجتماع فيها الى أربعة شهور من ذلك التاريخ (م٣٨) . وبينما

كان دستور ١٩٢٣ ينص على انه لا يجوز قض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية (م١٤٠) فان دستور ١٩٣٠ قد خلا من مثل هذا النص ، كما انه استحدث نصا يجيز للملك فيما بين ادوار انعقاد البرلمان وفي فترة حل مجلس النواب اصدار مراسيم تتضمن تقرير مصروفات غير واردة بالميزانية او زائدة على التقديرات او نقل مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية . ولم يقض الدستور بعقد اجتماع غير عادي للبرلمان للنظر في هذه المراسيم الخطيرة على مالية الدولة وانما اكتفى بالنص على وجوب عرضها على البرلمان في ميعاد لا يتجاوز السهر من اجتماعه التالي (م١٣٢) . وبينما كان دستور ١٩٢٣ يجعل من حق الملك تعيين ٥/٣ أعضاء مجلس الشيوخ فقط ، فان دستور ١٩٣٠ زاد ذلك الى ثلاثة اقسام (٧٥) . وقد جعلت المذكرة الايضاحية للدستور تعيين ٥/٣ أعضاء مجلس الشيوخ من حق الملك وحده (١٤) دون مشاركة مجلس الوزراء على خلاف دستور ١٩٢٣ . كما استحدث دستور ١٩٣٠ المادة رقم ١٤٢ التي جاء بها أن تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين مسلمين وغير مسلمين منوط بالملك وحده .

وقد استمر اسماعيل صدقي يحكم بهذا الدستور في مواجهة مقاومة شعبية ودينية عارمة حتى استقالت وزارته في ١١-١٠-١٩٣٣ وخلفتها وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ثم وزارة توفيق نسيم باشا في ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ التي استصدرت امرا ملكيا بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بوقف العمل بدستور ١٩٣٠ . وازاء الضغط الشعبي اصدر الملك مرسوما باعادة العمل بدستور ١٩٢٣ . وذلك في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ (١٥) .

(ب) بينما يقضى منطق الديمقراطية السياسية بالتوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، فان الفترة ١٩٢٣ - ١٩٥٢ قد

شهدت رجحان بل سيطرة السلطة التنفيذية خاصة الملك على البرلمان وذلك من خلال الاسراف فى استخدام حىق حل مجلس النواب . فبينما لم يستخدم مجلس النواب حقه الدستورى فى سحب الثقة من مجلس الوزراء أى أحد الوزراء وأى مرة واحدة طوال الفترة ١٩٢٤ - ١٩٥٢ فإن الملك قد حل مجلس النواب ٩ مرات فى هذه الفترة : الأولى فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ فى عهد وزارة أحمد زيور باشا الأولى ، والثانية فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ فى عهد وزارة أحمد زيور باشا الثانية ، والثالثة فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ فى عهد وزارة محمد محمود باشا الأولى ، والرابعة فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ فى عهد وزارة اسماعيل صدقى باشا الأولى . والخامسة فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ فى عهد وزارة توفيق نسيم باشا الثالثة ، والسادسة فى ٢ فبراير ١٩٣٨ فى عهد وزارة محمد محمود باشا الثانية ، والسابعة فى ٧ فبراير ١٩٤٢ فى عهد وزارة مصطفى النحاس باشا الخامسة ، والثامنة فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٤ فى عهد وزارة أحمد ماهر باشا الأولى ، والتاسعة فى ٢٥ فبراير ١٩٥٢ فى عهد وزارة على ماهر باشا الثالثة .

( ج ) لم يكن السماح بتعدد الأحزاب السياسية دليلا على وجود ديمقراطية سياسية ، حيث أنه بينما يقضى منطق الديمقراطية السياسية بأن الحزب صاحب الأغلبية هو الذى يشكل الحكومة . فإن حزب الأغلبية - الوفد - لم يسمح له بتشكيل الحكومة بحفرده طوال التسعة والعشرين عاما ( ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ) إلا لمدة سبع سنوات وسبعة شهور وأربعة وعشرين يوما فقط ، وذلك من خلال سبع وزارات هى : وزارة سعد زغلول باشا ( ١/٢٨ - ١١/٢٤ / ١٩٢٤ ) ، ووزارات مصطفى النحاس باشا الثانية ( ١/١ - ١٩ / ١٩٣٠ ) . والثالثة ( ١٩٣٦/٥/٩ - ١٩٣٧/٧/٣١ ) ، والرابعة ( ١٩٣٧/٨/١ - ٣٧/١٢/٣٠ ) والخامسة ( ٢/٤ - ٥/٢٦ )

٤٢ - ٤٤/١٠/٨ ) والسابعة ( ١٩٥٠/١/١٢ - ١٩٥٢/١/٢٧ ) .

وقد حكم الوفد قى وزارات ائتلافية بالاشتراك مع حزب  
الاحرار الدستوريين وذلك لمدة عامين وثمانية وعشرين يوما ، وذلك  
من خلال ثلاث وزارات هى وزارة عدلى يكن باشا الثانية  
( ١٩٢٦/٦/٧ - ١٩٢٧/٤/٢١ ) ، ووزارة عبد الخالق ثروت  
باشا الثانية ( ١٩٢٧/٤/٢٥ - ١٩٢٨/٣/١٦ ) ، ووزارة محسلفى  
النحاس باشا الاولى ( ١٩٢٨/٦/٢٥ - ٣/١٦ ) .

( د ) انتهكت السلطة السياسية احدى مبادئ الديمقراطية  
السياسية وهو مبدأ الديمقراطية النقيابية خاصة بالنسبة لنقابة  
المحاميين (١٦) ، نظرا لانتماء أغلب أعضاء مجلسها لحزب الوفد .  
وقد اتخذت انتهاكات السلطة السياسية لمبدأ الديمقراطية النقيابية  
عدة اساليب :

الأسلوب الأول هو حل مجلس النقابة ، وهو ما تم فى يوليو  
١٩٣٤ . فعينما أصدر المحامون على شرعية انتخابات النقابة التى  
تمت فى ديسمبر ١٩٣٣ وعدم الاعتراف بشرعية القانون ٨٦ لسنة  
١٩٣٣ الذى قضى ببطالان هذه الانتخابات وأعلنوا اعتراضهم على  
مشروع قانون المحاماة الذى طرحته حكومة عبد الفتاح يحيى فى  
٩ بريل ١٩٣٤ وقررت الجمعية العمومية للنقابة ازاءه نقل أسماء  
المحاميين الى جدول غير المشتغلين وذلك فى مايو ١٩٣٤ ،  
استصدرت حكومة عبد الفتاح يحيى المرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٣٤ فى ٥ يوليو ١٩٣٤ الذى قضى بحل مجلس النقابة القائم  
آنذاك وتعطيل مواد قانون المحاماة الخاصة بالانتخابات وتعيين لجنة  
تتولى أمور النقابة ، وهو ما استمر ساريا حتى ٢٠ ديسمبر من  
نفس العام .

الأسلوب الثانى هو تقييد النشاط السياسى للنقابة قانونيا .  
فقد استحدثت قانون المحاماة رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ فى مادته رقم  
١١٠ نصا يقضى بأن يحظر على الجمعية العمومية ومجلس النقابة  
ان يشتغلا بالسياسة ، وهو ما تكرر فى المادة رقم ١٠٩ من القانون  
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ .

الأسلوب الثالث هو التدخل فى انتخابات النقابة وهو ما اتخذ  
عدة صور . انصورة الأولى هى الاعتراض على المرشحين لعضوية  
مجلس النقابة من المعارضين ، وهو ما حدث فى انتخابات ديسمبر  
١٩٣٣ ، حيث أرسلت حكومة عبد الفتاح يحيى خطابا الى نقيب  
المحاميين تعترض فيه على ترشيح عدد من المدامين المعارضين لها  
بحجة صدور احكام عليهم بالتوبيخ ، وهددت فى حالة انتخابهم  
بتعديل القانون بما يجعل انتخابهم باطلا . وبالفعل حينما انتخبت  
الجمعية العمومية بعض المحامين المعارضين عليهم استصدرت  
الحكومة القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ الذى قضى ببطالان انتخاب  
المعارضين عليهم . الصورة الثانية للتدخل هو منع المحامين  
المعارضين من الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات النقابية ، وهو  
ما حدث من قبل حكومة محمد محمود الرابعة فى انتخابات ٣٠  
ديسمبر ١٩٣٨ ، حيث منعت قوات البوليس المحامين الوفديين من  
تسديد الاشتراكات والادلاء بأصواتهم . الصورة الثالثة للتدخل  
هى تعيين مجلس النقابة بالقانون ، وهو ما تضمنه القانون ١٣٥  
لسنة ١٩٣٩ الصادر فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٩ . الصورة الرابعة  
للتدخل هى مد مدة مجلس النقابة بالقانون وهو ما تضمنه القانون  
٩٨ لسنة ١٩٤٤ حيث نص على استمرار مجلس النقابة القائم آنذاك  
سنتين أخريين .

أما الأسلوب الرابع لانتهاك السلطة السياسية لمبدأ الديمقراطية الانتخابية فكان استخدام العنف ضد نشاط النقابة ، وهو ما طلبته حكومة اسماعيل صدقي عام ١٩٣٠ . ففي ٣١ أكتوبر من ذلك العام تدخلت حكومة اسماعيل صدقي بقرارات البوليس لمنع انعقاد الجمعية العمومية لنقابة المحامين في اجتماع غير عادي لاتخاذ قرارات احتجاجية ضد إلغاء دستور ١٩٢٣ واستصدار دستور ١٩٣٠ .

## ٢ - السلطة السياسية والديمقراطية الاجتماعية :

لم تقتصر ظاهرة القهر التي شهدتها مصر في الفترة ١٩٢٣ - ١٩٥٢ على المجال السياسي فقط ، وإنما امتدت أيضا - وهذا هو الأخطر - الى المجال الاجتماعي ، حيث شهدت هذه الفترة وجود ظاهرة القهر الاجتماعي ، والمؤشر الأساسي لذلك هو نظام توزيع ملكية الأراضي الزراعية .

ففي عام ١٩٣٠ كانت الأراضي الزراعية موزعة ملكيتها حسبما هو مبين في الجدول رقم (٣) ، الذي يتضح منه أن ٩٣٪ من الملاك كانوا يملكون مزارع صغيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣١٦٪ من الأراضي ، وكان ٦٣٪ من الملاك يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٢٩٧٪ من الأراضي وكان ٠٦٪ من الملاك يملكون مزارع كبيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٨٧٪ من الأراضي (١٧) .



جدول رقم ( ٣ )

مساحة المزرعة	عدد الملاك	مجموع ما يملكون
أقل من ٥ أفدنة	٢١٤١٣٣٤ مالكا	١٨٧٤٣٠٤ أفدنة
من ٥ الى ٥٠ فداناً	١٤٦٠٤٦ مالكا	١٧٥٨٧٨١ فداناً
أكثر من ٥٠ فداناً	١٢٥٩٩ مالكا	٢٢٨٥٣٠٥ فدان

المصدر : إبراهيم عامر ، مصدر سابق ، ص ٩٠

وفي سنة ١٩٥٢ قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو كانت الأراضي الزراعية موزعة ملكيتها حسبما هو مبين في جدول رقم (٤) ، الذي يتضح منه ان ٩٤ر٣/ من الملاك كانوا يملكون مزارع صغيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٥ر٣/ من الأراضي ، وكان ٥ر٢/ من الملاك يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموع مساحتها

جدول رقم ( ٤ )

مساحة المزرعة	عدد الملاك	مجموع ما يملكون
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٠٨٧٨ مالكا	٢١٢١٨٦٤ فداناً
من ٥ الى ٥٠ فداناً	١٤٨٣٧٤ مالكا	١٨١٧٣٢٧ فداناً
أكثر من ٥٠ فداناً	١١٦٩٨ مالكا	٢٠٤٣٠٧ أفدنة

المصدر : إبراهيم عامر ، مصدر سابق ، ص ٩١

٣٠٤٪ من الأراضي ، وكان ٥٠٪ من الملاك يملكون مزارع كبيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٢٤٢٪ من الأراضي (١٨) . وقد أوضحت الدراسات أن النسبة المثوية للأسر المعتمدة في الريف المصري كانت في ازدياد ، وهو ما يتضح في الجدول رقم (٥) ، الذي يتكشف منه أن نسبة الأسر المعتمدة في الريف المصري إلى إجمالي الأسر الريفية كانت ٢٤٪ عام ١٩٢٩ ، ارتفعت عام ١٩٣٩ إلى ٢٨٪ ، ووصلت عام ١٩٥٠ إلى ٤٤٪ .

### جدول رقم (٥)

الأرقام بالآلاف

سنة التعداد	إجمالي سكان الريف	إجمالي عدد الأسر الريفية	إجمالي عدد الأسر الحائزة للأراضي	إجمالي عدد الأسر المعتمدة	إجمالي عدد الأسر المعتمدة كنسبة مئوية من إجمالي الأسر الريفية
١٩٢٩	١٠٥٧٩	٢١١٦	١٢٠٧	٥٠٨	٢٤
١٩٣٩	١١٦٦٤	٢٣٣٣	٩٩٣	٨٨٧	٢٨
١٩٥٠	١٣٧٠٠	٢٧٤٠	٩٩٧	١٢١٧	٤٤

المصدر : د . محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ( القاهرة : للنشبة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ) ، ص ١٢ .

وهكذا فإن الديمقراطية التي شهدتها مصر في الفترة ١٩٢٣ - ١٩٥٢ لم تكن في حقيقتها الا نيكتاتورية البورجوازية الكبيرة (١٩) حيث ان جميع الأحزاب السياسية التي تولت الحكم في الفترة ١٩٢٣ - ١٩٥٢ بما فيها حزب الوفد كانت تمثل هذه الطبقة البورجوازية ، ومن هنا لم يصح اى منها الى تحقيق الديمقراطية الاجتماعية لتعارضها مع مصالحهم .

## هوامش الفصل الثالث

- (١) انظر النص الكامل للأمر الصادر في ١٣ ابريل ١٩٢٢ في . محمود حسن الفريق ، مصدر سابق ، ص ١٩٤ - ١٩٨ .
- (٢) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية - الجزء الثالث ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ ) ص ٩ - ١٢ . ٤٠ - ٤٢ .
- (٣) د . على الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، مصدر سابق ، ص ٢٩٦ - ٢٩٨ . د . يونان لبيب رزق ، مصدر سابق ، ص ٢٥٩ - ٥٢٧ .
- (٤) الوقائع المصرية العدد ٤٦ غير اعتيادي ( ١٩٢٣/٤/٣٠ ) .
- (٥) الوقائع المصرية ، العدد ٧٢ ( ١٩٢٤/٨/١٤ ) .
- (٦) الوقائع المصرية ، العدد ١١٨ غير اعتيادي ( ١٩٢٥/١٢/٨ ) .
- (٧) الوقائع المصرية ، العدد ١٦ غير اعتيادي ( ١٩٢٦/٢/٢٣ ) .
- (٨) الوقائع المصرية ، العدد ١١٦ ( ١٩٣٥/١٢/٢٠ ) .
- (٩) انظر قائمة بها في : د . على الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، مصدر سابق ، ص ٢٨٩ - ٢٩٢ .
- (١٠) انظر قائمة بنتيجة الانتخابات النيابية في الفترة ١٩٢٤ - ١٩٥٢ في : نفس المصدر ، ص ٣٠١ - ٣٠٤ .
- (١١) أهم هذه الأحزاب حسب تاريخ نشأتها هي الحزب الوطني (١٩٠٧) وحزب الوفد (١٩١٨) وحزب الاحرار الدستوريين (١٩٢٢) وحزب الاتحاد (١٩٢٥) وحزب الشعب (١٩٣٠) وحزب مصر الفتاة (١٩٣٧) وحزب الهيئة السعيدية (١٩٣٨) وحزب الكتلة الوفدية المستقلة (١٩٤٢) . انظر تفاصيل ذلك في . نفس المصدر ، ص ١٣٥ - ٢٣١ و د . يونان لبيب رزق ،

الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ( القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٧ ) ص ٤٤ - ٩٢ .

(١٢) د. مصطفى ابو زيد فهمى ، الدستور المصرى ( الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٥٨ ) ص ٧٥ - ٧٦ ، عبد الرحمن الراهى ، فى اعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ - الجزء الاول ( القاهرة : دار الشعب ، ١٩٦٩ ) ص ١٧١ .

(١٣) د. على الدين هلال ، السياسة والحكم فى مصر ، مصدر سابق ص ١٢٨ ، د. مصطفى ابو زيد فهمى ، الدستور المصرى ، مصدر سابق ، ص ٧٨ .

(١٤) الدساتير المصرية ١٨٠٥ - ١٩٧١ ، مصدر سابق ، ص ٢٠٥ .

(١٥) د. على الدين هلال ، السياسة والحكم فى مصر ، مصدر سابق ص ١١٧ - ١١٨ .

(١٦) انظر تفاصيل ذلك فى . د. احمد فارس عبد المنعم ، الدور السياسى لنقابة المحامين ( القاهرة . الناشر هو المؤلف ، ١٩٨٦ ) ص ١٢٧ - ١٤١ .

(١٧) ابراهيم عامر ، مصدر سابق ، ص ٩٠ .

(١٨) نفس المصدر ، ٩١ .

(١٩) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ ( القاهرة : دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ) ص ٣٩٣ .



## الفصل الثالث

---

### المرحلة الانتقالية الثورية

( ١٩٥٦ - ١٩٥٢ )





كان طبعيا وقد فشل نظام حكم طبقة كبار الملاك والبورجوازية الكبيرة فى تحقيق الديمقراطية بالاضافة الى فشله فى تحقيق الاستقلال الوطنى ، ان تهب اغلبيية الشعب المصرى ممثلة فى نخبة من ضباط القوات المسلحة ( الضباط الاحرار ) بقيادة جمال عبد الناصر فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ للقضاء على هذا النظام الفاشل . وقد اقام قادة الثورة فى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ نظاما انتقاليا سيطر فيه مجلس قيادة الثورة على مقاليد الأمور حتى يتمكن من تحقيق التغيير المنشود ، واستمر مجلس قيادية الثورة قائما حتى ٢٥ يونيو ١٩٥٦ حين انتخب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية . وفيما يلى تحليل لمؤسسات السلطة السياسية فى المرحلة الانتقالية وهى : رئيس الدولة ومجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ، ولوقف السلطة من قضية الديمقراطية .

اولا - مؤسسات السلطة السياسية :

١ - رئيس الدولة :

استمر الملك فاروق الرئيس الاسمى للدولة المصرية حتى توقيعهِ على وثيقة تنازله عن العرش الى ولى عهده الأمير أحمد فؤاد فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ (١) ، حيث اصدر مجلس الوزراء بياناً جاء فيه انه « فى الوقت الذى نزل فيه الملك فاروق الاول عن العرش لولى عهده وغادر الديار المصرية ، ينادى مجلس الوزراء بحضوره

صاحب الجلالة أحمد فؤاد الثانى ملكا لمصر والسودان (٢) ، و نظرًا لأن ولى العهد أحمد فؤاد كان قاصرا ، الأمر الذى كان يستلزم تشكيل مجلس وصاية يؤدى لليمين القانونية أمام البرلمان الذى كان أحد مجلسيه ( مجلس النواب ) منحلا ، فقد أصدر مجلس الوزراء بيانا جاء فيه أنه « بعد أن نودى بحضرة صاحب الجلالة أحمد فؤاد الثانى ملكا لمصر والسودان يعلن مجلس الوزراء أنه تولى منذ اليوم سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته الى أن يحين الوقت الذى يجب عليه فيه أن يسلم مقاليدها الى مجلس الوصاية وفقا لأحكام الدستور » (٣) . وبعد جدل واسع حول كيفية تشكيل مجلس الوصاية فى ظل جبل مجلس النواب ، استقر الأمر على إجراء تعديل فى نظام توارث العرش يتيح لمجلس الوزراء تشكيل مجلس وصاية مؤقت ، حيث صدر فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ مرسوم بقانون جاء فيه « يضاف الى الأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية مادة جديدة برقم ١١ مكرر نصها الآتى : « فى حالة نزول الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك الى خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء ، اذا كان مجلس النواب منحلا ، أن يؤلف هيئة وصاية مؤقتة للعرش من ثلاثة يختارهم من بين الطبقات المنصوص عليها فى المادة ١٠ . تتوافر فيهم الشروط المبينة فيها ، وتتولى هيئة الوصاية المؤقتة بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك الى أن تقولاها هيئة الوصاية الدائمة وفقا لأحكام المواد الثلاث السابقة ولأحكام المادة ٥١ من الدستور (٤) » . وفى نفس اليوم - ٢ أغسطس ١٩٥٢ - أصدر مجلس الوزراء قرارا جاء فيه أنه « بعد الاطلاع على المادة ١١ مكرر من الأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ، قرر تأليف هيئة وصاية مؤقتة للعرش من حضرات

صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم ، والقائم مقام محمد رشاد مهنا والدكتور محمد بهى الدين بركات ، تتولى سلطة الملك الى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة(٥) . وقد أدى الثلاثة اليمين القانونية فى السابع من نفس الشهر(٦) . ولكن نتيجة لمعارضة محمد رشاد مهنا لمشروع قانون الإصلاح الزراعى وسعيه الى توسيع سلطاته تقرر إقالته من مجلس الوصاية نى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢(٧) . ر:د نبخته أى نفس اليوم استقالة الدكتور محمد بهى الدين بركات(٨) . إزاء ذلك تقرر اجراء تعديل دستورى عن طريق المرسوم بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٢ يجيز أن يتولى الوصاية المؤقتة شخص واحد(٩) وفى نفس اليوم فى أكتوبر ١٩٥٢ صدر قرار من مجلس الوزراء بتعيين الأمير محمد عبد المنعم وصيا مؤقتا للعزى يتولى سلطة الملك الى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة(١٠) .

وقد استمر الملك القاصر أحمد فؤاد الثانى فى ظل الوصاية المؤقتة من جانب الأمير محمد عبد المنعم شاغلا لمنصب رئيس الدولة المصرية حتى يوم ١٨ يونيو ١٩٥٣ الذى صدر فيه اعلان دستورى من مجلس قيادة الثورة جاء فيه(١١) :

أولا - إلغاء النظام الملكى وحكم امرة محمد على مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة .

ثانيا - اعلان الجمهورية ، ويتولى الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدستور المؤقت .

ثالثا - يستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال ، ويكون للشعب الكلمة الأخيرة فى تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند اقرار الدستور الجديد .

وباستثناء فترة اليومين من ٢٥ فبراير ١٩٥٤ حين قرر مجلس قيادة الثورة قبول استقالة محمد نجيب من جميع مناصبه بما فيها رئاسة الجمهورية(١٢) ، التي تقرر أن يترك منصبها شاغرا الى حين عودة الحياة النيابية وإجراء انتخابات جديدة(١٣) ، الى يوم ٢٧ من نفس الشهر حين تقرر اعادته الى رئاسة جمهورية مصر البرلمانية(١٤) ، فان محمد نجيب ظل رئيسا للدولة المصرية حتى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ حين تقرر اعفائه من جميع مناصبه على ان يظل منصب رئاسة الجمهورية شاغرا(١٥) ، وبعد ذلك بيومين صدر قرار بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية(١٦) .

ومن الواضح ان رئاسة الدولة كانت منصبا شرفيا فقط ، سواء في ظل استمرار النظام الملكي قبل ١٨ يونيو ١٩٥٣ او بعد ذلك حتى ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ ، حيث خلا الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٣ الذي ركز كل السلطات في يد مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ، من أية اشارة لماهية سلطات رئيس الدولة . وربما كان ذلك وراء ترك هذا المنصب شاغرا حتى انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا لجمهورية رئاسية في ٢٥ يونيو ١٩٥٦ .

## ٢ - مجلس قيادة الثورة :

« مجلس قيادة الثورة » هو الاسم الذي اطلق على اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار ابتداء من ٢٧ يوليو ١٩٥٢(١٧) . وجمال عبد الناصر هو الذي انشا اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار في اواخر عام ١٩٤٩ كتنظيم مستقل عن الأحزاب والجماعات المدنية(١٨) . وكانت هذه اللجنة مشكلة في البداية من جمال عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرؤوف وكمال الدين حسين وخالد محيي الدين وحسن ابراهيم ، ثم ضم اليها كل من عبد الحكيم

عامر وعبد اللطيف البغدادي وصلاح سالم • وقبل نهاية عام ١٩٥١ تم ضم كل من جمال سالم وأنور السادات ليصبح مجمرع الأعضاء عشرة ضباط (١٩) • وقد أسقطت عضوية عبد المنعم عبد الرؤوف قبل قيام الثورة بشهور قليلة بقرار من اللجنة التأسيسية وذلك بسبب إصراره على الاحتفاظ بانتمائه إلى جماعة الإخوان المسلمين ، ومحاولاته المتعددة لضم بعض الضباط الأحرار إليها (٢٠) • وفي ١٥ أغسطس ١٩٥٢ تم ضم كل من زكريا محيي الدين ويوسف صديق وحسين الشافعي وعبد المنعم أمين لأدوارهم البارزة ليلة قيام الثورة (٢١) ، كما ضم أيضا محمد نجيب (٢٢) •

على أن أعضاء مجلس قيادة الثورة لم يكونوا سوى قمة لقاعدة أوسع هم أعضاء تنظيم الضباط الأحرار الذي كان عبد الناصر هو المحور الأساسي في تشكيله • وقد كان عدد هؤلاء الضباط أكثر من ثلاثمائة ضابط (٢٣) • وقد كان أهم ما يجمع الضباط الأحرار سواء القمة ( مجلس قيادة الثورة ) أو القاعدة أهدافا عامة هي التي عرفت بالبادئ أو الأهداف الستة للضباط الأحرار ، بينما لم يكن هناك اتفاق بينهم حول تفاصيل تحقيق هذه الأهداف • وفي هذا يقول كمال الدين حسين « كنا من مدارس فكرية مختلفة ولكننا كنا نجتمع على تحقيق أهداف وطنية مشتركة تملت في الأهداف الستة (٢٤) » • ويقول خالد محيي الدين عن عمرمية برنامج الضباط الأحرار : « استطاع هذا البرنامج الواضح المحدد أن يجتذب إلى حركتنا ضباطا عديدين من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية » • ويفسر البغدادي عدم تطوير الضباط الأحرار لبرنامج تفصيلي لأهدافهم بقوله : « ولم نشأ الدخول في تفاصيل هذه الأهداف العامة خشية اختلاف الرأي بينما وحتى لا يتسبب عنه فرقة وانقسام ونحن كنا في أشد الحاجة إلى التماسك والترابط في تلك الآونة حتى نتمكن من تحقيق هدفنا الأكبر (٢٦) » • كما أن

الانقلاب قد نفذ قبل الموعد المحدد له مسبقا بثلاث سنوات تقريبا (٢٧) ، الأمر الذي لم يتوافق معه الوقت الكافي لمناقشة تفاصيل البرنامج والتعمق فيها وإيجاد وحدة فكرية . ومن هنا كان طبيعيا أن تنتشب الخلافات بين الضباط الأحرار سواء القصة ( مجلس قيادة الثورة ) أو القاعدة لدخل للجيش عند التلاحم مع واقع الحياة الاجتماعية والسياسية بعد قيام الثورة . ويمكن تصنيف أهم هذه الخلافات إلى أنماط ثلاثة هي : الصراع بين عبد الناصر ونجيب ، والخلافات الأيديولوجية ، وضغوط الجيش على مجلس قيادة الثورة .

#### ( ١ ) - الصراع بين عبد الناصر ونجيب :

كان الصراع بين عبد الناصر ونجيب في البداية صراعا حول قيادة الثورة ، تطور ليصبح صراعا بين قوى الثورة والتغيير التي ارتبطت بعبد الناصر وارتبط بها ، والقوى المضادة للثورة التي التفت حول محمد نجيب . فقد كان عبد الناصر هو القائد الحقيقي للثورة حيث هو الذي أنشأ تنظيم الضباط الأحرار وانتخب مرتين بالاجماع قبل قيام الثورة رئيسا للجنة التأسيسية للضباط الأحرار (٢٨) ، وأعيد انتخابه مرة ثالثة فور نجاح الثورة بعد أن تغير اسمها إلى « مجلس قيادة الثورة » وظل كذلك إلى أن تنازل عن رئاسة المجلس إلى محمد نجيب في أغسطس ١٩٥٢ (٢٩) . وقد كان اختيار محمد نجيب « قائدا لحركة الجيش » وهو الوصف الذي كان يحمله في البيانات الأولى للثورة مبعثه كبر رقبته وسنه وكونه شخصية معروفة لدى الرأي العام ، الأمر الذي كانت الثورة في حاجة إليه في أيامها الأولى (٣٠) .

وكانت مظاهر الخلاف قد بدأت تظهر على السطح في صيف

عام ١٩٥٣ على اثر ابراز بعض الصحف لجمال عبد الناصر على انه هو الرجل القوى فى مجلس قيادة الثورة • وقد كان عبد الناصر نفسه يحاول ابراز هذه الصورة امام الغير بتصرفات منه ، كما كان يقوم بدعوة مجلس قيادة الثورة الى الانعقاد فى غياب محمد نجيب ، فتؤخذ بعض القرارات ويعلن عنها فى الصحف (٣١) ، كما كان محمد نجيب يقوم بتصرفات لا يخطر بها اعضاء مجلس قيادة الثورة (٣٢) • وقد ارتبط بذلك ان اثار صلاح سالم موضوع تدخل محمد نجيب فى اختصاصات وزارته ( الارشاد القومى ) خلال زيارته لشمال السودان فى نوفمبر ١٩٥٣ • ولذا فانه بعد خروج محمد نجيب من اجتماع مجلس قيادة الثورة يوم ٦ ديسمبر ١٩٥٣ اتفق عبد الناصر مع بقية الاعضاء على عقد جلسة اسبوعية فى منزله قبل موعد الاجتماع مع محمد نجيب حتى يتم اتخاذ موقف موحد (٣٣) •

وقد تنافس كل من محمد نجيب وعبد الناصر حول الانفراد بالاشترك فى حفل الذكرى السنوية الخامسة لوفاة حسن البنا ، المرشد العام الاسبق للاخوان المسلمين ، فى ١٢ فبراير ١٩٥٤ ، وهو تعبير عن التنافس على تكسب تأييد الاخوان ، حيث اصر محمد نجيب على الحضور رغم تحذير عبد الناصر له من مغبة ذلك (٣٤) وازاء تجاهل اغلبية اعضاء مجلس قيادة الثورة لمحمد نجيب (٣٥) ومطالبتهم له بالحد من سلطاته ، خاصة مطالبتهم له بترك رئاسة مجلس الوزراء لعبد الناصر والاكتفاء برئاسة الجمهورية ، قدم محمد نجيب استقالته الى المجلس فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤ ، اذى قرر بالاغلبية ( لم يعترض سوى خالد محيى الدين ) (٣٦) قبول الاستقالة من جميع المناصب التى كان يشغلها ، وان يستمر مجلس قيادة الثورة بقيادة عبد الناصر فى تولى كافة سلطاته الى ان تحقق

الثورة أهم أهدافها ، وهو اجلاء المستعمر عن أرض الوطن مع تولى عبد الناصر رئاسة مجلس الوزراء (٢٧) .

ولكن ازاء احتجاج معظم ضباط سلاح الفرسان على هذا القرار ومطالبتهم بعودة الحياة النيابية واعادة محمد نجيب رئيسا للجمهورية ولو بدون سلطات ، واندلاع المظاهرات المطالبة بعودة نجيب والحياة البرلمانية من جانب القوى المدنية المعادية للثورة ، فانه كجزء من التراجع التكتيكي والمناورة من قبل عبد الناصر (٢٨) قرر مجلس قيادة الثورة في ٢٧ فبراير ١٩٥٤ تعيين محمد نجيب رئيسا لجمهورية مصر البرلمانية ، كما قرر المجلس أيضا تعيين خالد محيي الدين رئيسا للوزراء على أن يكون الوزراء مدنيين ، واعادة الحياة النيابية في اقرب وقت ممكن ، وحل مجلس قيادة الثورة واحالة أعضائه الى المعاش ، واستقالة القائد العام من منصبه وترك الحرية لخالد محيي الدين في تعيين قائد عام جديد بدلا منه (٢٩) . ولكن الضباط الأحرار من بقية الأسلحة تدفقوا على مجلس قيادة الثورة معارضين لهذه القرارات ، وقاموا بمحاصرة سلاح الفرسان وهددوا بتدميره اذا لم تجب مطالبهم (٤٠) . وقام بعضهم باعتقال محمد نجيب دون اوامر بذلك من مجلس قيادة الثورة (٤١) ، الأمر الذي أدى الى إلغاء القرارات الخاصة بحل مجلس قيادة الثورة وبتعيين خالد محيي الدين رئيسا للوزراء وباستقالة القائد العام (٤٢) .

وفي اطار خطة المناورة والتراجع التكتيكي من جانب عبد الناصر لم يربط استمرار محمد نجيب وعودة الحياة النيابية بالفوضى وعدم الاستقرار في نظر الرأي العام ، جاء صدور قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ الشهيرة التي قضت باتخاذ الاجراءات فورا لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريق الاقتراع العام المباشر ، على أن



تجتمع خلال شهر يوليو ١٩٥٤ لى تمارس مهمتين أساسيتين :  
الأولى اقرار مشروع الدستور الجديد الذى وضعته لجنة الخمسين ،  
والثانية ممارسة الصلاحيات العادية للبرلمان الى حين انعقاد  
البرلمان الجديد وفقا لأحكام الدستور الذى ستقره الجمعية ، وإنه  
لى تجرى انتخابات تشكيلها فى جو من الحرية تقرر إلغاء الأحكام  
العرفية قبل إجراء تلك الانتخابات بشهر ، كما تقرر إلغاء الرقابة  
على الصحافة والنشر ابتداء من ٦ مارس ١٩٥٤ فيما عدا الشؤون  
الخاصة بالدفاع ، وأن يستمر مجلس قيادة الثورة فى ممارسة سلطات  
السيادة لحين اجتماع الهيئة النيابية الجديدة (٤٣) وفى الثامن  
من نفس الشهر استجاب عبد الناصر لطلبات محمد نجيب بالتنازل  
له عن رئاسة مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة (٤٤) .

وفى إطار خطة المناورة والتراجع التكتيكى أيضا من قبل  
عبد الناصر جاء اصدار مجلس قيادة الثورة لقرارات ٢٥ مارس  
١٩٥٤ والتى تضمنت ما يلى (٤٥) :

- السماح بقيام الأحزاب .
- مجلس قيادة الثورة لايشكل حزبا .
- لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير  
على حرية الانتخابات .
- تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا ، وتكون  
لها سلطات البرلمان كاملة .
- حل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ باعتبار أن  
الثورة قد انتهت وتسلم الثورة لممثلى الأمة .
- تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد  
انعقادها .

وأزاء رفض الصف الثاني من الضباط الأحرار لهذه القرارات والاضراب الواسع النطاق الذى شنه العمال احتجاجا على هذه القرارات وهو ما كان منطلعا له من قبل عبد الناصر (٤٦) ، أصدر مجلس قيادة الثورة فى ٢٩ مارس ١٩٥٤ قرارا بتأجيل تنفيذ قرارات ٥ و ٢٥ مارس الى نهاية فترة الانتقال ، وتشكيل مجلس وطنى استشارى يرأسه فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المتنافسة ويحدد تكوينه واختصاصاته بقانون (٤٧) .

بهذا القرار وبالإجراءات الحاسمة التى اتخذها مجلس قيادة الثورة ضد القوى المعادية له التى التفت حول محمد نجيب ، اضطر الأخير الى أن يتنازل فى ١٧ إبريل ١٩٥٤ عن رئاسة مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة الى عبد الناصر مكثفيا برئاسة الجمهورية البرلمانية (٤٨) ، وهو ما يعد استسلاما منه للأمر الواقع . وقد استمرت الحالة هابئة حتى جاءت محاولة الإخوان المسلمين اغتيال عبد الناصر فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ فاتهم محمد نجيب بالاتصال والتعاون معهم فى هذه المحاولة (٤٩) . وصدر قرار مجلس قيادة الثورة فى ١٥ من الشهر التالى بأعفائه من جميع المناصب التى كان يشغلها ، وإن يظل منصب رئاسة الجمهورية شاغرا . وقد صدر بعد ذلك بيومين قرار بأن يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .

#### (ب) الخلافات الأيديولوجية :

لم يكن من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة بعد ١٥ أغسطس ١٩٥٢ من يعتنق إحدى الأيديولوجيات العالمية المعروفة سوى يوسف صديق وخالد محيى الدين اللذين كانا عضوين فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ( حد تو ) ذات الاتجاه الماركسى ،

وعبد المنعم أمين ذى الاتجاه الرأسمالى المتطرف • وقد خرج يوسف صديق من مجلس قيادة الثورة فى يناير ١٩٥٣ احتجاجا على اعدام مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى من عمال كفر الدوار والغاء دستور ١٩٢٣ وحل الأحزاب وفرض الرقابة على الصحف واعتقال عدد من ضباط المدفعية وادخالهم السجن بملابسهم الرسمية •

اما خالد محبى الدين فقد اتخذ عدة مواقف متميزة داخل مجلس قيادة الثورة منها معارضته لاستثناء الشيوعيين من قرار الافراج عن المسجونين السياسيين(٥١) ،ومعارضته ايضا لمشروع قانون يحرم العمال من حق الاضراب والامتناع عن العمل بأية صورة ويمنح صاحب العمل فى الوقت نفسه حق الفصل التعسفى ، فقد هدد خالد محبى الدين بالاستقالة اذا أقر هذا المشروع مما ادى بمجلس قيادة الثورة الى التراجع وإقرار مبدأ منع انفصل التعسفى بسبب النشاط النقابى(٥٢) • كما طالب خالد محبى الدين عام ١٩٥٣ باخضاع الجهاز الاقتصادى الصناعى لاشتراكية تعاونية تحد من طغيان المشروعات الغربية الجشعة التى تتجه نحو الاحتكار ، وتؤدى الى توزيع الدخل توزيعا عادلا وتنمية الثروة الوطنية ، فضلا عن المطالبة بحق التظاهر والاضراب السلمى لكافة المواطنين(٥٣) • وقد كان خالد محبى الدين هو الصوت الوحيد من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة المطالب باعادة الحياة النيابية خلال مناقشة استقالة محمد نجيب يوم ٢٤ فبراير ١٩٥٤(٥٤) • وقد اتهم بعض أعضاء المجلس بتحريض ضباط سلاح الفرسان على المطالبة بعودة محمد نجيب والحياة النيابية ، وطالبوا بإبعاده عن عضوية المجلس واعتقاله ولكن عبد الناصر رفض هذا الاقتراح(٥٥) ، وفى يوم ١٤ ريل ١٩٥٤ وافق مجلس قيادة الثورة على الاستقالة المقدمة من خالد محبى

الدين ، ، أبقى ضمناً أن حوزة (أ) تطلب بإعادة الحياة النيابية تد  
وضيح للرأى العام بعد تصويتاته المتديدة على دستجات الجرائك ،  
وأنة لذلك فإنه بعد قرارات ٢٩ مارس ألقى أجلسات اعاداة الـ ١٠ داة  
النيابية ألى ما بعد ذرة الاقتال ، يرى أن الأمر أصبح مدرجاً  
بالنسبة له اذا استمر عضواً فى المجلس . وقد تضمن قرار المجلس  
يقول هذه الاستقالة ألا يتم نشرها وأن يسافر الى الخارج (٦) .

أما عبد المزم أمين فقد كان يعتنق التوجهات المناقضة  
لتوجهات كل من يوسف صديق وخالد محيى الدين وهو ما رز  
فى عدة مواقف أهمها تدمسه لرئاسة المجلس العسكرى الذى تولى  
محاكمة العاملين مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى فى أغسطس  
١٩٥٢ والذى أصدر الحكم عليهما بالإعدام (٥٧) ، وتزعمه لمشروع  
قانون يلغى حق الاضراب للعمال ويبيح الفصل التعسفى لهم (٥٨) ،  
وقد كان عبد المنعم أمين يرى ضرورة الالتباء فى التطور الداخلى  
للبلاد الى الرأسمالية الكاملة (٥٩) ، كما كانت له دلمات وثيقة  
برجال السفارة الأمريكية بالقاهرة (٦٠) ، وكان يطالب بالتعاون مع  
الولايات المتحدة الى مدى لم يكن يقبله مجال قيادة الثورة (٦١) ،  
لذا فإنه قد تم فصله من المجلس فى يناير ١٩٥٣ على أثر الشائعات  
التي شوهت سمعته وأثارت استياء الضباط الأحرار داخل  
الجيش (٦٢) .

### ( ج ) ضغوط الجيش على مجلس قيادة الثورة :

كان تولى مجلس قيادة الثورة السلطة من ناحية واستعانتة  
ببعض الضباط الأحرار من الاصف الثانى فى الاشراف على الوزارات  
وهم الذين عرفوا باسم « مندوبى القيادة » من ناحية ثانية حافظوا  
لبقية الضباط الأحرار على التساؤل حول مدى أهلية مجلس القيادة

فى الاستئثار بالسلطة دونهم ، سادسة بعد سريان بعض الناحيات حول تدمير ثبات بعض أعضاء المجلس ( صلاح مسالم وعبد المنعم أمين ) (١٣) . لذا قد ظهر بين الضباط الأحرار فى سلاح المدفعية اتجاه يدعو الى ان يكون تمثيل الضباط فى مجلس القيادة بالانتخاب وقد عقد جزء من ذلك المدة مية اجتماعا مع أعضاء مجلس قيادة الثورة ناقشوا فيه هذا الرأى ، وهددوا باستخدام القوة لتفريق مطالبهم ، تم اعتقالهم فى ١٥ يناير ١٩٥٣ بتهمة تدبير مؤامرة لاعتقال أعضاء مجلس قيادة الثورة (٦٤) ، ازاء ذلك قام حوالى ٤٠٠ ضابط آخرين بالتجمع فى ميس المدفعية واعلنوا الاعتصام حتى يتم الافراج عن زملائهم ، فالتقى القبض عليهم ، وشكلت محكمة عسكرية أصدرت حكمها فى ١٩ يناير ١٩٥٣ بالاعدام على الباقين حسنى المنهورى لزعيمه هذه الحركة (٦٥) .

وقد كانت هذه الواقعة كلمة النهاية لى وجود تنظيم الضباط الأحرار الذى كانت تعقد بينه وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة اجتماعات دورية مالميث أن تباعدت ثم توقفت (٦٦) ، وذلك لكرنها قيدا على حركة مجلس قيادة الثورة .

يضاف الى ضغوط الجيش على مجلس قيادة الثورة محاولة عدد من ضباط سلاح الفرسان تحقيق مطالبهم بعودة الحياة النيابية عن طريق تبخير مؤامرة للاطاحة بمجلس قيادة الثورة فى ٢٤ أبريل ١٩٥٤ ، وقد تم اكتشافها مبكرا وتمت محاكمة المشتريين فيها (٦٧) وفى صيف نفس العام وقعت فى يد المباحث الجنائية العسكرية معلومات عن تنظيم خاص لضباط الصف فى سلاح الفرسان ، كان يطبع منشورات تتحدث عن ضرورة مقاومة الضغوط التى يفرضاها مجلس قيادة الثورة ، وضرورة ترقية ضباط الصف الى رتبة ضابط

ومن خلال هذا التنظيم تم اكتشاف التنظيم السرى للاخوان المسلمين  
داخل الجيش (٦٨) .

ويانتهاء عام ١٩٥٤ انتهت محاولات بعض قطاعات الجيش  
التحرك ضد مجلس قيادة الثورة .

### ٣ - مجلس الوزراء :

سبقت الاشارة الى أن مجلس قيادة الثورة كان هو صاحب  
السلطة الفعلية فى مصر منذ قيام الثورة . لذا فان الاعلان  
الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ لم يأت بجديد حينما نص  
فى مادته الثامنة على أن « يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة  
أعمال السيادة العليا ويصفه خاصة التدابير التى يراها ضرورية  
لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافه وحق تعيين  
الوزراء وعزلهم » . ومن هنا فان مجلس الوزراء فى المرحلة  
الانتقالية لم يكن الا منفذا لما يمليه عليه مجلس قيادة الثورة ، سواء  
فى ظل الوزارة المدنية التى شكلت فور الثورة أو بعد تشكيل العسكريين  
للوزارة منذ سبتمبر ١٩٥٣ . وقد جاء تولى عبد الناصر لرئاسة  
كل من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء فى وقت واحد منذ  
أبريل ١٩٥٤ ليوضح مدى سيطرة مجلس قيادة الثورة على عملية  
صنع القرارات سواء التشريعية أو التنفيذية ، رغم أن الاعلان  
الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ نص فى مادته التاسعة  
على أن يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية ، ونص فى مادته  
العاشرة على أن « تولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه  
أعمال السلطة التنفيذية . وهكذا اتسبت المرحلة الانتقالية بانباح  
السلطتين التنفيذية والتشريعية (٦٩) .

## جدول رقم (٦)

تاريخ التشكيل	العدد الاجمالي	عدد العسكريين	نسبة العسكريين
او التعديل	الموزاء	فى الوزارة	الى العدد
الوزارى	الاجمالي للوزراء		
١٩٥٢/ ٩/ ٧	١٦	١	٢ ر ٦ %
١٩٥٢/ ١٢/ ٩	١٧	١	٨ ر ٥ %
١٩٥٣/ ٦/ ١٨	١٦	٤	٢٥ ر ٠٠ %
١٩٥٣/ ١٠/ ٦	١٦	٦	٣٧ ر ٠٥ %
١٩٥٤/ ١/ ٤	١٦	٧	٤٣ ر %
١٩٥٤/ ٢/ ٨	١٧	٧	٤١ ر ٠٠ %
١٩٥٤/ ٢/ ٢٥	١٧	٦	٣٥ ر ٢٩ %
١٩٥٤/ ٣/ ٨	١٨	٧	٣٨ ر ٨ %
١٩٥٤/ ٤/ ١٧	٢٠	٨	٤٠ ر ٠٠ %
١٩٥٤/ ٨/ ٣١	٢١	١٠	٤٧ ر ٦ %
١٩٥٥/ ٨/ ٢٠	٢١	٩	٤٠ ر ٣ %

المصدر : من اعداد الباحث .

وقد تتابعت على مصر فى المرحلة الانتقالية ( ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ) ست وزارات أى بمعدل متوسط وزارة كل ثمانية شهور تقريبا . وهذه الوزارات هى : وزارة على ماهر باشا الرابعة ( ٧/٢٤ - ١٩٥٢/٩/٧ ) ، وزارتنا محمد نجيب الاولى ( ١٩٥١/٩/٧ - ١٩٥٣/٦/١٨ ) ، والذنية ( ١٨/٦/١٩٥٣ - ١٩٥٣/٢/٢٥ ) . ووزارة جمال عبد الناصر الاولى ( ٢/٢٥ - ١٩٥٤/٢/٨ ) ، ووزارة محمد نجيب الثالثة ( ٣/٨ - ١٩٥٤/٤/١٧ ) . ووزارة جمال عبد الناصر الثانية ( ١٧/٤/١٩٥٤ - ١٩٥٦/٦/٢٨ ) .

ومن تحليل تطور التكتيكات والتعديلات الوزارية يلاحظ ان هناك اتجاها عاما نحو تزايد تغلغل العسكريين فى الحكومة ، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٦) الذى يتبين منه انه ان كانت نسبة الوزراء العسكريين الى العدد الاجمالى للوزراء ككل متذبذبة نتيجة تذبذب عدد الوزراء المدنيين ، فان عدد الوزراء العسكريين كان فى تزايد مستمر باستثناء بعض الحالات . فبينما كان محمد نجيب هو الرجل الوحيد من مجلس قيادة الثورة داخل الحكومة من ٧ سبتمبر ١٩٥٢ حتى ١٨ يونيو ١٩٥٣ ، فانه فى هذا القارب الانتخابى زيد عدد اعضاء مجلس قيادة الثورة من الحكومة الى اربعة ، وذلك بتعيين البكباشى اركان حرب جمال عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء ، وزيرا للدخلة ، وتائد الجناح عبد الايف البندلى وزيرا للتربية والحرية ، واللاخ اركان حرب سالم سالم وزيرا للارشاد القومى والدولة لثئون السودان (٧١) ، وفى ٦ أكتوبر ١٩٥٣ ارتفع العدد الى ستة اعضاء من مجلس قيادة الثورة داخل الحكومة وذلك بتعيين البكباشى اركان حرب زكريا محبى الدين وزيرا للداخلية حيث اكفى عبد الناصر بمنصب نائب رئيس الوزراء ، وتعيين قائد الجناح جمال سالم وزيرا للمواصلات (٧٢) ،



ثم وحل العدد ذي الحجة ١٩٥٤ الى ،، بحة ذلك بتعيين الصاغ  
أركان حرب كمال الدين حسين وزيار الشئون الاجتماعية (٧٣) .  
وفي ٢٥ من الشهر التالي انخفض العدد الى ستة عسكريين وذلك  
باستقالة محمد نجيب من رئاسة الوزارة فعزل ماله عبد الناصر  
الذي احلهم وزيرا مدنيا جديدا هو د . على الجريتلي وزيرا لمالية  
والاقتصاد بينما أصبح د . عبد الجليل المعمرى نائبا لرئيس الوزراء  
للشئون الاقتصادية (٧٤) على أن عدد العسكريين عاد مرة أخرى  
ليصبح سبعة وذلك بعودة محمد نجيب الى رئاسة الوزراء في ٨  
مارس ١٩٥٤ (٧٥) . وفي ١٧ من الشهر الحالي تصاعد عدد  
العسكريين في الحكومة الى ثمانية - رغم خروج محمد نجيب -  
وذلك بتعيين البكباشي أركان حرب حسين الشافعي وزيرا للشرطة  
بدلا من البغدادي الذي تولى وزارة الشؤون البلدية والقروية .  
وقائد الجناح حسن ابراهيم وزير دولة لرئاسة الجمهورية (٧٦) .  
وبحلول يوم ٣١ أغسطس ١٩٥٤ أصبح جميع أعضاء مجلس قيادة  
الثورة في الحكومة ، وذلك بتعيين عبد الحكيم عامر وزيرا للشرطة  
( بدلا من حسين الشافعي الذي اسندت اليه وزارة الشؤون الاجتماعية  
التي كان تولاها كمال الدين حسين الذي عين وزيرا للمعارف  
العمومية ) ، وتعيين القائم مقام أنور السادات وزيرا للدولة (٧٧) .  
وخلال الأمر كذلك على يونيو ١٩٥٦ باستثناء استقالة صلاح سالم  
من وزارة الارشاد القومي ، والدولة للشؤون السودانية (٧٨) .  
١ أغسطس ١٩٥٥ نتيجة الخلاف حول قضية السودان (٧٨) .

وفي حقيقة الأمر لم يكن تغافل العسكريين في الحكومة مقصورا  
على تولى مناصب وزارية حيث ، كما يقول أحمد حمروس ، كان  
تعيين محمد نجيب رئيسا للوزراء في سبتمبر ١٩٥٢ بداية لتوزيع  
أعضاء مجلس قيادة الثورة أنفسهم ليكونوا مشرفين على الوزارات

أى يشكلون ما يمكن التعبير عنه باسم : وزارة الظل » ، وحينما استغرقتهن مهمات أخرى أوكلوا أعمالهم الإشرافية الى ضباط من معارفهم الذين يثقون فيهم ، وأطلق على هؤلاء انضباط اسم « مندوبى القيادة » (٧٩) .

## ثانيا - السلطة السياسية وقضبة الديمقراطية :

### ١ - السلطة السياسية والديمقراطية السياسية :

رغم أن المرحلة الانتالية ( ١٩٥٢ - ١٩٥٦ ) اتسمت من الناحية الشكلية بالقهر السياسى ، فإن الباحث يرى أن هذا القهر كان مشروعا ، وكان له ما يبرره ، ولا يتعارض مع جوهر الديمقراطية وهو مصلحة أغلبية الشعب . فإجراءات القهر التى لجأ إليها قادة الثورة لم توجه الا الى الأقلية من كبار الملاك البورجوازية الكبيرة التى كانت متسلطة على الشعب باسم لديمقراطية الليبرالية . كما كان هذا القهر أمرا ضروريا لتأمين لثورة وتمكين قادتها من أحداث التغييرات المنشودة وتحقيق طلععات أغلبية للشعب الى الديمقراطية الاجتماعية والاستقلال الوطنى .

ويمكن إيجاز أهم الاجراءات التى لجأ إليها قادة الثورة فى هذا الشأن فيما يلى :

### ( ١ ) إلغاء الأحزاب وانشاء هيئة التحرير :

لم يبلغ قادة الثورة تعدد الأحزاب الا فى يناير ١٩٥٢ ، ولتوضيح سبب هذا القرار يكفى الإشارة الى تطور موقف أكبر هذه الأحزاب وهو الوفد من الثورة .

لقد رحب حزب الوفد فى بادئ الامر بالثورة ، وهو ما يرجع - بصفة رئيسية - الى ان الشعارات التى اطلقتها الثورة فى ايامها الاولى عن احترام الدستور كانت لاتدع مجالا للشك لدى قادة الحزب فى ان الثورة انما قامت لطرد الملك فاروق وحده وتمهيد الطريق الى عونه - اى حزب الوفد - الى الحكم (٨٠) ، ولكن عقب اطلاق الثورة اندادات التطهير واعداد مشروع قانون الاصلاح الزراعى تنير موقف حزب الوفد من الثورة . فقد ابدى الحزب عدة تحفظات على مشروع قانون الاصلاح الزراعى بالصورة التى ارادها قادة الثورة (٨١) ، كما تباطأ مع بقية الاحزاب فى الاستجابة لنداء التطهير ، الامر الذى ادى الى اعتقال عدد كبير من زعماء الاحزاب على راسهم فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام .

وتد صدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ لتنظيم الحياة السياسية فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ الذى ألزم الاحزاب باعادة تكوينها وفقاً لاحكامه وتقديم اخطار بذلك الى وزير الداخلية مشفوعاً ببيان عن نظام الحزب وعضائه المؤسسين وموارده المالية . واعطى القانون لوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الاحزاب مع حق الاحزاب فى الطعن أمام محكمة القضاء الادارى . ومع ان حزب الوفد أجرى بعض التغييرات فى قياداته من بينها استبعاد فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام وتنحية مصطفى النحاس من رئاسته الرسمية حيث أسندت اليه الرئاسة الفخرية ، وعدل من برنامجه بما يوضح تأييده الكامل لقانون الاصلاح الزراعى (٨٢) ، فان قادة الثورة اعتبروا ذلك تطهيراً شكلياً لم يمس عناصر الفساد داخل حزب الوفد ، لذا فانه حينما قدم الحزب اخطاره - ضمن ١٦ حزباً - اعترضت وزارة الداخلية على بعض شخصياته وفى مقدمتها مصطفى النحاس ، مما ادى الى عرض الامر على

محكمة القضاء الإدارى مع عدة قضايا خاصة ببعض الأحزاب الأخرى(٨٣) .

وقبل أن ينتهى عام ١٩٥٢ كان جمال عبد الناصر قد اقتنع تماما بعدم جدوى التعاون مع الأحزاب ، ومن هنا جاء قرار حلها فى ١٧ يناير ١٩٥٢ وحظر تكوين أحزاب جديدة(٨٤) . كما جاء به تحذير بالضرب بمنتهى الشدة على يد كل من يقف فى طريق أهداف الثورة .

وكانت قيادة الثورة - تمهيدا لقرار حل الأحزاب السياسية - قد بدأت فى إنشاء تنظيم هيئة التحرير فى أواخر عام ١٩٥٢ . واحتفلت بافتتاح فرعها الأول بالنصورة فى أول يناير ١٩٥٢ ، وتلا ذلك افتتاح المراكز الإقليمية فى مديرية الدقهلية وفى غيرها من المديرية(٨٥) . وفى ١٥ يناير ١٩٥٣ أُنشئ أول بيان عن ميثاق الهيئة متضمنا أهدافها الداخلية والخارجية(٨٦) ، وفى ٢٣ من نفس الشهر أعلن قادة الثورة ميلاد هيئة التحرير رسميا فى الاحتفال بمرور ستة شهور على تفجير الثورة .

وقد قام البناء التنظيمى للهيئة على أساس هرمى قائمته الجمعيات العمومية على مستوى القرى أو الشياخات ثم المراكز أو الأقسام ثم الجمعية العمومية للمحافظة وتتكون من الجمعيات العمومية للمراكز والأقسام التى تنتخب لها مجلس إدارة ، ومن مجموعها على مستوى الجمهورية تتكون الجمعية العمومية العامة التى ينتخب من بين أعضائها أربعون عضوا يشكلون المجلس الأعلى الذى يدير أعمال الهيئة ويشرف على فروعها ويوجه نشاطها(٨٧) ، وقد انتخب عبد الناصر سكرتيرا عاما للهيئة ، والصاغ إبراهيم الطحاوى سكرتيرا عاما مساعدا ، والصاغ أحمد طعيمة مديرا للنقابات ، وأحمد صبيح لإدارة التنظيم ، والصاغ وحيد رمضان

لنظمات الشباب • وفى خلال عام ١٩٥٣ بلغ عدد فروع الهيئة نحو ١٢٠٠ فرع فى أنحاء الجمهورية (٨٨) •

وقد تضمن ميثاق الهيئة أن لها أهدافا داخلية وقومية وخارجية وهى جميعها تتصف بالعمومية • فالأهداف الداخلية تتلخص فى تحقيق الأهداف والمصالح الأساسية للشعب والقامة مجتمع على أساس من الإيمان بالله والوطن والثقة بالنفس ، وتوجيه النظام الاقتصادى الى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج ، وتبصير المواطنين بواجباتهم وحثهم على التضامن والعمل المنتج للنهوض بتيهات الإصلاح • واتخذت الهيئة شعارها « الاتحاد والنظام والعمل » أما أهدافها القومية فكانت اجلاء القوات الأجنبية عن ولى النيل دون قيد أو شرط ، وتمكين السودان من تقرير مصيره دون تأثير خارجى • وتلخصت الأهداف الخارجية فى دعم الصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين وتعزيز ميثاق جامعة الدول العربية ليكون أداة لخدمة شعوبها وبلوغ أمانها المشتركة ، وتأكيد الاستعداد للتفاهم مع أى شعب يظهر حسن نواياه والتمسك بميثاق الأمم المتحدة والمطالبة بالعمل به (٨٩) •

وقد لعبت هيئة التحرير دورا مهما فى تعبئة بعض القوى المدنية خاصة العمال فى المطالبة باستمرار مجالس قيادة الثورة والتصدي للقوى المضادة له خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ، واستنل عبد الناصر تنظيم الهيئة وفروعها فى مختلف المحافظات فى تنظيم الاجتماعات العاشدة والقاء الخطب الحماسية فيها • وفى حقيقة الأمر لم تكن هيئة التحرير سوى أداة من أدوات النظام الجديد لاكتساب شرعية جماهيرية فى مواجهة القوى الحزبية المعادية له ،

وكانت أداة للتمبئة اكثر من كونها قناة للمشاركة الشعبية فى عملية صنع القرار .

وقد استمرت هيئة التحرير قائمة حتى ٢ ديسمبر ١٩٥٧ حين تقرر إلغاؤها رسميا ، وتمت تصفيتها ونقل ملكية فروعها فى المدن والأقاليم الى الاتحاد القومى الذى جرى تشكيل لجنته التنفيذية فى ٢٩ مايو ١٩٥٧ (٩٠) .

### ( ب ' تعجيم اختصاصات القضاء الإدارى :

من المعروف أن الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ظلت قائمة الى أن تم إلغاؤها فى ٢٠ يونيو ١٩٥٦ ، وبالرغم من إلغاء المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ الذى كان يحصن قرارات سلطات الأحكام العرفية ضد رقابة القضاء الإدارى بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ فى أغسطس ١٩٥٢ (٩١) ، فإن قرارات مجلس قيادة الثورة تم تحصينها ضد رقابة القضاء الإدارى ، حيث صدر القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٢ ناصا على أنه « يعتبر من أعمال السيادة وفقا للمادة ٧ من قانون مجلس الدولة والمادة ١٨ من قانون نظام القضاء كل تدبير اتخذته أو يتخذه القائد العام للقوات المسلحة باعتباره رئيس حركة الجيش التى قامت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها ، اذا اتخذ هذا التدبير فى مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تلك التاريخ (٩٢) ، وقد تم تجديد هذه المدة ستة أشهر أخرى بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٨ يناير ١٩٥٣ (٩٣) . وحينما صدر القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ فى ٢٠ يونيو ١٩٥٦ قاضيا بإلغاء الأحكام العرفية نص على تحصين قرارات سلطات الأحكام العرفية ضد رقابة القضاء (٩٤) .

### ( ج ) عزل بعض رجال القضاء :

تم فتح الباب أمام عزل رجال القضاء دون حاجة الى موافقة مجلس القضاء الأعلى ، دون منح رجال القضاء المعزولين الحق في الطعن في قرارات العزل أمام المحاكم سواء محكمة النقض أو محكمة القضاء الإداري ، وذلك لانتهاج الفرصة لتطهير القضاء من الموالين للنظام القديم . فقد صدر القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ ناصا على تشكيل لجنة مؤقتة للنظر في أمر القضاة وأعضاء النيابة ويجوز لها إصدار قرارات بالعزل (٩٥) . وقد أضيف الى هذا القانون مادة جديدة بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ نصت على عدم جواز الطعن في قرارات العزل (٩٦) . وقد طبق نفس الأمر على رجال القضاء الشرعي بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ (٩٧) ، وعلى أعضاء مجلس الدولة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١١ أكتوبر ١٩٥٢ (٩٨) . وقد ظلت هذه القوانين سارية حتى مجيء القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢٣ مارس ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة (٩٩) ، والقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢٧ أبريل ١٩٥٥ بتعديل بعض نصوص قانون نظام القضاء (١٠٠) .

### ( د ) إنشاء عدد من المحاكم الاستثنائية :

أهم هذه المحاكم الاستثنائية محكمة الغدر ومحكمة الثورة . أما بشأن محكمة الغدر فقد انشأها القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ (١٠١) ، الذي نص على أن « يحكم على كل من ارتكب فعلا من أفعال الغدر من محكمة خاصة تؤلف برئاسة مستشار من محكمة النقض وعضوية مستشارين من محكمة

استئناف القاهرة يعينهم وزير العدل وأربعة ضباط عظام لا تفل رتبة كل منهم عن الصاغ يعينهم القائد العام للقوات المسلحة ، ويكون مقر هذه المحكمة بمدينة القاهرة ، ويشمل اختصاصها كل أنحاء المملكة المصرية ، وتتولى النيابة العامة مباشرة الدعوى أمام المحكمة (م ٣) . كما نص القانون على أنه « فى تطبيق أحكام هذا القانون يعد مرتكباً لجريمة القدر كل من كان موظفاً عاماً وذكراً أو غيره وكل من كان عضواً فى أحد مجلسى البرلمان أو أحد المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديريات ، وعلى العموم كل شخص كان مكلفاً بخدمة عامة أو له صفة نيابية عامة وارتكب بعد أول سبتمبر ١٩٣٩ فعلاً من الأفعال الآتية : ( أ ) التعاون على الفساد الحكم أو الحياة السياسية بطريق الإضرار بمصالح البلاد العليا أو للتهاون فيها أو بطريق مخالفة القوانين وذلك للحصول على مزايا سياسية - ( ب ) استغلال النفوذ ولو بطريق الإيهام للحصول على فائدة أو ميزة ذاتية لنفسه أو لغيره من أية سلطة عامة أو أية هيئة أو شركة أو مؤسسة - ( ج ) استغلال النفوذ للحصول لنفسه أو لأحد من يمتون إليه بصلة قرابة أو مصاهرة أو حزبية على وظيفة فى الدولة أو وظيفة أو منصب فى الهيئات العامة أو أية هيئة أو شركة أو مؤسسة خاصة أو للحصول على ميزة أو فائدة بالاستثناء من القواعد العامة المبارية فى هذه الهيئات - ( د ) استغلال النفوذ بإجراء تصرف أو فعل من شأنه التأثير بالزيادة أو النقص بطريق مباشر أو غير مباشر فى أثمان العقارات والبضائع والمحاصيل وغيرها أو أسعار أوراق الحكومة المالية أو الأوراق المالية المقيدة فى البورصة للتداول فى الأسواق بقصد الحصول على فائدة ذاتية لنفسه أو للغير - ( هـ ) كل عمل أو تصرف يقصد منه التأثير فى القضاة أو فى أعضاء أية هيئة خولها القانون اختصاصاً فى



التضام أو الاقتناء • ( و ) التدخل الضار بالمصلحة العامة في أعمال الوظيفة لا اختصاص له في ذلك أو قبول ذلك التدخل • ويعتبر التدخل من غير المذكورين في هذه المادة في حكم الغدر إذا كان التدخل قد استغل صلته بأية سلطة عليا ( م ١ ) •

أما عن العقوبات على جريمة الغدر فقد نصت عليها المادة الثانية بقولها ومع عدم الإخلال بالعقوبات الجنائية أو التأديبية يجازى على الغدر بالجزاءات التالية : ( أ ) العزل من الوظائف العامة • (ب) سقوط العضوية في مجلسي البرلمان والمجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديرية • (ج) الحرمان من حق الانتخاب أو الترشيح لأي مجلس من المجالس سالفة الذكر لمدة أقلها ٥ سنوات من تاريخ الحكم • ( د ) الحرمان من تولي الوظائف العامة لمدة أقلها ٥ سنوات من تاريخ الحكم • ( هـ ) الحرمان من الانتماء إلى أي حزب سياسي لمدة أقلها ٥ سنوات من تاريخ الحكم • (و) الحرمان من عضوية مجالس إدارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التي تخضع لإشراف السلطات العامة ومن أية وظيفة بهذه الهيئات لمدة أقلها ٥ سنوات من تاريخ الحكم • ( ز ) الحرمان من المعاش كله أو بعضه • ويجوز الحكم أيضا بامقاطع الجنسية المصرية عن الغادر ، كما يجوز الحكم برد ما أفاد من غدره ، وتقدر المحكمة مقدار ما يرد •

وقد قضت المادة الرابعة بأن « ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على قرار من إحدى لجان التطهير للشكلة طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن تطهير الأداة الحكومية أو بناء على طلب النيابة العامة من تلقاء نفسها أو استنادا إلى بلاغ قدم إليها » • ونصت المادة السانعة على أنه لا يجوز الطعن في

الحكم الصابر في الدعوى بأي طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية .

ويصند محكمة الثورة فقد صدر أمر مجلس قيادة الثورة بتشكيلها في ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ (١٠٢) . وقد نص في مادته الأولى على أن « تشكل محكمة الثورة على الوجه الوارد بالأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٢ سبتمبر من : قائد الجناح عبد المنطيف للبغدادي عضو مجلس قيادة الثورة رئيساً - البيكاشي أنور السادات عضو مجلس قيادة الثورة عضواً - قائد الأسراب حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة عضواً ، وقضت المادة الثانية بأن « تختص هذه المحكمة بالنظر في الأفعال التي تعتبر خيانة للوطن أو ضد سلامته في الداخل والخارج ، وكذلك الأفعال التي تعتبر موجهة ضد نظام الحكم الحاضر أو ضد الأسس التي قامت عليها الثورة ، وبالنظر في الأفعال التي ساعدت على فساد الحكم وتمكين الاستعمار بالبلاد ، وكل ما كان من شأنه إفساد الحياة السياسية أو استغلال النفوذ دون مراعاة مصالح الوطن سواء كان ذلك بالتحايل على أحكام الدستور الذي كان قائماً أو غير ذلك من الوسائل ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا الأمر . كما تختص المحكمة بالنظر فيما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها من القضايا أيما كان نوعها حتى لو كانت منظورة أمام المحاكم العادية أو غيرها من جهات التقاضي الأخرى ما دام لم يصدر فيها حكم ، وتعتبر هذه المحاكم أو الجهات متخلفة عن القضية فتحال إلى محكمة الثورة بمجرد صدور الأمر من مجلس قيادة الثورة بذلك » .

ومن العقوبات نصت المادة الثالثة على أن يعاقب على الأفعال التي تعرض على المحكمة بعقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة

أو المؤقتة أو بالسجن أو بالحبس بالمدة التي تقرها المحكمة ، ولها أن تقضى - فضلا عن ذلك - على المتهم بتعويض للخزانة العامة مقابل ما اتاه من أفعال أو ضاح على الخزانة بصيبيها . كما يجوز للمحكمة أن تحكم بمصادرة أموال للثمن كلها أو بعضها إذا ما تبين لها أنها كانت نتيجة كسب غير مشروع ، وتقرر المحكمة الطريقة التي يتم بها تنفيذ الحكم » . وقد نصت المادة الثامنة على أن « أحكام هذه المحكمة نهائية ولا تقبل الطعن بأي طريق من الطرق أو أمام أى جهة من الجهات ، وكذلك لا يجوز للطعن فى إجراءات المحاكمة أو التنفيذ » .

#### ( هـ ) حل مجلس نقابة المحامين عام ١٩٥٤ :

تذبذب موقف نقابة المحامين من ثورة يوليو ما بين التأييد والمعارضة ، وقد تمثل موقف التأييد فيما حدث فى أول اجتماع للجمعية العمومية للنقابة بعد قيام الثورة وذلك فى ٣ أكتوبر ١٩٥٢ برئاسة عمر عمر نقيب المحامين آنذاك الذى أعلن فى بداية الاجتماع : « ونظرا لأن هذه أول جمعية عمومية تنعقد بعد حركة الجيش المباركة أرجو لهذه الحركة المباركة - ولعلنى فى هذا أكون معبرا عن شعورك جميعا وعن شعور جميع المحامين - أرجو لهذه الحركة العظيمة ثمرات طيبة للبلاد » . واستأننكم فى أن أرسل باسم الجمعية العمومية لحضرة الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب بريقة بهذا المفتى : « ولعلكم توافقون » . وقد قوبل ذلك بتصفيق حاد وموافقة إجماعية (١٠٣) . ويجد هذا الموقف المساند تفسيره فى عدة أسباب أهمها أنه يتفق مع موقف حزب الوفد فى هذه الفترة ، كما أن تأييد الثورة كان هو البديل الوحيد حيث كان العسكريون يسيطرون تماما على مقاليد الأمور . أما وقد تغير الأمر فقد كان طبيعيا أن يتغير بالتالى موقف النقابة تجاه الثورة وهو ما تمثل فى موقفها خلال أزمة

حارس ١٩٥٤ ، حيث انعقدت الجمعية العمومية غير العادية لنقابة المحامين في ٢٦ مارس ١٩٥٤ وقررت ما يلي (١٠٤) :

- ضرورة زوال آثار الاجراءات والمحاكمات الاستثنائية .
- ضرورة الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين مهما كانت آراؤهم وعقائدهم .
- ضرورة إلغاء الأحكام العرفية فوراً .
- ضرورة عودة الحياة النيابية على أن تكون سليمة ونظيفة .
- ضرورة لنتهاء مهمة مجلس قيادة الثورة فوراً .
- اسناد الأمور الى وزارة مدنية من المحايدين حتى تشرف على الانتخابات .
- يقوم مجلس النقابة بالاشتراك مع بعض المحامين الذين يختارهم بأعداد مشروع ميثاق قومي ترتبط به البلاد .
- الامتناع عن العمل يوماً واحداً احتجاجاً على حوادث الاعتداء على المعتقلين .

وقد كان جزاء نقابة المحامين على هذا الموقف هو حل مجلسها في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٤ (١٠٥) ناصاً في مادته الأولى على أن « يحل مجلس نقابة المحامين الحالي ويوقف العمل بالمواد من ٧٠ الى ٧٨ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية » ، وناصاً في مادته الثانية على أن « يقوم بأعمال مجلس النقابة بكامل سلطاته واختصاصاته المنصوص عليها في القانون مجلس مؤقت يصدر

بتشكيله قرار من وزير العدل - وتكون مهمة هذا المجلس بجانب اختصاصاته النظر فى القوانين المتعلقة بالمحاماة وطلبات المحامين فى شأنها وفى كل ما يتعلق بتنظيم المهنة ، وقد أصدر وزير العدل فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥٤ قرارا قضى بتأليف مجلس مؤقت لنقابة المحامين من ١٧ عضوا برئاسة عبد الرحمن الرافعى (١٠٦) .

## ٢ - السلطة السياسية والديمقراطية الاجتماعية :

شهدت المرحلة الانتقالية اول وأهم قرار اتخذته قيادة الثورة لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية الا وهو قانون اصلاح الزراعى الصادر فى سبتمبر ١٩٥٢ . وقد نص هذا القانون على أن يكون الحد الأقصى للملكية الأرض الزراعية ٢٠٠ فدان للفرد الواحد بالإضافة الى ١٠٠ فدان أخرى لأبنائه القصر بحيث لا يزيد المجموع على ٣٠٠ فدان للأسرة الواحدة ، على أن تقوم الدولة بتوزيع الأراضى الأخرى التى تزيد على هذا الحد على صغار الفلاحين والعمال الزراعيين . وقد سمح القانون لكبار الملاك ببيع جزء من أراضيهم الزائدة على هذا الحد فى غضون فترة زمنية قصيرة انتهت فى آخر أكتوبر ١٩٥٣ ، بشرط ألا يبيع للأقارب حتى الدرجة الرابعة . وقد تم تعويض من انتزعت ملكيتهم - باستثناء أفراد الأسر المالكة - بواسطة سندات حكومية غير قابلة للتداول بقائدة ٣٪ تستهلك خلال ٣٠ عاما . وحتى عام ١٩٥٦ فان مجموع مساحة الأراضى التى انتزعت من كبار الملاك ووزعت على صغار الفلاحين والعمال الزراعيين بلغت ٣٥٥٥٨ فدانا ، وبلغ عدد الأسر المنتفعة ١٥٦٧٨ أسرة أى أن متوسط حجم الملكية لكل أسرة ٢,١ فدان (١٠٧) . وقد بلغ مجموع الأراضى المنتزعة القابلة للتوزيع فى ظل قانون

الاصلاح الزراعى الاول ما يزيد قليلا على نصف مليون فدان -  
وهكذا يبدو ان عملية اعادة توزيع الارض كما حددها  
قانون اصلاح الزراعى الاول كانت لجراء معتدلا - غير  
ان ابرز اثار هذا القانون كانت تلك التى مست العلاقات الايجارية  
المتضمنة لتخفيض القيمة الايجارية للأرض وتأكيد الحماية القانونية  
للمستأجر ضد الطرد من الأرض ، ووضع حد أدنى لمدة عقد  
الايجار ، حيث استفاد من هذه الاجراءات قطاع واسع من سكان  
الريف هم المزارعون المستأجرون -

## هوامش الفصل الثالث

- (١) نص وثيقة التنازل في - الوقائع المصرية ، العدد ١١٣ غير اعتيادي ( ١٩٥٢/٧/٢٦ ) .
- (٢) نفس المصدر .
- (٣) نفس المصدر .
- (٤) الوقائع المصرية ، العدد ١١٧ غير اعتيادي ( ١٩٥٢/٨/٢ ) .
- (٥) نفس المصدر .
- (٦) الوقائع المصرية ، العدد ١٢٠ ( ١٩٥٢/٨/٧ ) .
- (٧) نص قرار الاقالة في : الوقائع المصرية ، العدد ١٤١ غير اعتيادي مكرر ( ١٩٥٢/١٠/١٤ ) ، وحول اسبابها انظر : عبد اللطيف البغدادي ، مذكرات البغدادي - الجزء الاول ( القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٧ ) ص ١٩ واحمد حمروش ، مصر والعسكريون ( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧ ) ص ٣١١ - ٣١٢ .
- (٨) الوقائع المصرية ، العدد ١٤١ غير اعتيادي مكرر ( ١٩٥٢/١٠/١٤ )
- (٩) نفس المصدر .
- (١٠) نفس المصدر .
- (١١) الوقائع المصرية ، العدد ٤٩ مكرر أ تابع ( ١٩٥٣/٦/١٨ ) .
- (١٢) الوقائع المصرية ، العدد ١٦ غير اعتيادي مكرر ( ١٩٥٤/٢/٢٥ )
- (١٣) الاهرام ١٩٥٤/٢/٢٥ .
- (١٤) الوقائع المصرية ، العدد ١٦ غير اعتيادي مكرر أ ( ١٩٥٤/٢/٢٧ )
- (١٥) الوقائع المصرية ، العدد ٩١ غير اعتيادي مكرر ( ١٩٥٤/١١/١٥ )

(١٦) وذلك استنادا الى ماورد في الوقائع المصرية ، العدد ١٨ مكرر ٦ ( ١٩٥٦/٣/٤ ) في مقدمة قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية و بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري في ١٠ فبراير ١٩٥٣ وعلى القرار الصادر في ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ، انظر ايضا للبغدادي ، مصدر سابق ، ص ١٩١ .

(١٧) انور السادات ، البحث عن الذات ( القاهرة : المكتب المصري للحديث ، ١٩٧٨ ) - ص ١٥٥ .

(١٨) البغدادي ، مصدر سابق ، ص ٣٣ ، شهادة كمال الدين حسين في : احمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ ) ص ٣٣٩ ، شهادة حسن ابراهيم في : نفس المصدر ، ص ١٠٩ ، خالد محيي الدين و الصفحات الاولى من قصة ٢٣ يوليو ، ، الاهالي ٧٨/٧/٣٦ ، ص ٣ .

(١٩) البغدادي ، مصدر سابق ، ص ٣٣ - ٣٥ .

(٢٠) نفس المصدر ، ص ٣٥ ، كمال الدين حسين ، و قصة ثوار يوليو ، المصور ١٩٧١/١/٢ ، ص ٢٢ .

(٢١) البغدادي ، مصدر سابق ، ص ٣٥ ، كمال الدين حسين ، قصة ثوار يوليو ، مصدر سابق ، ص ٣٢ ، شهادة خالد محيي الدين في : احمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، مصدر سابق ، ص ١٤٨ .

(٢٢) تختلف الروايات حول تاريخ ضم محمد نجيب الى مجلس قيادة الثورة . فبينما يقول نجيب انه تولى قيادة تنظيم الضباط الاحرار بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ( محمد نجيب ، كلمتي للتاريخ ، القاهرة : دار الكتاب النموذجي ١٩٧٥ ، ص ١٨٨ ) فان خالد محيي الدين يقول في « الاهالي » الصادرة في ١٩٧٨/٧/٣٦ ، ص ٢ انه تم ضم محمد نجيب فور نجاح الثورة وقيل ان يتم ضم يوسف صديق وحسين الشافعي وعبد المنعم أمين وذكريا محيي الدين ، ويقول انور السادات ان تاريخ ضم محمد نجيب هو ١٥ اغسطس ١٩٥٢ ( انور السادات ، مصدر سابق ص ١٦١ ) ، ولكن بيان مجلس قيادة الثورة في ٢٥ فبراير ١٩٥٤ ذكر ان تاريخ ضم محمد نجيب الى المجلس هو ٢٥ اغسطس ١٩٥٢ . انظر نص البيان في « الاهرام » الصادر في ١٩٥٤/٢/٢٥ ، وهكذا فان الارجح هو ان محمد نجيب لم يكن عضوا في اللجنة التأسيسية للضباط الاحرار قبل قيام الثورة .



- (٢٢) انظر قائمة بأسماء أكثر من ٣٠٠ ضابط من الضباط الاحرار  
فى : عبد اللطيف البغدادي ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، الجزء  
الثاني ( القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧ ) ص ٤٠ - ٣ - ٢٤٦ .
- (٢٤) شهادة جمال الدين حسين فى : احمد حمروش ، شهود ثورة  
يوليو ، مصدر سابق ، ص ٣٣٩ .
- (٢٥) الاهالى ، مصدر سابق .
- (٢٦) البغدادي ، مذكرات البغدادي - الجزء الاول ، مصدر سابق  
ص ٣٧ .
- (٢٧) نفس المصدر ، ص ٦٣ .
- (٢٨) شهادتا البغدادي وحسن ابراهيم فى : احمد حمروش ، شهود  
ثورة يوليو ، مصدر سابق ، ص ٢٢٢ و ١٠٩ على التوالي ، انور السادات  
صفحات مجهولة ( القاهرة : دار التحرير للطبع والنشر ، ١٩٥٤ ) ص ٢٠٤
- (٢٩) انور السادات ، اليحث عن الذات ، مصدر سابق ، ص ١٥٦ ،  
١٦٠ ، بيان مجلس قيادة الثورة فى : الاهرام ١٩٥٤/٢/٢٥ .
- (٣٠) البغدادي ، مذكرات البغدادي - الجزء الاول ، مصدر سابق  
ص ٥٥ ، خالد محيي الدين ، مصدر سابق .
- (٣١) البغدادي ، مذكرات البغدادي - الجزء الاول ، مصدر سابق ،  
ص ٨٠ ، محمد نجيب ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ .
- (٣٢) شهادة حسن ابراهيم فى : احمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ،  
مصدر سابق ، ص ١١٠ .
- (٣٣) البغدادي ، مذكرات البغدادي - الجزء الاول ، مصدر سابق ،  
ص ٨٨ .
- (٣٤) نفس المصدر .
- (٣٥) محمد نجيب ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ ، وقد أوجز محمد نجيب  
أوجه الخلاف بينه وبين عبد الناصر وانصاره فى مجلس قيادة الثورة فى  
شهادته فى : احمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، مصدر سابق ،  
ص ٤٣٣ - ٤٣٤ .
- (٣٦) البغدادي ، مذكرات البغدادي - الجزء الاول ، مصدر سابق ،  
ص ١٠١ - ١٠٢ ، وشهادة خالد محيي الدين فى : احمد حمروش ، شهود  
ثورة يوليو ، مصدر سابق ، ص ١٥٤ .

(٣٧) الوقائع المصرية ١٩٥٤/٢/٢٥ .

(٣٨) يقول البغدادي انه حينما قدم محمد نجيب استقالته في ٢٣ فبراير ١٩٥٤ قال عبد الناصر لبقية أعضاء مجلس قيادة الثورة « يجب ان نرضى محمد نجيب الآن ونقبل جميع شروطه ونخضع له حتى نفوت عليه الفرصة ونعمل على اقناعه بسحب الاستقالة ، وبعد شهر اى في يوم ٢٣ مارس نتخلص من محمد نجيب ، رآه هو - اى عبد الناصر - الذى سيقوم بعمل الترتيبات اللازمة لتنفيذ هذا الامر » انظر : البغدادي ، مذكرات البغدادي - الجزء الاول ، ص ٦٨ ، ١٠٠ ، ٩٢ . انظر ايضا شهادته في : سامى جوهر ، الصامتون يتكلمون ( القاهرة : المكتب المصرى الحديث ١٩٧٥ ) ص ٨ .

(٣٩) البغدادي ، مذكرات البغدادي - الجزء الاول ، مصدر سابق ؛ ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٤٠) نفس المصدر ، ص ١٠٧ .

(٤١) مذكرات التهامي في الاهرام ١٩٧٧/٧/٢١ ، شهادة كمال رفعت في : احمد حروش ، شهود ثورة يوليو ، مصدر سابق .

(٤٢) البغدادي ، مذكرات البغدادي - الجزء الاول ، مصدر سابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩ ، انظر ايضا الوقائع المصرية ، العدد ١٦ غير اعتيادي مكرر ١ ( ١٩٥٤/٢/٢٧ ) حيث لم تتضمن سوى تعيين محمد نجيب رئيسا لجمهورية مصر البرلمانية .

(٤٣) النص الكامل للقرارات في الاهرام ١٩٥٤/٣/٦ .

(٤٤) الوقائع المصرية ، العدد ١٩ مكرر ( ١٩٥٤/٣/٨ ) ، يالا-هرام ١٩٥٤/٣/٩ .

(٤٥) الاهرام ١٩٥٤/٣/٢٦ .

(٤٦) من الدلائل العملية لذلك ما يشير اليه البغدادي من اعتراف عبد الناصر آنذاك بأنه هو الذى ببر أحداث عدة انفجارات يوم ٢٠ مارس لاشعار الناس بفقدان الامن اذا عانت الحياة النيابية ، انظر : البغدادي مذكرات البغدادي - الجزء الاول ، مصدر سابق ، ص ١٤٦ ، كما يقول خالد محيى الدين ان عبد الناصر ومعظم اعضاء مجلس قيادة الثورة انتهزوا فرصة انشغال محمد نجيب مع الملك سعود الذى كان يزور مصر وقتئذ فقبضوا

المظاهرات ضد قرارات تصفية الثورة ، وإن عبد الناصر اعترف له بأن كل المبالغ التي صرفت على المظاهرات لم تتجاوز خمسة آلاف جنيه . انظر شهادة خالد محيي الدين في : احمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، مصدر سابق ، ص ١٥٩ .

(٤٧) الاهرام ١٩٥٤/٣/٣٠ . ويلاحظ ان المجلس الوطني الاستشاري المشار اليه لم يتم تشكيله مطلقا . انظر : د . وحيد رافت ، قبول من ثورة ٢٣ يوليو ( القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٨ ) ص ٤٣ .

(٤٨) شهادة البغدادي في : احمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، مصدر سابق ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ . وان كانت الوقائع المصرية ، العدد ٣٠ حكر ١ ( ١٩٥٤/٤/١٧ ) لا يوجد بها سوى قرار مجلس قيادة الثورة بقبول تنحي محمد نجيب عن رئاسة الوزراء وحلول عبد الناصر محله .

(٤٩) البغدادي ، مذكرات البغدادي - الجزء الاول ، مصدر سابق ، ص ١٩١ .

(٥٠) احمد حمروش ، مصر والعسكريين ، مصدر سابق ، ص ٣١٢ - ٣١٣ ، شهادة يوسف صديق في : احمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، مصدر سابق ، ص ٤٨١ - ٤٨٣ .

(٥١) احمد حمروش ، مصر والعسكريين ، مصدر سابق ، ص ٣١٨ .

(٥٢) شهادة خالد محيي الدين في : احمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، مصدر سابق ، ص ١٥١ .

(٥٣) د . عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ( القاهرة : روز اليوسف ، ١٩٧٧ ) ص ١٧٦ - ١٧٨ .

(٥٤) البغدادي ، مذكرات البغدادي - الجزء الاول ، مصدر سابق ، ص ١٠٢ .

(٥٥) نفس المصدر ، ص ١٠٩ - ١١٠ ، وشهادة خالد محيي الدين في : احمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، مصدر سابق ، ص ١٥٦ .

(٥٦) البغدادي ، مذكرات البغدادي - الجزء الاول ، مصدر سابق ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٥٧) شهادة عبد المنعم أمين في : احمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، مصدر سابق ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

- (٥٨) شهادة خالد محيي الدين في نفس المصدر ، ص ١٥١ .
- (٥٩) شهادة خالد محيي الدين في : د. عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ، مصدر سابق ص ٣٢٢ .
- (٦٠) نفس المصدر ، شهادة عبد المنعم أمين في : أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، مصدر سابق ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .
- (٦١) شهادة خالد محيي الدين في : د. عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ، مصدر سابق ، ص ٣٢٢ .
- (٦٢) أحمد حمروش ، مصر والعسكريون ، مصدر سابق ، ص ٣١٤ .
- (٦٣) د. عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ، مصدر سابق ، ص ١٥٣ - ١٥٤ .
- (٦٤) نفس المصدر ، ص ١٥٤ ، أحمد حمروش ، مصر والعسكريون ، مصدر سابق ، ص ٣١٢ - ٣١٣ ، اليفدادي ، مذكرات اليفدادي - الجزء الاول ، مصدر سابق ، ص ٧٣ ، شهادة فتح الله رفعت في : أحمد حمروش ، جهود ثورة يوليو ، مصدر سابق ، ص ٢٥٩ .
- (٦٥) أحمد حمروش ، مصر والعسكريون ، مصدر سابق ، ص ٣١٥ ، د. عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ، مصدر سابق ص ١٥٥ .
- (٦٦) أحمد حمروش ، مصر والعسكريون ، مصدر سابق ، ص ٣١٥ ، د. عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ، مصدر سابق ص ١٥٢ .
- (٦٧) أحمد حمروش ، مصر والعسكريون ، مصدر سابق ، ص ٣٥٤ ، اليفدادي مذكرات اليفدادي - الجزء الاول ، مصدر سابق ، ص ٢١٨ - ٢١٩ .
- (٦٨) أحمد حمروش ، مصر والعسكريون ، مصدر سابق ، ص ٣٥٥ .
- (٦٩) طارق البشري، دراسات في الديمقراطية المصرية ( القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٧ ) ص ١٩٧ .
- (٧٠) د. محمد محمد الجوادى ، التشكيلات الوزارية في عهد الثورة ( القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٦ ) ص ١٣ - ١٤ .

- (٧١) الوقائع المصرية ، العدد ٤٩ مكرر ب ( ١٩٥٣/٦/١٨ )  
 (٧٢) الوقائع المصرية . العدد ٨٠ مكرر ( ١٩٥٣/١٠/٦ )  
 (٧٣) الوقائع المصرية ، العدد الاول غير اعتيادى مكرر أ ( ١٩٥٤/١/٤ )  
 (٧٤) الوقائع المصرية ، العدد ١٦ غير اعتيادى مكرر ( ١٩٥٤/٢/٢٥ )  
 (٧٥) الوقائع المصرية ، العدد ١٩ مكرر أ ( ١٩٥٤/٣/٨ )  
 (٧٦) الوقائع المصرية ، العدد ٣٠ غير اعتيادى مكرر ( ١٩٥٤/٤/١٧ )  
 (٧٧) الوقائع المصرية ، العدد ٦٩ مكرر ( ١٩٥٤/٨/٣١ )  
 (٧٨) البغدادى ، ملكرات البغدادى - الجزء الاول ، مصدر سابق ،  
 ص ٣٠٠ .  
 (٧٩) احمد حمروش ، مصر والعسكريون ، مصدر سابق ، ص ٣١٠ -  
 ٣١٢ .  
 (٨٠) سيد مرعى ، أوراق ميساسية - الجزء الاول ( القاهرة : المكتب  
 المصرى الحديث ، ١٩٧٧ ) ص ٢٠٦ ، البغدادى ، ملكرات البغدادى -  
 الجزء الاول ، مصدر سابق ، ص ٦٩ - ٧٠ ، د. عبد العظيم رمضان ،  
 عبد. الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .  
 (٨١) د. عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ،  
 مصدر سابق ، ص ٥٧ .  
 (٨٢) د. وحيد رافت ، فصول من ثورة ٢٣ يوليو ( القاهرة : دار  
 الشروق ، ١٩٧٨ ) ص ٧٨ ، د. عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة  
 مارس ١٩٥٤ ، مصدر سابق ، ص ٥٨ ، ٦٣ .  
 (٨٣) د. وحيد رافت ، مصدر سابق ، ص ٧٨ .  
 (٨٤) الوقائع المصرية ، العدد ، غير اعتيادى مكرر ب ( ١٩٥٣/١/١٨ )  
 (٨٥) د. عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعى والسياسى فى  
 مصر من ثورة يوليو أزمة مارس ١٩٤٥ ( القاهرة روز اليوسف ، ١٩٧٥ )  
 ص ٧٩ .  
 (٨٦) الاهرام ١٩٥٣/١/١٦  
 (٨٧) الاهرام ١٩٥٣/١/٢٣

- (٨٨) د. عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر من ثورة يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤ ، مصدر سابق ، ص ٨٠ .
- (٨٩) الامرام ١٩٥٣/١/٢٣ .
- (٩٠) د. وحيد رافت ، مصدر سابق ، ص ٩٢ .
- (٩١) الوقائع المصرية ، العدد ١٢٠ ( ١٩٥٢/٨/٧ ) .
- (٩٢) النشرة التشريعية ( ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ٢٣ يناير ١٩٥٣ )
- ص ٤١٨ .
- (٩٣) نفس المصدر ، ص ٧٠٧ - ٧٠٨ .
- (٩٤) الوقائع المصرية ( ١٩٥٦/١/٢٠ ) .
- (٩٥) النشرة التشريعية ( ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ٢٣ يناير ١٩٥٣ )
- ص ١٨٦ .
- (٩٦) نفس المصدر ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .
- (٩٧) نفس المصدر ، ص ٢١٩ - ٢٢٠ .
- (٩٨) نفس المصدر ، ص ٣٣٣ - ٣٣٥ .
- (٩٩) الوقائع المصرية ، العدد ٦٥ مكرر ( ١٩٥٥/٣/٢٩ ) .
- (١٠٠) الوقائع المصرية ، العدد ٣٤ مكرر أ ( ١٩٥٥/٤/٣٠ ) .
- (١٠١) النشرة التشريعية ( ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ٢٣ يناير ١٩٥٣ )
- ص ٦١٤ - ٦١٧ .
- (١٠٢) أمين حسان كامل ، محكمة الثورة ( القاهرة : د. ن ١٩٥٣ )
- ص ٤٦ - ٤٨ .
- (١٠٣) محضر اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المحامين رقم ٩٦
- ( ١٩٥٢/١٠/٣ ) .
- (١٠٤) محضر اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المحامين رقم ١٠٤
- ( ١٩٥٤/٣/٣٦ ) .
- (١٠٥) الوقائع المصرية ، العدد ١٠٢ مكرر أ ( ١٩٥٤/١٢/٣٦ ) .
- (١٠٦) نفس المصدر .
- (١٠٧) د. محمود عبد القضايل ، مصدر سابق ، ص ١٨ - ٢١ .
- (١٠٨) نفس المصدر ، ص ١٩ - ٢٠ .

\* \* \*

التصل الرابع

---

مرحلة القهر السياسى والديمقراطية  
الاجتماعية

( ١٩٧٠ - ١٩٥٦ )





صدرت في الفترة ١٩٥٦ - ١٩٧٠ ثلاثة دساتير هي دستور ١٩٥٦ ، دستور ١٩٥٨ المعدل عام ١٩٦٢ ، ودستور ١٩٦٤ ، وتتناول فيما يلي مؤسسات السلطة السياسية في هذه الفترة طبقا لهذه الدساتير والقوانين وهي رئيس الدولة ومجلس الوزراء ومجلس الأمة ، تتبعها بدراسة موقف السلطة من قضية الديمقراطية .

#### أولا - مؤسسات السلطة السياسية :

##### ١. - رئيس الدولة :

##### ( ١ ) دستور يناير ١٩٥٦ ( ١ ) :

نص هذا الدستور على أن رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ( م ٦٤ ) ، واشترط نيمين ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصرية من أبوين وجدين مصريين ، وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية ، ولا تقل سنه عن خمس وثلاثين سنة ميلادية ، والا يكون منتفيا الى الاسرة التي كانت تتولى الملك في مصر ( م ١٢٠ ) ، ويقوم مجلس الأمة بترشيح رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه ، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه ، ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الاغلبية المطلقة لعدد من اعطوا اصواتهم في الاستفتاء ، فان لم يحصل المرشح على هذه الاغلبية رشح المجلس غيره ، ويتبع في شأنه الطريقة ذاتها

( م ١٢١ ) ، ومدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ( م ١٢٢ ) ، وإذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصه أتاب عنه أحد الوزراء بعد موافقة مجلس الأمة عليه ( م ١٢٧ ) . وفى حالات استقالة الرئيس أو عجزه الدائم عن العمل أو وفاته يقرر مجلس الأمة بأغلبية ثلثي أعضائه خلو منصب الرئيس ، ويتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الأمة ، ويحل محله فى رئاسة هذا المجلس أحد الوكيلين بناء على اختيار المجلس ، ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ خلو منصب الرئاسة ( م ١٢٨ ) .

أما اختصاصات رئيس الدولة طبقا لدستور ١٩٥٦ فأنها تنقسم إلى شقين : اختصاصات تنفيذية ، واختصاصات تشريعية .

بمصد الاختصاصات التنفيذية نص دستور ١٩٥٦ على أن رئيس الجمهورية هو الذى يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم ( م ١٤٦ ) ، وهو الذى يضع بالاشتراك مع الوزراء السياسة العامة للحكومة فى جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ويشرف على تنفيذها ( م ١٣١ ) ، ويصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة ويشرف على إدارتها ( ١٣٧ ) ، كما يصدر لوائح الضبط واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، وله أن يفوض غيره فى إصدارها ، وتصدر قرارات الرئيس فى هذا الشأن بناء على عرض الوزير المختص ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ( ١٣٨ ) . ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ( م ١٣٩ ) ، وهو الذى يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والموظفين السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين فى القانون ، كما يعتمد ممثلى الدول الأجنبية- السياسيين ( م ١٤٠ ) ، وهو الذى يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الأمة ( م ١٤٢ ) ، وهو الذى يبرم المعاهدات ويبلغها

مجلس الأمة مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتملق بحقوق السيادة أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الأمة ( م ١٤٣ ) ، ورئيس الجمهورية هو الذي يعلن حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ، ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الأمة خلال الخمسة عشر يوما التالية له ليقرر ما يراه في شأنه ، فان كان مجلس الأمة منحلا عرض الامر على المجلس الجديد في أول اجتماع له ( م ١٤٤ ) .

أما بشأن الاختصاصات التشريعية فقد نص دستور ١٩٥٦ على أن لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها واصدارها ( م ١٣٢ ) . واذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده الى مجلس الأمة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه ، فاذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدر ( م ٣٣ ) ، واذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم الى المجلس وأقره ثانية بموافقة ثلثي أعضائه اعتبر قانونا وأصدر ( م ١٣٤ ) ، واذا حدث فيها بين ادوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حله ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها ، اذا كان المجلس قائما ، وفي أول اجتماع له في حالة الحل . فاذا لم تعرض زال بائر رجعى ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة الى اصدار قرار بذلك . أما اذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بائر رجعى ما كان لها من قوة القانون الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة

السابقة أو تصوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر ( م ١٣٥ ) ،  
ولرئيس الجمهورية في الأحوال الاستثنائية بناء على تفويض من  
مجلس الأمة أن يصدر قرارات لها قوة القانون ، ويجب أن يكون  
التفويض لمدة محدودة وأن يعين موضوعات هذه القرارات والأسس  
التي تقوم عليها ( م ١٣٦ ) .

يرتبط بالاختصاصات التشريعية لرئيس الجمهورية سلطاته  
أزاء مجلس الأمة . فرئيس الجمهورية من حقه حل مجلس الأمة ،  
ولكن إذا حل المجلس في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل  
ذلك الأمر ( م ١١١ ) ، كما يجب أن يشمل القرار الصادر بحل  
مجلس الأمة على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد  
لا يجاوز ستين يوما ، وعلى تعيين ميعاد لاجتماع المجلس الجديد  
في العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب ( م ١١٢ ) ، بالاضافة  
إلى ذلك لا يجوز لمجلس الأمة أن يجتمع دون دعوة من رئيس  
الجمهورية في غير دورة الانعقاد العادي والا كان اجتماعه باطلا  
وبطلت بحكم القانون القرارات التي تصدر عنه ( م ٧٥ ) .

#### ( ب ) دستور مارس ١٩٥٨ (٢) :

جاء دستور ١٩٥٨ متفقا في بعض جوانبه مع دستور ١٩٥٦  
ومختلفا عنه في جوانب أخرى . فبالنسبة لجوانب الاتفاق قرر  
دستور ١٩٥٨ في مواده مضمون ما سبق ذكره في دستور ١٩٥٦  
بخصوص الاختصاصات التنفيذية والتشريعية لرئيس الجمهورية  
مستقتناء نصين أولهما أن دستور ١٩٥٨ وإن كان قد ذكر في مادته  
رقم ٤٤ نص المادة ١١٩ من دستور ١٩٥٦ من أن رئيس الجمهورية  
هو الذي يتولى السلطة التنفيذية فإنه لم يتضمن في صلب مواده  
المادة رقم ١٣١ من دستور ١٩٥٦ التي كانت تنص على أن رئيس  
الجمهورية يضع بالاشتراك مع الوزراء السياسة العامة للحكومة ،

الأمر الذى قد يعنى انفراد رئيس الجمهورية بوضع هذه السياسة دون مشاركة الوزراء ، النص الثانى محل الاختلاف بين الدستورين هو انه بينما اوجب دستور ١٩٥٦ على رئيس الجمهورية عرض اعلان حالة الطوارئ على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما من اعلانها ليقدر ما يراه بشأنها ، واذا كان المجلس منطلا عرض الأمر على المجلس الجديد فى أول اجتماع له ، فان دستور ١٩٥٨ لم يتضمن هذا القيد ، حيث اكتفى فى مادته رقم ٥٧ على النص على ان لرئيس الجمهورية حق اعلان حالة الطوارئ .

أما الاختلاف الأساسى بين الدستورين — بصدد رئيس الدولة — فهو أن دستور ١٩٥٨ لم يوضح الشروط الواجب توافرها لئمن يتولى منصب رئيس الجمهورية وكيفية انتخابه على خلاف دستور ١٩٥٦ الذى وضع ذلك كما اشترنا آنفا .

وقد صدر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ اعلان دستورى (٣) محل' لمصوص دستور ١٩٥٨ فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية خاصة رئاسة الدولة ، حيث تضمن انشاء مجلس رئاسة الى جانب رئيس الجمهورية . فيما يتعلق برئيس الجمهورية نص هذا الاعلان الدستورى على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذى يمثل الدولة فى الداخل والخارج ( م ٢ ) ، ورئيس الجمهورية هو الذى يتولى اصدار المعاهدات والقوانين والقرارات التى يوافق عليها مجلس الرئاسة ( م ٣ ) ، وهو الذى يعين — بعد موافقة مجلس الرئاسة — كلا من رئيس المجلس التنفيذى والوزراء ونواب الوزراء ويعفيهم من مناصبهم ويكون تعيينهم بناء على ترشيح منه ( م ٤ ) ، وهو الذى يعين بناء على موافقة مجلس الرئاسة — كلا من أعضاء مجلس الدفاع القومى ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ويعفيهم من مناصبهم ، ويكون تعيينهم بناء على ترشيح منه ( م ٥ ) .

وفيما يتعلق بتشكيل مجلس الرياسة ، فقد نص قرار تشكيله الصادر في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ (٤) على أنه يتكون من الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً وعضوية خمسة نواب لرئيس الجمهورية هم عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي وكمال الدين حسين ، بالإضافة الى على صبرى رئيس المجلس التنفيذي ، وخمسة أعضاء آخرين هم انور السادات وحسن ابراهيم والدكتور نور الدين طراف وأحمد عبده الشرياصي وكمال الدين رنعت .

ويشأن اختصاصات مجلس الرياسة نص الاعلان الدستوري على أن يقر مجلس الرياسة جميع المسائل والموضوعات التي ينص الدستور المؤقت - أي دستور مارس ١٩٥٨ - والقوانين والقرارات على اختصاص رئيس الجمهورية بها ، وله أن يعهد الى المجلس التنفيذي بعض الاختصاصات المنصوص عليها في هذه القوانين والقرارات ( م ٨ ) ، ويقرر مجلس الرياسة السياسة العامة للدولة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ويراقب تنفيذها ( م ٩ ) . وللمجلس الرياسة أن يمين لجانا خاصة للتحقيق والمراقبة ، وتلتزم جميع أجهزة الدولة بالتعاون معها في أداء مهمتها ( م ١٠ ) . ويراقب مجلس الرياسة أعمال المجلس التنفيذي وقراراته ، وله أن يلغى أو يعدل هذه القرارات على الوجه المبين بالقانون ( م ١١ ) ، وللمجلس الرياسة - بعد موافقة رئيس الجمهورية - أن يقرر إعفاء أعضائه أو إضافة أعضاء جدد له ( م ١٢ ) .

وقد كشف عبد اللطيف البغدادي في مذكراته أن مجلس الرياسة كان في شبه عزلة عما يجري في الدولة ، وأصبح لا يدعى الى الانعقاد الا في القليل النادر ، وأصبح لا يملك من السلطة شيئاً (٥) .

## ( ج ) دستور مارس ١٩٦٤ ( ٢٧ ) :

كرر هذا الدستور النص الوارد في دستوري ١٩٥٦ و ١٩٥٨ وهو أن رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ( م ٦٦ ) . واشترط الدستور فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين ، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية ، ولا تقل سنه عن خمس وثلاثين سنة ميلادية ( م ١٠١ ) ، ويقوم مجلس الأمة بترشيح رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه ، ويتم الترشيح بناء على اقتراح ثلث أعضاء مجلس الأمة على الأقل ، ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه ، فإذا لم يحصل أحد من المرشحين على الأغلبية المشار إليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ التصويت الأول ، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه ، وبعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء ، فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره ، ويتبع في شأنه الطريقة ذاتها ( م ١٠٢ ) ، وجعل الدستور مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ( م ١٠٣ ) وإذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية ( م ١٠٩ ) . وفي حالة استقالة الرئيس أو عجزه الدائم عن العمل أو وفاته يتولى الرئاسة مؤقتاً النائب الأول لرئيس الجمهورية ثم يقرر مجلس الأمة بأغلبية ثلثي أعضائه خلو منصب الرئيس ، ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ خلو منصب الرئاسة ( م ١١٠ ) .

أما اختصاصات رئيس الجمهورية فانها تنقسم الى اختصاصات تنفيذية واختصاصات تشريعية .

بشأن الاختصاصات التنفيذية نص دستور ١٩٦٤ على أن يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية (م ١٠٠) ، وأن يقوم بالاشتراك مع الحكومة بوضع السياسة العامة للدولة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ويشرف على تنفيذها (م ١١٣) ، ورئيس الجمهورية هو الذى يقوم بتعيين رئيس الوزراء ويعينه من منصبه ، كما يقوم بتعيين الوزراء ويجوز له تعيين نواب لرئيس الوزراء ووزراء دولة ونواب للوزراء (م ١١٤) ، وله أن يدهو مجلس الوزراء للانعقاد وأن يحضر جلساته ، وفى هذه الحالة تكون له رئاسة الجلسات ، كما له حق طلب تقارير من الحكومة ومن أعضائها (م ١١٥) . ويقوم رئيس الجمهورية بإصدار القرارات اللازمة لترتيب المصالحح العامة (١٢١) ، كما يصدر لوائح الضبط واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، وله أن يفوض غيره فى إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ (م ١٢٢) ، كما نص دستور ١٩٦٤ على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة (م ١٢٣) ، وهو الذى يعان الحرب بعد موافقة مجلس الأمة (م ١٢٤) ، وهو الذى يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الأمة مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة . على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحه وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضي الدولة أو التى تتعلق بحقوق السيادة أو التى تحل خزائنة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الميزانية لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الأمة (م ١٢٥) ، ورئيس الجمهورية هو الذى يعلن حالة الطوارئ على الوجه المبين



بالقانون ، ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الأمة خلال  
الثلاثين يوما التالية له ليقرر ما يراه بشأنه ، فان كان مجلس  
الأمة منحلا عرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له  
( م ١٢٦ ) ، ورئيس الجمهورية هو الذي يعين الموظفين المدنيين  
والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين في  
القانون ، كما يعتمد ممثلي الدول الأجنبية السياسيين ( م ١٢٨ ) .

أما الاختصاصات التشريعية ، فقد نص دستور ١٩٦٤ على  
أن لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها  
وأصدارها ( م ١١٦ ) . وإذا اعترض رئيس الجمهورية على  
مشروع قانون رده الى مجلس الأمة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ  
ابلاغ المجلس اياه ، فإذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد  
اعتبر قانونا وأصدر ( م ١١٧ ) ، وإذا رد مشروع القانون في  
الميعاد المتقدم الى المجلس وأقره ثانية بموافقة ثلثي أعضائه اعتبر  
قانونا وأصدر ( م ١١٨ ) ، وإذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس  
الأمة أو فترة حله ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل  
التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون  
لها قوة القانون ، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الأمة  
خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائما ،  
وفي أول اجتماع له في حالة الحل . فإذا لم تعرض زال باثر  
رجعي ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة الى إصدار قرار  
بذلك . أما إذا عرضت ولم يقرها المجلس زال ما كان لها من قوة  
القانون من تاريخ الاعتراض ( م ١١٩ ) . ولرئيس الجمهورية في  
الأحوال الاستثنائية — بناء على تفويض من مجلس الأمة — أن  
يصدر قرارات لها قوة القانون ، ويجب أن يكون التفويض لمدة  
محدودة ، وأن يعين موضوعات هذه القرارات والأسس التي  
تقوم عليها ( م ١٢٠ ) .

يرتبط بالاختصاصات التشريعية لرئيس الجمهورية سلطانه  
أزاء مجلس الأمة وهى حق الحل والتحكم فى اجتماعاته غير  
العادية . فقد نص دستور ١٩٦٤ على أن لرئيس الجمهورية حق  
حل مجلس الأمة ، وان كان قد أوجب أن يشتمل القرار الصادر  
بحل المجلس على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد  
لا يتجاوز ستين يوما وعلى تعيين ميعاد لاجتماع المجلس الجديد  
فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب (م ٩١) . كما نص الدستور  
على أنه لا يجوز أن يجتمع مجلس الأمة فى غير دور الانعقاد  
العادى دون دعوة من رئيس الجمهورية والا كان اجتماعه باطلا  
وبطلت بحكم القانون القرارات التى تصدر منه (م ٥٦) .

## ٢ - مجلس الوزراء :

اختلفت احكام مجلس الوزراء فى الحقبة الناصرية من  
دستور لآخر . فبالنسبة لدستور ١٩٥٦ فقد نص على أن يعين  
رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم ، واذا انتهت مدة  
رئاسته لاي سبب كان استهروا فى مباشرة اعمالهم الى أن يتم  
انتخاب خلف له (م ١٤٦) . واشترط فيه يعين وزيرا أن يكون  
مصريا بالغا من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل ، وأن يكون  
متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية (م ١٤٩) . وجعل  
الدستور رئيس الجمهورية رئيسا للوزراء فى نفس الوقت ، حيث  
نص على أن يجتمع رئيس الجمهورية مع الوزراء فى هيئة مجلس  
وزراء لتبادل الراى فى الشئون العامة للحكومة وتصريف شئونها  
(م ١٤٧) .

ويلاحظ أن دستور ١٩٥٦ لم يقرر مسئولية مجلس الوزراء  
التضامنية امام مجلس الأمة ، وانما اكتفى بتقرير مسئولية الوزراء

عقظ — وليس رئيس الوزراء — فرديا أمام المجلس ، حيث يجوز طبقا للمادة ١١٣ — كما سيشار عند الحديث عن اختصاصات مجلس الأمة — سحب الثقة من أحد الوزراء ، وفي هذه الحالة يجب عليه اعتزال الوزارة .

أما دستور ١٩٥٨ فقد نص على أن يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم ويقول: كل وزير الائسراف على وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية ( م ٤٧ ) . كما نص على أن يكون لكل من اقلية الجمهورية (مصر وسوريا ) مجلس تنفيذى يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويختص بدراسة ومحصن الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للإقليم ( م ٥٨ ) . ومثل دستور ١٩٥٦ لم يقرر دستور ١٩٥٨ المسؤولية التضامنية لمجلس الوزراء أمام مجلس الأمة وإنما اكتفى بتقرير مسؤولية الوزراء — وليس رئيس الوزراء — فرديا أمام المجلس ، وأوجب على الوزير الذى تسحب منه الثقة اعتزال الوزارة ( م ٣٩ ) .

وقد جاء الاعلان الدستوري الصادر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ فنص على أن المجلس التنفيذى — أى مجلس الوزراء — هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ، ويتكون من رئيس المجلس التنفيذى والوزراء ( م ١٣ ) ، ويتولى المجلس التنفيذى تنفيذ السياسة العامة للدولة وفقا للقوانين ولما يقره مجلس الرئاسة ويمارس كافة الاختصاصات اللازمة لذلك (م ١٥) . ويقوم المجلس بتنسيق وتوجيه أعمال الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات تحقيقا لأهداف الدولة ( م ١٦ ) . ويمارس المجلس التنفيذى الاختصاصات الآتية :

( ١ ) اصصدار القرارات الادارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ويراقب تنفيذها .

(ب) اعداد مشروعات القوانين والقرارات لعرضها على مجلس الرياسة .

(ج) تعيين وعزل الموظفين طبقا للقانون .

( د ) اعداد مشروع الميزانية العامة للدولة .

( هـ ) اعداد مشروع الخطة العامة للدولة ومشروعات الاقتصاد الوطنى واتخاذ التدابير اللازمة لمباشرة تنفيذها .

( و ) الاشراف على تنظيم وادارة نظم النقد والائتمان واعمال التأمينات بالدولة .

( ز ) عقد القروض ومنحها فى حدود السياسة العامة المقررة وبموافقة مجلس الرياسة .

(ح) الاشراف على جميع المؤسسات العامة (م١٧) . ويراقب المجلس التنفيذى أعمال الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمحلية ، وله أن يلقى أو يعدل قراراتها غير الملائمة على الوجه المبين بالقانون ( م ١٨ ) .

وقد اكتفى الاعلان الدستورى بتقرير مسئولية المجلس التنفيذى أمام مجلس الرياسة فقط ، حيث نص على أن المجلس التنفيذى مسئول أمام مجلس الرياسة ، وعليه أن يقدم له تقارير دورية عن جميع أوجه النشاط المختلفة فى أجهزة الحكم ( م ١٤ ) ، كما تخضع أعمال المجلس التنفيذى وقراراته لمراقبة مجلس الرياسة الذى له أن يلقى أو يعدل هذه القرارات على الوجه المبين فى القانون ( م ١١ ) .

أما أحكام مجلس الوزراء في دستور مارس ١٩٦٤ ، فقد نص هذا الدستور على أن يعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويعفيه من منصبه ، كما يعين أعضاء الحكومة من الوزراء ويعفيهم من مناصبهم ( م ١١٤ ) . واشترط فيمن يعين وزيرا أن يكون مصريا بالغا من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل وأن يكون متبعا بكامل حقوقه المدنية والسياسية ( م ١٣٧ ) . ولرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها ، كما له حق طلب تقرير من الحكومة ومن أعضائها ( م ١١٥ ) . وتتولى الحكومة تنفيذ السياسة العامة للدولة وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية وتمارس كافة الاختصاصات اللازمة لذلك ( م ١٣٢ ) . وتمارس الحكومة الاختصاصات الآتية :

( أ ) توجيه وتنسيق ومراجعة أعمال الوزراء والمؤسسات والهيئات العامة .

( ب ) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .

( ج ) إعداد مشروعات القوانين والقرارات .

( د ) تعيين وعزل الموظفين طبقا للقانون .

( هـ ) إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة .

( و ) إعداد مشروع الخطة العامة للدولة لتطوير الاقتصاد القومي واتخاذ التدابير اللازمة لمباشرة تنفيذها .

( ز ) الاشراف على تنظيم وإدارة نظم النقد والائتمان وأعمال التأمينات بالدولة .

(ح) عقد القروض ومنحها فى حدود السياسة العامة للدولة .

( ط ) الاشراف على جميع المؤسسات العامة .

( ي ) ملاحظة تنفيذ القوانين والمحاسبة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة ( م ١٣٤ ) كما تراقب الحكومة افعال الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمحلية بأن تطفى أو تعدل قراراتها غير الملائمة على الوجه المبين فى القانون ( م ١٣٥ ) .

وكما سوف يشار فيها بعد عند الحديث من اختصاصات مجلس الأمة فان دستور ١٩٦٤ قد قرر مسئولية مجلس الوزراء التضامنية أمام مجلس الأمة حيث من حق الأخير سحب الثقة من مجلس الوزراء ( م ٨٩ ) وهو ما لم يكن منصوصا عليه فى دستورى ١٩٥٦ و ١٩٥٨ اللذين اقتصرتا — كما سبق الإشارة — على النص على حق مجلس الأمة فى سحب الثقة من أحد الوزراء بصفة فردية دون مجلس الوزراء . أما دستور ١٩٦٤ فقد أضاف الى حق سحب الثقة من أحد الوزراء حق سحب الثقة من مجلس الوزراء ككل .

وقد تنابعت على مصر فى الحقبة الناصرية ( ٢٥ يونيو ١٩٦٥ — ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ) اثنتا عشرة وزارة أى بمعدل متوسط وزارة كل سنة وشهرين تقريبا . وهذه الوزارات هى ( ٧ ) : وزارات الرئيس عبد الناصر الثلاثة ( ٢٨ يونيو ١٩٥٦ — ٦ مارس ١٩٥٨ ) ، والرابعة ( ٧ مارس — ٧ أكتوبر ١٩٥٨ ) ، والخامسة ( ٨ أكتوبر ١٩٥٨ — ١٩ سبتمبر ١٩٦٠ ) ، والسادسة ( ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ — ١٥ أغسطس ١٩٦١ ) ، والسابعة ( ١٦ أغسطس ١٩٦١ — ١٨ أكتوبر ١٩٦١ ) ، والثامنة ( ١٩ أكتوبر ١٩٦١ — ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢ ) ، ووزارة على صبرى الأولى ( ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ — ٢٣

مارس ١٩٦٤ ) ، ووزارة على صبرى الثانية ( ٢٤ مارس ١٩٦٤ —  
٣٠ سبتمبر ١٩٦٥ ) ، ووزارة زكريا محيى الدين ( ١ أكتوبر ١٩٦٥ —  
٩ سبتمبر ١٩٦٦ ) ، ووزارة صحنى سليمان ( ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ —  
١٨ يونيو ١٩٦٧ ) ، ووزارة الرئيس عبد الناصر التاسعة ( ١٩  
يونيو ١٩٦٧ — ١٩ مارس ١٩٦٨ ) ، ووزارة الرئيس عبد الناصر  
العاشرة ( ٢٠ مارس ١٩٦٨ — ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ) .

ويلاحظ على الوزارة فى الحقبة الناصرية عدم استقلالها  
كؤسسة ، حيث كانت دائما خاضعة لشخصية الزعيم ( جمال  
عبد الناصر ) ، ولم تكن السلطة الحقيقية تتركز فى يد الوزارة  
بقدر ما كانت تتركز فى شخص الحاكم الفرد ، وفى كثير من  
الاحيان كان اللجوء الى التعديل أو التغيير الوزارى نوعا من  
التكتيك السياسى للإبقاء بأن تغييرا ما سوف يحدث أو كهرب  
من أزمة معينة أو كتحميل للمسئولية (٨) .

### ٣ — مجلس الأمة :

نص دستور ١٩٥٦ على أن يتألف مجلس الأمة من أعضاء  
يختارون بطريق الانتخاب السرى العام ، ويحدد القانون عدد  
الأعضاء وشروط العضوية ويقرر طريقة الانتخاب وأحكامه  
( م ٦٧ ) ، وقد نص القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ (٩) بشأن مجلس  
الأمة على أنه يتكون من ٣٥٠ عضوا يختارون بطريق الانتخاب  
السرى العام ( م ١ ) . وتنقسم الجمهورية الى دوائر انتخابية  
عددها ٣٥٠ دائرة ، وتحدد هذه الدوائر بقانون يراعى فيه أن  
تكون كل مديرية أو محافظة وحدة انتخابية مستقلة يتناسب عدد  
دوائرها الانتخابية مع نسبة عدد سكانها الى مجموع سكان  
الجمهورية ( م ٢ ) . واشترط القانون فيمن يرشح (١٠) لعضوية  
مجلس الأمة :

( ١ ) أن يكون مصرياً ، فإذا كان اكتسابه الجنسية المصرية من طريق التجنس وجب أن تكون قد مضت على ذلك عشر سنوات على الأقل .

(ب) أن يكون اسمه مقبداً فى جداول الانتخاب .

(ج) أن يكون بحسنا القراءة والكتابة .

( د ) أن يكون بالغاً من العمر ٣٠ سنة ميلادية على الأقل يوم الانتخاب .

( هـ ) ألا يكون منتبهاً الى الأسرة التى كانت تتولى الملك فى مصر . ولا يجوز ترشيح رجال القضاء والنيابة وضباط وصف ضباط البوليس قبل تقديم استقالاتهم من وظائفهم ، وتعتبر الاستقالة مقبولة من تاريخ تقديمها ، كما لا يجوز ترشيح ضباط وصف ضباط القوات المسلحة قبل قبول استقالاتهم ( م ٤ ) . ويقوم الاتحاد القومى بفحص طلبات الترشيح خلال ١٥ يوماً من تاريخ اقفال باب الترشيح ( م ٧ ) ، كما يقوم الاتحاد القومى بأعداد كشف بأسماء المرشحين الذين لا اعتراض له عليهم فى كل دائرة انتخابية ، ويكون قراره فى هذا الشأن نهائياً غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن ( م ٨ ) ، ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة بأنواعها ( م ٢٢ ) .

وبالنسبة لحق الانتخاب فقد أدخل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ( ١١ ) تغييرات جفرية على الشروط التى كانت تقامه قبل ثورة يوليو . فقد خفض هذا القانون شرط السن الى ١٨ سنة ميلادية فقط ، كما أصبح للمرأة لأول مرة حق الانتخاب وذلك طبقاً للمادة الأولى من القانون المذكور . كما أنه لأول مرة أصبح لأفراد القوات المسلحة حق الانتخاب ( م ١٣ و ٢٤ ) . وقد كرر القانون



الموانع التقليدية على حق الانتخاب حيث حرم — فى مادته الثانية — من هذا الحق المحكوم عليهم فى بعض القضايا .

وقد نص دستور ١٩٥٦ على أن مدة مجلس الأمة خمس سنوات من تاريخ أول اجتماع له ، ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة لانتهاؤه مدته ( م ٦٩ ) ، ويدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد للدور السنوى العادى قبل الخميس الثانى من شهر نوفمبر ، فإذا لم يدع يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور . ويدوم دور الانعقاد العادى سبعة أشهر على الأقل ولا يجوز فسخه قبل اعياد الميزانية ( م ٧٤ ) ، ويدعو رئيس الجمهورية مجلس ائمة لاجتماع غير عادى وذلك فى حالة الضرورة أو بناء على طلب بذلك موقع من أغلبية أعضاء مجلس الأمة ، ويعلن رئيس الجمهورية فسخ الاجتماع غير العادى ( م ٧٦ ) ، وينتخب مجلس الأمة فى أول اجتماع للدور السنوى العادى رئيسا ووكيلين ويتولون مهلم الى بدء الدور السنوى العادى التالى ، وإذا خلا مكان أحدهم انتخب المجلس من يحل محله الى نهاية مدته ( م ٧٩ ) ، ولا يجوز لمجلس الأمة أن يتخذ قرارا الا اذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه ، وفى غير الحالات التى تشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين . ، وعند تسلوى الآراء يعتبر الموضوع الذى جرت 'المدولة' فى شأنه مرفوضا ( م ٨١ ) .

وبشأن اختصاصات مجلس الأمة نص دستور ١٩٥٦ على أنه لا يصدر قانون الا اذا اقره مجلس الأمة ( م ٨٤ ) ، مع ملاحظة ما سبق الإشارة اليه من حق رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون فى بعض الحالات . كما نص الدستور على أنه لا يجوز للحكومة عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق بحالغ من خزانة للدولة فى سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس

الامة ( م ٩٦ ) ، ويجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الامة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة اشهر على الأقل ليحضره واعتماده ، وتقر الميزانية بابا بابا ، ولا يجوز لمجلس الامة اجراء اى تعديل فى المشروع الا بموافقة الحكومة ( م ١٠١ ) ، واذا لم يتم اعتماد الميزانية الجديدة قبل بدء السنة المالية عمل بالميزانية القديمة الى حين اعتمادها ( م ١٠٢ ) ، وتجب موافقة مجلس الامة على نقل اى مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية ، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها او زائد على تقديراتها ( م ١٠٣ ) .

من اختصاصات مجلس الامة ايضا اعتماد الحساب الختامى لميزانية الدولة ( م ١٠٤ ) ، ومن حق مجلس الامة سحب الثقة من احد الوزراء ، وفى هذه الحالة يجب على الوزير اغتزال الوزارة ، ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير الا بعد استجواب موجه اليه ، ويكون الطلب بناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس ، ولا يجوز للمجلس ان يصدر قراره فى الطلب قبل ثلاثة ايام على الأقل من تقديمه ، ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس ( م ١١٣ ) ، ولكل عضو من أعضاء مجلس الامة ان يوجه الى الوزراء أسئلة أو استجوابات ، وتجرى المناقشة فى الاستجواب بعد ٧ ايام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك فى غير جلسة الاستعجال وموافقة الوزير ( م ٩٠ ) ، كما يجوز لعشرة من أعضاء مجلس الامة ان يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيفاح سياسة الحكومة فى شأنه وتبادل الراى فيه ( م ٩١ ) . بالاضافة الى ذلك لمجلس الامة ابداء رغبت فى اقتراحات للحكومة فى المسائل العامة ( م ٩٢ ) .

اما احكام مجلس الامة فى دستور ١٩٥٨ فان الاحكام الخاصة باختصاصاته ظلت معظمها كما هى دون تغيير . وينحصر التغيير بشأن الاختصاصات فى زيادة عدد الاعضاء الذين يحق لهم

طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه من عشرة الى عشرين عضوا ( م ٢٥ ) ، وجعل الحد الأدنى لعدد الأعضاء الذين لهم حق طرح الثقة بأحد الوزراء عشرين عضوا بدلا من عشر أعضاء المجلس (٣٩) . أما التغيير الأساسى الذى أحدثته دستور ١٩٥٨ فكان بشأن كيفية تشكيل مجلس الأمة ، فبدلا من تشكيله بالانتخاب ، نص الدستور على أن يحدد أعضاء مجلس الأمة ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصفهم — على الأقل — من بين أعضاء مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى (١٣) . ومن التغييرات أيضا اعطاء رئيس الجمهورية سلطة مطلقة فى تحديد موعد انعقاد مجلس الأمة وموعد مضي دورته ( م ١٧ و ١٨ ) .

وقبيل صدور دستور ١٩٦٤ ، وبالتحديد فى نوفمبر ١٩٦٣ صدر القرار الجمهورى بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ (١٢) فى شأن مجلس الأمة ، ناصا على أن يتألف المجلس من ٣٥٠ عضوا يختارون بطريق الانتخاب السرى العام ، ويجب أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين العمال والفلاحين ( م ١ ) ، وتقسم الجمهورية الى ١٧٥ دائرة انتخابية يتم تحديدها بقانون ، وينتخب عن كل دائرة انتخابية عضوان فى مجلس الأمة يكون أحدهما على الأقل من بين العمال والفلاحين ( م ٣ ) . وبندة مجلس الأمة خمس سنوات من تاريخ أول اجتماع له ، ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة لانتهاؤه مدته ، وفى الحالات التى يتمخضر معها إجراء الانتخاب فى الميعاد المقرر لظروف استثنائية تهدد بقانون مدة المجلس الى حين انتخاب المجلس الجديد ( م ٤ ) . واشترط القانون فبين يرشح لعضوية مجلس الأمة أن يكون متمتعا بالجنسية المصرية ، فإذا كان اكتسابه هذه الجنسية بطريق التجنس وجب أن تكون قد مضت على ذلك عشر

سنوات على الأقل . كما اشترط القانون، أن يكون اسم المرشح مقبداً في أحد جداول الانتخاب ، وأن يكون بلغاً من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل يوم الانتخاب ، وأن يجيد القراءة والكتابة ، وأن يكون عضواً عاملاً في الاتحاد الاشتراكي العربي (١٣) (م) ٥ .

وحينما جاء دستور ١٩٦٤ أحال إلى القانون كيفية تكوين مجلس الأمة ، ولكنه أضاف نصاً جديداً لم يتضمنه القانون وهو أن الرئيس الجمهورية أن يعين عدداً من الأعضاء لا يزيد عددهم على عشرة أعضاء ( م ٤٩ ) . وقد نص هذا الدستور على أن يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد للدور السنوي العادي قبل الخميس الثاني من شهر نوفمبر ، فإذا لم يدع يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ، وينوم دور الانعقاد العادي سبعة أشهر على الأقل ولا يجوز فضه قبل اعتماد الميزانية ( م ٥٥ ) ، ويدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة لاجتماع غير عادي وذلك في حالة الضرورة ، أو بناء على طلب بذلك موقع من أغلبية أعضاء مجلس الأمة ، ويعطى رئيس الجمهورية نفس الاجتماع غير العادي ( م ٥٧ ) ، ويختب المجلس في أول اجتماع له رئيساً ووكيلين ، ويتولون عليهم إلى نهاية مدة مجلس الأمة . وإذا خلا مكان أحدهم انتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته ( م ٥٩ ) ، ولا يجوز لمجلس الأمة أن يتخذ قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه ، وفي غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة ، تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، وعند تساوى الآراء يعتبر الموضوع الذي جرت المداولة بشأنه مرفوضاً ( م ٦٥ ) .

ومن اختصاصات مجلس الأمة نص دستور ١٩٦٤ على أنه لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة ( م ٦٨ ) ، مع ملاحظة ما سبق ذكره من حق رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة

للقانون فى بعض الحالات . كما نص القانون على أن انشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاءها لا يكون الا بقانون (م ٧٠) ، ولا يجوز للحكومة عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة فى سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الأمة ( م ٧٢ ) ، ويجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل لبحثه واعتماده ، وتقر الميزانية بلبا بلبا ، ولا يجوز لمجلس الأمة اجراء تعديل فى المشروع الا بموافقة الحكومة ( م ٧٦ ) . ويجب موافقة مجلس الأمة على نقل أى مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية وكذلك على كل مصروف غير وارد بها أو زائد فى تقديراتها ( م ٧٨ ) ، كما يعتمد مجلس الأمة الحساب الختامى لميزانية الدولة ( م ٧٩ ) ، ويراقب مجلس الأمة اعمال الحكومة ، وتكون الحكومة وأعضاؤها مسئولين عن أعمالهم أمام مجلس الأمة الذى يناقش بياناتهم السياسية وتقاريرهم ( م ٨٣ ) ، وللمجلس الأمة سحب الثقة بالحكومة أو الوزير ، ولا يجوز عرض سحب الثقة الا بعد استجواب موجه الى الحكومة أو الى الوزير ، ويكون الطلب بناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس . ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره فى الطلب قبل ثلاثة أيام من تقديمه ، ويكون سحب الثقة من الحكومة أو من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس ( م ٨٩ ) ، ويجب أن يقدم رئيس الوزراء الى رئيس الجمهورية استقالة الحكومة اذا سحب مجلس الأمة الثقة بها ، واذا قرر مجلس الأمة سحب الثقة بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة ( م ٩٠ ) ، ولكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه الى رئيس الوزراء أو الى الوزراء أسئلة أو استجوابات بشأن من الشؤون الداخلة فى اختصاصاتهم ، وعلى رئيس الوزراء والوزراء الاجابة على أسئلة الأعضاء . وتجرى المناقشة فى الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة

الحكومة ( م ٨٦ ) ، ويجوز لعشرين من أعضاء مجلس الأمة أن يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي فيه ( م ٨٧ ) .

وكما يوضح الجدول رقم (٧) فإن الحقبة الناصرية قد شهدت أربع هيئات نيابية لمجلس الأمة . فمجلس الأمة الأول بدأ انعقاده في ١٢ يوليو ١٩٥٧ وانتهى في ١٠ فبراير ١٩٥٨ ، ومجلس الأمة الثاني الذي تشكل في فترة الوحدة المصرية السورية من نواب مصريين وسوريين بدأ انعقاده في ٢١ يوليو ١٩٦٠ وانتهى في ٢٢ يونيو ١٩٦١ ، ومجلس الأمة الثالث بدأ انعقاده في ٢٦ مارس ١٩٦٤ وانتهى في ١٦ أبريل ١٩٦٨ ، ومجلس الأمة الرابع بدأ انعقاده في ٢٠ يناير ١٩٦٩ وانتهى في ٢٢ يوليو ١٩٧١ .

#### جدول رقم (٧)

مجلس الأمة الأول	— دور الانعقاد العادي الأول — ١٩٥٧/٧/٢٢) ( ١٩٥٨/٢/١٠
مجلس الأمة الثاني	— دور الانعقاد العادي الأول ( ١٩٦٠/٧/٢١ ) ( ١٩٦٠/١١/١٥ — دور الانعقاد العادي الثاني ( ١٩٦١/١/٩ ) ( ١٩٦١/٢/٨
	— دور الانعقاد العادي الثالث ( ١٩٦١/٤/١١ ) ( ١٩٦١/٦/٢٢

تابع الجدول رقم ( ٧ )

<p>— دور الانعقاد العادى الاول  ( ١٩٦٤/٣/٢٦ )  ( ١٩٦٤/٦/٢٤ )</p> <p>— دور الانعقاد العادى الثانى  — ١٩٦٤/١١/١١  ( ١٩٦٥/٦/٢٦ )</p> <p>— دور الانعقاد العادى الثالث  — ١٩٦٥/١١/٢٥  ١ ( ١٩٦٦/٦/٢٢ )</p> <p>— دور الانعقاد العادى الرابع  — ١٩٦٦/١١/٢٤ )  ( ١٩٦٧/٦/١٠ )</p> <p>— دور الانعقاد العادى الخامس  — ١٩٦٧/١١/٢٣ )  ( ١٩٦٨/٤/١٦ )</p>	<p>مجلس الامة الثالث</p>
<p>— دور الانعقاد العادى الاول  — ( ١٩٦٩/١/٢٠ )  ( ١٩٦٩/٧/٢١ )</p> <p>— دور الانعقاد العادى الثانى  — ١٩٦٩/١١/٦ )  ( ١٩٧٠/٧/٧ )</p> <p>— الاجتماع غير العادى  — ١٩٧٠/١٠/٧ )  ( ١٩٧٠/١٠/١٧ )</p> <p>— دور الانعقاد العادى الثالث  — ١٩٧٠/١١/١٩ )  ( ١٩٧١/٧/٢٢ )</p>	<p>مجلس الامة الرابع</p>

المصدر : اعد المؤلف هذا الجدول من واقع مضابط مجلس  
الامة التى اطلع عليها فى مكتبة مجلس الشعب .

### ثانيا - السلطة السياسية وقضية الديمقراطية :

#### ١ - السلطة السياسية والديمقراطية السياسية :

يمكن القول بأن الحقبة الناصرية ( ١٩٥٦/٦/٢٥ - ٢٨  
سبتمبر ١٩٧٠ ) اتسمت الى حد كبير بظاهرة القهر السياسى  
وهو ما تجلت اهم معالنه فيما يلى :

( ١ ) لم يلعب مجلس الامة دورا يذكر فى صنع السياسة  
العامة للدولة . فكما تقول احدى الدراسات أن السلطة التنفيذية  
فى الحقبة الناصرية استطاعت ، من خلال تحكمها تميم يستطيع  
أن يرشح نفسه لعضوية مجلس الامة ( الحجز عند المنبع )  
وتوجيهها للأعضاء من خلال علاقة التنظيم السياسى الواحد  
بالمجلس ، أن تجعل من مجلس الامة امتدادا بشكل أو بآخر  
للسلطة التنفيذية ، خاصة أن شخصية عبد الناصر قد طغت  
على مجلس الامة ، الأمر الذى جعله يفقد استقلاله كهيئة  
سياسية (١٤) . وتقول دراسة أخرى انه من الدقة بمكان اعتبار  
مجلس الامة فى الحقبة الناصرية مجرد فرع من فروع الحكومة تم  
تشكيله خصيصا من أجل خلق الانطباع بأن الجهاز التنفيذى لم يكن  
بدون مراقبة (١٥) . وحينما قام المؤلف باحصاء عدد القرارات  
بقوانين التى أصدرها عبد الناصر دون مشاركة مجلس الامة وجد  
أن نسبتها تبلغ ٨٢٪ من اجمالى عدد التشريعات التى صدرت  
وهو ما يتضح فى الجدول رقم ( ٨ ) ، أى أن الدور التشريعى  
لمجلس الامة فى الحقبة الناصرية اقتصر على المشاركة فى صنع  
١٧٩٪ فقط من اجمالى عدد التشريعات ، الأمر الذى يوضح مدى  
هامشية الدور الذى لعبه مجلس الامة فى صنع السياسة العامة  
للدولة .



## جدول رقم ( ٨ )

السنة	عدد القرارات الجمهورية بقوانين التشريعات	عدد القرارات الجمهورية بقوانين التشريعات	عدد القرارات الجمهورية بقوانين التشريعات
١٩٥٦/٦/٢٥ - ١٩٥٦/١٢/٣١	١٢٥	١٢٥	١٠٠٪
١٩٥٧	١٨٥	٢٠٤	٩٠.٠٠٦٪
١٩٥٨	٢٣٣	٢٤٣	٩٥.٠٠٨٪
١٩٥٩	٢٨٧	٢٨٧	١٠٠٪
١٩٦٠	٢٧٥	٣٠٢	٩١٪
١٩٦١	١٠٩	١٩١	٥٧٪
١٩٦٢	١٦٠	١٦٠	١٠٠٪
١٩٦٣	١٧٠	١٧٩	١٠٠٪
١٩٦٤	١٥١	١٦١	٩٣.٠٠٧٪
١٩٦٥	١	٥٢	١.٠٠٩٪
١٩٦٦	لا يوجد	٥٤	صفر٪
١٩٦٧	٣٣	٦٤	٥١.٠٠٥٪
١٩٦٨	٧٧	٩٠	٨٥.٠٠٥٪
١٩٦٩	٤٨	٩٨	٤٨.٠٠٩٪
يناير - ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠	١٤	٧٦	١٨.٠٠٤٪
١٩٥٦/٦/٢٥ - ١٩٧٠/٩/٢٨	١٨٧٧	٢٢٨٦	٨٢.١٠٨٪

المصدر : من اعداد المؤلف من خلال النشرة التشريعية .

(ب) فرضت السلطة الناصرية حظرا على تعدد الأحزاب دونما مبرر ديمقراطي ، وأقامت تنظيما حزبيا واحدا ( الاتحاد القومي في الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٢ ثم الاتحاد الاشتراكي العربي منذ عام ١٩٦٢ ) كان أقرب الى الجهاز السلطوي منه الى التنظيم الحزبي الديمقراطي . فكما خلصت إحدى الدراسات فإن أيا من الاتحاد القومي أو الاتحاد الاشتراكي العربي لم يكن لهما استقلال عن السلطة السياسية ، حيث كانا خاضعين لسيطرة العسكريين ورقابتهم مما أضعف من درجة استقلالهما كمؤسسات سياسية ، إذ يستخلص من تجربة الاتحاد القومي مثلا أن هذا التنظيم لم يقوم بدور سياسي مستقل عن أجهزة الدولة ، ولم يكن له أثره أو نفوذه على سلطات الحكم . وكان الاتحاد القومي بمثابة أداة يمكن من طريقها لرئاسة الدولة أن تتخذ ما تراه من الإجراءات السياسية مثل حق الاعتراض على المرشحين أو نقل ملكية الصحافة الى الاتحاد القومي باعتباره سلطة شعبية ، وبذلك تتجنب السلطة السياسية اتهامها بالسيطرة على وسائل توجيه الرأي العام . كما أن الاتحاد الاشتراكي بدوره لم يكن في أي وقت من الأوقات مؤسسة سياسية مستقلة ، فكافة مناصب الاتحاد الاشتراكي الرئيسية والمؤثرة كان يتولاها أعضاء الجهاز التنفيذي للحكومة والمقربون من عبد الناصر . ومن حيث دور الاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي كقناة اتصال بين الجماهير والسلطة السياسية فانهما كانا قناة ذات اتجاه واحد ، حيث غالبا ما كان يقتصر دور كلا التنظيمين على حل أوامر وتوجيهات القيادة السياسية الى الجماهير دون أن يحملا بالضرورة مشاكل الجماهير ورغباتها الى القيادة السياسية (٦١) ، وخلصت دراسة أخرى الى أن الدور الذي نجحت فيه التنظيمات الحزبية للنظام الناصري في القيام به هو دورها في استبعاد أو احتواء المعارضة القائمة والمحتملة وذلك من خلال

ثلاثة اساليب : الأسلوب الأول هو التلاعب بالحشود الجماهيرية بمعنى حفزها وتوجيهها في اللحظات الحاسمة لتأييد النظام ومحاصرة خصومه . الأسلوب الثاني هو استخدام التنظيم الحزبي كصفة لغريلة عضوية وقيادة بعض المؤسسات الأخرى واحكام السيطرة عليها وخاصة مجلس الأمة والفتابات والمؤسسات الصحفية . أما الأسلوب الثالث فقد تمثل في القيام ببعض المهام الأمنية المشابهة لنشاط أجهزة الأمن الرسمية وبالتعاون معها في اغلب الأحيان . ولم يكن ذلك منذ البداية شيئا غريبا حيث كثيرا ما جمعت بعض القيادات بين مهامها الأمنية أو البوليسية وموقعها في التنظيم الحزبي ، وهو ما بدأ في أوضح صوره عندما تولى شعراوي جمعة وزارة الداخلية في الوقت الذي كان فيه أمينا للتنظيم في الاتحاد الاشتراكي وأميناً لأمانة التنظيم الطبيعي(١٧) .

(ج) اتخذت السلطة الناصرية عدة اجراءات تمس استقلال القضاء وحصانته أهمها إلغاء مجلس القضاء الأعلى ومذبة القضاء عام ١٩٦٩ ، وحل مجلس ادارة نادي القضاء عام ١٩٦٣ و ١٩٦٩ .

بالنسبة لالغاء مجلس القضاء الأعلى فإنه تجدر الإشارة الى أن هذا المجلس أنشئ لأول مرة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الخاص باستقلال القضاء . وقد جاء في المفكرة الايضاحية لهذا القانون أنه « ضمانا لحسن الاختيار وصحة التقدير وتمكينا لما ينبغي أن يتوافر من طابينة رؤى إنشاء مجلس أعلى للقضاء بوزارة العدل تكون كثرته من المستشارين يعرض عليه أمر تعيين مستشاري محاكم النقض والاستئناف ووكلائها وتعيين قضاة المحاكم الابتدائية ووكلائها ورؤسائها وترقية القضاة ونقل المستشارين

وندبهم ونقل القضاة وندبهم لغير محاكمهم لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . والأصل أن يكون رأى المجلس استشاريا ، وفى حالة اتخاذ قرار بالرأى الذى يبدية يحيط وزير العدل مجلس الوزراء عند عرض المسائل عليه علما بوجهة نظر مجلس القضاء الأعلى فيها . ومع ذلك فقد جعل رأى المجلس قطعيا فى أحوال معينة منها تحديد أقدمية القضاة المعيينين من خارج السلك القضائى وتعيين قضاة المحاكم الابتدائية فى وظائف النيابة ( ١٨ ) . ومن الاختصاصات المهمة أيضا لمجلس القضاء الأعلى التى نص عليها هذا القانون عدم جواز عزل أحد من قضاة المحاكم الابتدائية غير المحصنين ضد العزل ، وهم الذين لم يمض على تعيينهم ثلاث سنوات الا بعد موافقة هذا المجلس ( ١١م ) .

وقد احتفظ القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء الصادر فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ بنفس هذه الاختصاصات لمجلس القضاء الأعلى ، وأيضاً القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية الصادر فى فبراير ١٩٥٩ ( ١٩ ) . ثم جاء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى يوليو ١٩٦٥ ( ٢٠ ) فأضاف إليها سلطة المجلس فى تعديل الحركة القضائية بأغلبية خمسة من أعضائه بعد أن كان رأيه فى ذلك استشاريا ( ٨٣م ) .

- أما من تطور تشكيل المجلس ، فقد كان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ يجعله مكونا من سبعة أعضاء هم رئيس محكمة النقض رئيسا وعضوية كل من الوكيل الدائم لوزارة العدل ، ورئيس محكمة استئناف مصر ، والنائب العام ، ومستشار محكمة النقض والإبرام تنتخبه الجمعية العمومية لمدة سنتين ، ومستشار محكمة استئناف مصر تنتخبه الجمعية العمومية لمدة سنتين ، ورئيس محكمة مصر الابتدائية . أما القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢

فقد نص على تشكيل مجلس القضاء الأعلى من رئيس محكمة النقض رئيسا وعضوية وكبلى محكمة النقض ورئيسى محكمتى استئناف القاهرة والاستكندرية والنائب العام والوكيل الدائم لوزارة العدل . وقد ارتفع عدد أعضاء المجلس الى احد عشر عضوا بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى عهد الوحدة المصرية السورية نظرا لتشكيله من أعضاء مصريين وسوريين .

وبجىء القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ أعيد تشكيل المجلس من سبعة أعضاء برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية أقدم نائبين من نوابها ورئيس محكمة استئناف القاهرة ورئيس محكمة القاهرة الابتدائية ووكيل وزارة العدل (٢١) . وجاء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ليتضمن خطوة ايجابية هى استبعاد وكيل وزارة العدل من عضوية المجلس الأعلى للقضاء مستبدلا به رئيس محكمة استئناف الاسكندرية .

ثم جاء القرار الجمهورى بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر فى ٣١ أغسطس ١٩٦٩ (٢٢) ليلغى وجود مجلس القضاء الأعلى ويستبدل به ما سعى بالمجلس الأعلى للهيئات القضائية الذى تجعله طبيعة تشكيله خاضعا للسلطة التنفيذية . وكما يقول المستشار يحيى الرفاعى فإنه لا مراء فى انعدام القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ نظرا لصدوره بالاستناد الى قانون التفويض فى موضوع يخرج بشكل ظاهر عن النطاق المحدد لهذا القانون ، وايضا لصدوره مشوبا بعيب عدم مشروعية ركضى السبب المبرر لاصداره والغاية التى يسعى لتحقيقها ، اذ صدر جزاء للقضاة لرغضهم الانضمام الى الاتحاد الاشتراكى محافظة منهم على حيديتهم ، ولأنه استهدف الاطاحة باستقلال القضاء وتنظيم الاعتداء عليه واخضاع شئون القضاة لمسيطرة السلطة السياسية وشهواتها ، ولاغتصابه سلطة التشريع

فى مسائل تتصل — على ما جرى به قضاء النقض — بحقوق  
القضاة وحصاناتهم واستقلال القضاء مما لا يجوز تنظيمه بقرار  
بقانون (٣٢) .

وبخصوص مذبة القضاء فقد أطلق هذا التعبير على عملية  
فصل ١٨٩ من رجال القضاء من بينهم رئيس محكمة النقض و ١٥  
مستشارا بها واعضاء مجلس ادارة نادى القضاة (٢٤) . وقد تم  
ذلك تحت ستار اعادة تشكيل الهيئات القضائية حيث صدر القرار  
الجمهورى رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فى ٢١ أغسطس ١٩٦٩ (٢٥) ،  
نصا فى مادته الاولى على أن يعاد تشكيل الهيئات القضائية  
المنظمة بالقوانين رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ورقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩  
ورقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ خلال خمسة عشر  
يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ، ونصا فى مادته الثانية على  
أن يصدر رئيس الجمهورية خلال المدة المذكورة القرارات اللازمة  
لاعادة تعيين اعضاء الهيئات القضائية فى وظائفهم الحالية أو فى  
وظائف مماثلة بالهيئات القضائية الأخرى . ويشمل قرار اعادة  
التعيين الوظيفة والأقدمية فيها . كما نص فى مادته الثالثة على  
أن يعتبر من لا تشملهم قرارات اعادة التعيين المشار إليها فى  
المادة الثانية محالين الى المعاش بحكم القانون وتسوى معاشاتهم  
أو مكافآتهم على أساس آخر مرتب . وقد صدرت القرارات  
الجمهورية باعادة التعيين خالية من أسماء ١٨٩ من رجال القضاء .

وايا كانت المبررات السياسية لقرارات فصل رجال  
القضاء (٢٦) فإنها لا شك كانت انتهاكا لمبدأ حصانة القضاة ضد  
الزلزلة ، واعتداء على مبدأ استقلال القضاء . وهو ما تأكد فى  
الحكم الذى أصدرته محكمة النقض فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٧ الذى  
جاء به « اذا كان القرار بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيها تضمينه

من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعمين  
فى وظائفهم أو النقل الى وظائف أخرى محالين الى المعاش بحكم  
القانون قد صدر فى موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون  
التفويض ويخالف مؤدى نصه ومقتضاه مما يجعله مجردا من قوة  
القانون ، وكان القرار فوق ذلك يمس حقوق القضاء  
وضماناتهم بما يتصل باستقلال القضاء ، وهو ما لا يجوز تنظيمه  
الا بقانون صادر من السلطة التشريعية ، ذلك أن النص فى المادة  
١٥٢ من الدستور ( دستور ١٩٦٤ ) على أن القضاء مستقلون  
لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ، وفى المادة ١٥٦ على  
أن القضاء غير قابلين للعزل وذلك على الوجه المبين فى القانون ،  
وفى المادة ١٥٧ على أن يبين القانون شروط تعيين القضاء ونقلهم  
وتدبيرهم ، يدل على أن عزل القضاء من وظائفهم هو من الأمور  
التي لا يجوز تنظيمها بأداة تشريعية أدنى من مرتبة القانون ، فإن  
القرار بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ فيها تضمنه من اعتبار رجال  
القضاء الذين لا تشملهم قرارات التعمين أو النقل محالين الى المعاش  
بحكم القانون يكون غير قائم على أساس من الشرعية ومشوبا  
بعيب جسيم يجعله عديم الأثر « (٢٧) ..

أما بشأن حل مجلس إدارة نادى القضاة عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٩  
فتجدر الإشارة الى أنه رغم أن نادى القضاة ليس جزءا من السلطة  
القضائية ، فإن استقلاله يعتبر جزءا من الضمانات الاجتماعية  
والنفسية لاستقلال القضاء . لقد أنشئ هذا النادى فى ١١ فبراير  
١٩٢٩ وينص نظمه الأساسى على أن الغرض من النادى توثيق  
رابطة الاخاء والتضامن بين جميع رجال القضاء ورعاية مصالحهم  
وتسهيل سبل الاجتماع والتعارف بينهم ، وإنشاء صندوق للتعاون  
والإدخار لصالح الأعضاء ومساعدة أسر من يفقدهم النادى من  
أعضائه العاملين ( م. ٢ ) . ويقبل عضسوا فى النادى كل من

مستشارى محكمة النقض ومستشارى محاكم الاستئناف وقضاة المحاكم وأعضاء النيابة وموظفى وزارة العدل الذين يشغلون وظائف قضائية ومن اعتزل الخدمة من هؤلاء بشروط الا يكون مشتغلا بأية مهنة ( م ٣ ) ويشكل مجلس الادارة من ١٥ عضوا تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السرى على أن يكون منهم خمسة من بين مستشارى محاكم النقض والاستئناف ، وخمسة من بين الرؤساء بالمحاكم الابتدائية والقضاة ، وخمسة من أعضاء النيابة ، ويجب فى جميع الأحوال الا يكون العضو قد مضى عليه أقل من سنتين فى الخدمة ، وإذا تغبرت صفة أحدهم أثناء الخدمة فتستمر عضويته الى انتهائها ( م ١٣ ) وينتخب مجلس الادارة من بين أعضائه رئيسا له ووكيلين وسكرتيرا وأميناً للصندوق على أن يكون الرئيس من بين المستشارين ( م ١٤ ) ( ٢٨ ) .

وانطلاقا من رسالة النادى قام مجلس ادارته برئاسة المستشار ممتاز نصار فى أوائل عام ١٩٦٣ بالاعتراض على مشروع القانون الذى بدأ يعده وزير العدل القائم آنذ ، والذى كان يتضمن زيادة هيمنة وزارة العدل على هيئات القضاء بما يحده من استقلالها . وأرسل المجلس برقيات احتجاج على ذلك الى رئيس الجمهورية ، الأمر الذى أثار غضب وزير العدل وجعله يستصدر القرار الجمهورى بقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٣ فى ١٢ أغسطس ١٩٦٣ ( ٢٩ ) ، الذى نص فى مادته الأولى على أن يعدل النظام الأساسى لنادى القضاة بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى . ونص فى مادته الثانية على أن « يؤلف مجلس ادارة النادى من أعضاء معينين وأعضاء منتخبين ، وتكون رئاسته لرئيس محكمة النقض ووكيلته للنائب العام ، ولا يجوز أن يزيد عدد أعضاء المجلس على سبعة بما فيهم الرئيس والوكيل ، ويبين النظام الأساسى للنادى عدد الأعضاء المعينين وعدد الأعضاء



المنتخبين ، كما يوضح طريقة الانتخاب وشروطه وكلفة ما يقتضيه تنظيم النادى وفروعه وملحقاته » ، ونصت المادة الثالثة على أنه « الى أن يصدر القرار المعدل للنظام الاساسى يصدر وزير العدل قرارا بتشكيل مجلس مؤقت لادارة النادى برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية النائب العام وأحد نواب رئيس محكمة النقض ورئيس احدى محاكم الاستئناف ورئيس احدى المحاكم الابتدائية(٣٠) . وهكذا حل مجلس الادارة المنتخب لنادى القضاة .

ومن المعروف أن قانون الحل قد ألغى تلقائيا بصور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الخاصة والجمعيات(٣١) . ولكن مرة أخرى عام ١٩٦٩ إزاء قيام نادى القضاة برئاسة المستشار ممتاز نصار بمعارضة السلطة خاصة رفضه انضمام القضاة الى الاتحاد الاشتراكي وفصل النيابة العامة عن السلطة القضائية(٣٢) ، صدر القرار الجمهورى بقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ فى ٣١ أغسطس ١٩٦٩ بحل مجلس ادارة النادى القائم آنذاك وتعيين مجلس آخر من رئيس وأعضاء بحكم مناصبهم ، ومن الواضح أن قانون الحل لم يكن له أى أساس من الشرعية ، وهو ما أكدته محكمة النقض فى حكمها الصادر فى ٢٩ ديسمبر ١٩٧٧ الذى جاء فى حيثياته أنه « اذا كان القرار بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من تشكيل مجلس ادارة لنادى القضاة من رئيس وأعضاء بحكم وظائفهم قد صدر فى موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون التفويض ويخالف مؤدى نصه ومقتضاه ، فإنه يكون مجردا من قوة القانون ويجعله عديم الأثر ولا يصلح أداة لالغاء أو تعديل احكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . لما كان ما تقدم فانه يتعين إلغاء القرار بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نادى القضاة واعتباره كأن لم يكن »(٣٤) .

## ٢ - السلطة السياسية والديمقراطية الاجتماعية :

شهدت الحقبة الناصرية عدة تطورات لقانون الإصلاح الزراعى من أجل تحقيق الديمقراطية الاجتماعية ، فقد صدر القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ الذى قضى باستبدال الاراضى الموقوفة على جهات الر العامة والتي كانت تؤجرها وزارة الاوقاف لمستأجرين وتحويلها الى ملكيات توزع على صغار الزراع . كما صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذى تضمن تخفيض الحد الاقصى للملكية الزراعية الى مائة فدان للفرد . وصدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ الذى قضى باستبدال الاراضى الموقوفة على جهات البر الخاصة والتي كانت تؤجرها وزارة الاوقاف لمستأجرين وتحويلها الى ملكيات توزع على صغار الزراع . كما صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذى قضى بحظر تملك الاجانب للأراضى الزراعية . وفى سنة ١٩٦٩ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذى جعل الحد الاقصى للملكية الاسرة مائة فدان ولل فرد ٥٠ فداناً . وقد بلغت جملة المساحة التى انتزعت طبقاً للقوانين السابقة ووزعت على صغار الزراع نحو ٨٥٠ ألف فدان انتفع بها ٤١٠ آلاف أسرة عدد افرادها حوالى ٢٥ مليون فرد (٣٥) أى أن قوانين الإصلاح الزراعى فى الحقبة الناصرية مضت فى تعميق الخط العريض الذى رسمه قانون سبتمبر ١٩٥٢ وهو ضرب القطاعات العليا من الملكية الكبيرة وتوسيع قاعدة الملكية الصغيرة والمتوسطة (٣٦) .

بالاضافة الى ذلك صدر عام ١٩٥٨ قانون تحديد اجارات المساكن وتخفيض اجاراتها القائمة بحوالى ٢٥٪ . وقد ترتب على ذلك اعادة توزيع المداخل من فئة الملاك العقاريين الكبار الى مستأجرى هذه المساكن الذين ينتمى أغلبهم الى الفئات المحدودة

الدخل . وقد صدر قانون ثان عام ١٩٦١، بتخفيض آخر للإيجار يصل الى ٢٥ ٪ ، وبالتالي بلغ مجمل التخفيض حوالى ٥٠ ٪ ، ولم تكن لذلك آثاره التوزيعية مخصب بل انطوى ايضا على تخيير جزء من دخول الفئات المحدودة الدخل امكن توجيهه الى اشباع حاجاتها الاستهلاكية(٣٧) .

من الخطوات التى تم قطعها فى الحقبة الناصرية على طريق الديمقراطية الاجتماعية أيضا نشر الخدمات التعليمية لتكون فى متناول الفئات المحدودة الدخل ، حيث تم التوسع فى بناء المدارس بكافة مراحلها فى شتى أنحاء الجمهورية ، وتقررت مجانية انتعلهم العالى عام ١٩٦٢ ، وزيد عدد المقبولين فى الجامعات والمعاهد العليا خاصة بعد انتشار الجامعات الاقليمية(٣٨) .

ومن خطوات الديمقراطية الاجتماعية فى الحقبة الناصرية أيضا نشر الخدمات الصحية المجانية فى كلفة أنحاء الجمهورية(٣٩) .

## هوامش الفصل الرابع

- (١) انظر نصه في : الوثائق المصرية ، العدد ٦٥ مكرر ( ١٩٥٦/١/١٦ ) .  
وقد نص في مادته رقم ١٩٦ على أن يعمل بهذا الدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء ، وهو ما تم في ٢٥ يونيو ١٩٥٦ .
- (٢) انظر نصه في الدساتير المصرية ١٨٠٥ - ١٩٧١ ، مصدر سابق ، ص ٢٠٨ - ٢١٦ .
- (٣) انظر نصه في : الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢٢ ( ١٩٦١/١/٢٧ ) .  
وقد نص في مادته رقم ٢٠ على أن تبقى أحكام دستور ١٩٥٨ سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الإعلان .
- (٤) الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢٣ ( ١٩٦٢/١/٢٨ ) .
- (٥) عبد اللطيف البندادي ، مفكرات عبد اللطيف البنداد - الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص ٢٢٥ .
- (٦) انظر نصه في : الدساتير المصرية ١٨٠٥ - ١٩٧١ ، مصدر سابق ، ص ٣٢٤ - ٣٢٩ . وقد نص في مادته رقم ١٦٩ على أن ينتهي العمل بدستور ١٩٥٨ وبإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ .
- (٧) د . محمد محمد الجوادى ، مصدر سابق ، ص ٣٩ - ٧٠ .
- (٨) أكرام عبد القادر بدر الدين ، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ( جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨١ ) ص ١٧٣ .
- (٩) الوثائق المصرية ، العدد ٦٦ مكرر ١ ( ١٩٥٦/١/١٢ ) .
- (١٠) تجدر الإشارة إلى أن دستور ١٩٥٦ قد نص في مادته رقم ١٩٢ على أن يتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة .

- (١١) الوقائع المصرية ، العدد ١٨ مكرر ( ١٩٥٦/٣/٤ ) .
- (١٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٢٦٣ ( ١٩٦٣/١١/١٧ ) .
- (١٣) تجدر الإشارة الى أنه قد صدر في ٧ يناير ١٩٦٩ إعلان دستوري خسين اضلحة حكم جديد الى دستور ١٩٦٤ نصه : « وتلقى العضوية بالنسبة لمجلس الأمة الذي يلاذ صفة الصفو العلل في الاتحاد الاشتراكي العربي » .
- انظر ذلك في : الدسلفر المصرية ١٩٠٥ — ١٩٧١ ، مصدر سابق ، ص ٣٥٠ .
- ٣٥٩ .
- (١٤) لكرام عبد القادر بدر الدين ، مصدر سابق ، ص ١٦٦ .
- (١٥) د . اسعد عبد الرحمن ، الناصرية — البيروترابية والثورة في تجربة البناء الداخلي ( بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨١ ) ص ٨٩ — ٩٠ .
- (١٦) اكرام عبد القادر بدر الدين ، مصدر سابق ، ص ١٨٩ .
- (١٧) اسلمة الغزالي حرب ، العظف والطبارة الحزبية ، نطبل للاطر للنظامي لتغيرات القدية في العالم الثالث . مع دراسة تطبيقة للتجربة المصرية ١٩٥٤ — ١٩٧٠ ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ( جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥ ) ص ٤٢٢ — ٤٢٧ .
- (١٨) يحيى الرغامي ، تشريعات السلطة القضائية ( القاهرة : ملحق مجلة القضاة ، ١٩٨١ ) ص ١٥٩ .
- (١٩) الجريدة الرسمية ، العدد ٣٣ مكرر ب ( ١٩٥٩/٢/٢١ ) .
- (٢٠) الجريدة الرسمية ، العدد ١٦٢ ( ١٩٦٥/٧/٢٢ ) .
- (٢١) يحيى الرغامي ، مصدر سابق ، ص ٢٠٦ .
- (٢٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٤٥ مكرر ( ١٩٦٩/٨/٣١ ) .
- (٢٣) يحيى الرغامي ، مصدر سابق ، ص ٢٠١ .
- (٢٤) انظر : مختار نصار ، معركة الحدالة ؛ القاهرة : دار الفروق ، ١٩٧٨ ) ص ٨٨ ، عبد الله ابله ، مذبة القضاء ( القاهرة : مكتبة مطبولى ، د . ت ) ص ١٦ .
- (٢٥) انجريدة الرسمية ، العدد ٣٥ مكرر ( ١٩٦٩/٨/٣١ ) .
- (٢٦) حول هذه المبررات انظر : عبد الله ابله ، مصدر سابق ، ص ٦٨ .
- ٢٤ ، محمد حسنين هيكل ، لمر لا لعبد الناصر ( بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٢ ) ص ٦٠ — ٦٤ .

- (٢٧) محكمة النقض ، مجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة الجبلية للموارد  
المفنية والتجارية ومن الدوائر المفنية ومن دائرة الأحوال الشخصية ، السنة ٢٢ ،  
المعد ٣ ( أكتوبر — ديسمبر ١٩٧٢ ) ص ١١٩٨ — ١١٩٩ .
- (٢٨) يحيى الرفاعي ، مصدر سابق ، ص ٢٦٤ — ٢٦٦ .
- (٢٩) ممتاز نصار ، مصدر سابق ، ص ٤٢ — ٤٣ .
- (٣٠) الجريدة الرسمية ، العدد ١٨٠ ( ١٩٦٣/٨/١٢ ) .
- (٣١) ممتاز نصار ، مصدر سابق ، ص ٤٦ — ٤٧ .
- (٣٢) نفس المصدر ، ص ٦٣ — ٧٧ .
- (٣٣) الجريد الرسمية ، العدد ٣٥ مكرر ( ١٩٦٩/٨/٣١ ) .
- (٣٤) نص الحكم في : يحيى الرفاعي ، مصدر سابق ، ص ٢٨٥ — ٢٨٦ .
- (٣٥) سعد هجرس ، الإصلاح الزراعي في جمهورية مصر العربية (القاهرة :  
الشركة المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ ) ص ٢٢ — ٢٧ .
- (٣٦) نفس المصدر ، ص ٤٦ ، خريطة توزيع الملكية « الطليعة » المسنة  
الثانية ، العدد ١٠ ( أكتوبر ١٩٧٢ ) ص ٢٤ .
- (٣٧) د . عمرو محي الدين ود . سعد الدين إبراهيم ، اشتراكية الحولة  
والنمو الاقتصادي ، في : د سعد الدين إبراهيم ( محرر ) « مصر في ربيع قرن »  
١٩٥٢ — ١٩٧٧ : دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي ( بيروت : معهد الآباء  
الحري ، ١٩٨١ ) ص ٣٣١ .
- (٣٨) د . نادر مرجاني ، التنمية والموارد البشرية ، في : د . سعد الدين  
إبراهيم ( محرر ) ، مصدر سابق ، ص ٤٦٠ .
- (٣٩) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنسية ، المسيح الاجتماعي  
الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ — ١٩٨٠ ( القاهرة ، ١٩٨٥ ) ص ٢٢٩ .

## **الفصل الخامس**

---

### **مرحلة القهر السياسي والاجتماعي**

( ١٩٧٠ - ١٩٨١ )





استمر دستور مارس ١٩٦٤ ساريا حتى حل مجلة الدستور  
الضائر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ (١) . وفيما يلي تحليل لمؤسسات  
السلطة السياسية في ظل هذا الدستور ، وهي : رئيس الدولة  
ومجلس الوزراء ومجلس الشعب ، يلي ذلك تحليل لموقف السلطة  
السياسية تجاه قضية الديمقراطية .

## لولا — مؤسسات السلطة السياسية :

### ١ — رئيس الدولة :

نص دستور ١٩٧١ على أن يشترط فيمن ينتخب  
رئيسا للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين ، وأن  
يكون متبعا بحقوقه المدنية والسياسية ، وألا تقل سنه عن أربعين  
سنة ميلادية (٧٥) ، ويرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ،  
ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه ، ويتم الترشيح  
من مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث  
أعضائه على الأقل ، ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثي  
أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتاءهم فيه ، فإذا لم يحصل  
على الأغلبية المشار إليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين  
من تاريخ نتيجة التصويت الأول ويعرض المرشح الحاصل على  
الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتاءهم فيه .  
ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة  
لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء ، فإن لم يحصل المرشح

على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره ، وتتبع في شأن ترشيحه وانتخابه الاجراءات ذاتها ( م ٧٦ ) . وقد كان دستور ١٩٧١ ينص على أن مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة تالية ومتصلة ( م ٧٧ ) ، ولكن التعديل الدستوري الصادر في ٢٢ مايو ١٩٨٠ (٢) قد عدل هذا النص ليكون على النحو التالي : « مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة أخرى » .

وقد نص دستور ١٩٧١ على أنه اذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته انتاب عنه نائب رئيس الجمهورية ( م ٨٢ ) ، وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب ، وإذا كان المجلس منحل حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وذلك بشرط ألا يرشح أيهما للرئاسة . ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تجاوز ستين يوما من تاريخ خلو منصب الرئاسة ( م ٨٤ ) .

وعن اختصاصات رئيس الجمهورية نص دستور ١٩٧١ على أن رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب ، وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات : لضمان تادية دورها في العمل الوطني ( م ٧٣ ) ، ولرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بياتا الى الشعب . ويجري الاستفتاء على ما اتخذ من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها ( م ٧٤ ) .

ويمكن تقسيم اختصاصات رئيس الجمهورية الى اختصاصات تنفيذية واختصاصات تشريعية .

من الاختصاصات التنفيذية نص دستور ١٩٧١ على أن يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور ( م ١٣٧ ) . ويضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين فى الدستور ( م ١٣٨ ) ورئيس الجمهورية هو الذى يعين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم ( م ١٤١ ) ، ولرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها . كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء ( م ١٤٢ ) ، ويعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والمثليين السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين فى القانون ، كما يعتمد ممثلى الدول الأجنبية السياسيين ( م ١٤٣ ) ، ويصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وله أن يغوض غيره فى إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ ( م ١٤٤ ) كما يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط ( ١٤٥ ) والقرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة ( ١٤٦ ) . ويعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين فى القانون ، ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه ، وإذا كان مجلس الشعب متحلا يعرض الامر على المجلس الجديد فى أول اجتماع له ، وفى جميع الاحوال يكون اعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة ولا يجوز مدّها الا بموافقة مجلس الشعب ( ١٤٨ ) ، ورئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة وهو الذى يعلن الحرب بعد موافقة

مجلس الشعب (م ١٥٠) وهو الذى يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة على ان معاهدات المصلح والتحالف والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى اراضى الدولة ، او التى تتعلق بحقوق السيادة او التى تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة فى الموازنة ، يجب موافقة مجلس الشعب عليها (م ١٥١) ، ولرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل المهمة التى تتعلق بمصالح البلاد العليا (م ١٥٢) .

أما عن الاختصاصات التشريعية فقد نص دستور ١٩٧١ على أن لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين (م ١٠٩) ، واصدارها او الاعتراض عليها (م ١١٢) . وإذا أقرض رئيس الجمهورية على مشروع قانون اقره مجلس الشعب رده اليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ابلاغ المجلس اياه ، فإذا لم يرد مشروع القانون فى هذا الميعاد اعتبر قانوناً وأصدر ، وإذا رد الى الميعاد المتقدم الى المجلس وأقره ثانية بأغلبية ثلثى أعضائه اعتبر قانوناً وأصدر (م ١١٣) ولرئيس الجمهورية عند الضرورة وفى الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون ، ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والاسس التى تقوم عليها ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض ، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون (م ١٠٨) ، وإذا حدث فى غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع فى اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر فى شأنه قرارات تكون لها قوة القانون ، ويجب عرض هذه القرارات على

مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في اول اجتماع له في حالة الحل او وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال باثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك ، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال باثر رجعي ما كان لها من قوة القانون الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة او تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر ( م ١٤٧ ) .

يرتبط بالاختصاصات التشريعية لرئيس الجمهورية سلطاته ازاء مجلس الشعب المتمثلة في حق الحل وهو الذي نظمته المادة ١٣٦ من الدستور بنصها على أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب الا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب ، ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس واجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوما ، فاذا اقرت الاغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم الحل ، أصدر رئيس الجمهورية قرارا به . ويجب ان مشتمل القرار على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجتمع المجلس الجديد خلال الايام العشرة التالية لانتماء الانتخاب .

## ٢ - مجلس الوزراء :

نص دستور ١٩٧١ على أن يشترط لمين يعين وزيرا أو نائب وزير أن يكون مصريا بالغا من العمر خمسا وثلاثين سنة ميلادية على الأقل ، وأن يكون متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية (م ١٥٤) ، ونص الدستور على أن الحكومة هي الهيئة التنفيذية والأفارية العليا للدولة وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء

ونوابيه والوزراء ونوابهم ، ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة ( م ١٥٣ ) ، ويمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :

( أ ) . الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية .

( ب ) توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة .

( ج ) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .

١. ( د ) إعداد مشروعات القوانين والقرارات .

٢. ( هـ ) إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .

٣. ( و ) إعداد مشروع الخطة العامة للدولة .

٤. ( ز ) عقد القروض ومنحها وفقا لأحكام الدستور .

( ح ) ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة ( م ١٥٦ ) .

وقد تنابت على مصر في الحقبة الساداتية ست عشرة وزارة أى بمعدل متوسط وزارة كل حوالى ٨ شهور . وهذه للوزارات هي ( ٣ ) :

وزارات الدكتور محمود موزى الأولى ( ١٩٧٠/١٠/٢٠ - ١٩٧٠/١١/١٨ ) ، والثانية ( ١٩٧٠/١١/١٨ - ١٩٧١/٥/١٣ ) ، والثالثة ( ١٩٧١/٥/١٤ - ١٩٧١/٩/١٨ ) ، والرابعة ( ١٩٧١/٩/١٩ - ١٩٧٢/١/١٦ ) ، ووزارة الدكتور عزيز صقلى ( ١٩٧٢/١/١٧ - ١٩٧٢/١/٢٠ ) .

١٩٧٣/٣/٢٦ ) ، ووزارتا الرئيس السادات الاولى ( ٢/٢٧ /  
 ١٩٧٣ — ١٩٧٤/٤/٢٤ ) ، والثانية ( ٤/٢٥ — ١٩٧٤/٩/٢٤ ) ،  
 ووزارة الدكتور عبد العزيز حجازى ( ١٩٧٤/٩/٢٥ — ٤/١٥ /  
 ١٩٧٥ ) ، ووزارات ممدوح سالم الاولى ( ١٦/٤/٧٥ — ٣/١٨ /  
 ١٩٧٦ ) ، والثانية ( ٣/١٩ — ١٩٧٦/١١/١٨ ) ، والثالثة  
 ( ١٩٨٦/١١/٩ — ١٩٧٧/١٠/٢٥ ) ، والرابعة ( ١٩٧٧/١٠/٢٦ —  
 ١٩٧٨/٥/٨ ) ، والخامسة ( ٥/٩ — ١٩٧٨/١٠/١٤ ) ، ووزارتا  
 الدكتور مصطفى خليل الاولى ( ١٥/١٠/١٩٧٨ — ١٩٧٩/٦/١٨ ) ،  
 والثانية ( ١٩٧٩/٦/١٩ — ١٩٨٠/٥/١٣ ) ووزارة الرئيس  
 السادات الثالثة ( ١٩٨٠/٥/١٤ — ١٩٨١/١٠/٦ ) .

### ٣ — مجلس الشعب :

بشأن كيفية تشكيل مجلس الشعب نص دستور ١٩٧١ على  
 أن يحدد القانون عدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين على ألا  
 يقل من ٣٥٠ عضوا نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ،  
 ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام ، ويجوز  
 لرئيس الجمهورية أن يعين فى مجلس الشعب عددا من الأعضاء  
 لا يزيد على عشرة ( م ٨٧ ) . وفى سبتمبر ١٩٧٢ صدر القانون  
 رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ( ٤ ) فى شأن مجلس الشعب ليحل محل  
 القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ، وقد نص القانون رقم  
 ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى مادته الاولى على أن يتألف مجلس الشعب  
 من ٣٥٠ عضوا يختارون بطريق الانتخاب المباشر السرى العام ،  
 ويجب أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين العمال والفلاحين  
 ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين فى مجلس الشعب عددا من  
 الأعضاء لا يزيد على عشرة ( م ١ ) . وقد جاء القرار الجمهورى  
 بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ الصادر فى ٢٦ أبريل ١٩٧٩ ( ٥ ) ليعمل

الفقرة الأولى من هذه المادة ليصبح نصها كما يلي : « يتألف مجلس الشعب من ثلاثمائة واثنتين وثمانين عضوا يختارون بطريق الانتخاب المباشر السرى العام ويجب أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين العمال والفلاحين » . وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تقسم جمهورية مصر العربية الى مائة وخمسة وسبعين دائرة انتخابية ، وتحدد الدوائر بقانون ، وينتخب عن كل دائرة انتخابية عضوان في مجلس الشعب يكون أحدهما على الأقل من بين العمال والفلاحين » . وقد عدل هذا النص بمقتضى القرار الجمهوري بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ ليصبح على النحو التالي « تقسم جمهورية مصر العربية الى ١٧٦ دائرة انتخابية وتحدد الدوائر بقانون ، وينتخب عن كل دائرة انتخابية عضوان في مجلس الشعب يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين وذلك باستثناء ثلاثين دائرة تبين بجدول يلحق بقانون تحديد الدوائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس الشعب ، وينتخب عن كل منها — مع مراعاة القيد الوارد في الفقرة الأولى من المادة الأولى — ثلاثة أعضاء يكون أحدهم على الأقل من النساء » .

وقد اشترط القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب :

( أ ) أن يكون مصري الجنسية من أب مصري .

( ب ) أن يكون اسمه مقيدا في أحد جداول الانتخاب ، والا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب إلغاء قيده طبقا للقانون الخاص بذلك .

( ج ) أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل يوم الانتخاب .



ومن حيث الاختصاصات فمن دستور ١٩٧١ على أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (م٨٦) ، وبالنسبة للموازنة العامة للدولة نص الدستور على أنه يجب عرض مشروعها على المجلس قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ولا تعتبر نافذة الا بموافقة عليها ، ويتم التصويت على مشروع الموازنة بابا بابا ونصدر بقانون ، ولا يجوز لمجلس الشعب أن يعدل مشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة ، وإذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل السنة المالية عمل بالموازنة القديمة الى حين اعتمادها ( م ١١٥ ) ، ويجب موافقة مجلس الشعب على نقل أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الموازنة العامة ، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها أو زائد فى تقديراتها وتصدر بقانون (م١١٦) ، كما يجب عرض الحساب الختامى لميزانية الدولة على مجلس الشعب فى مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية ، ويتم التصويت عليها بابا بابا ويصدر بقانون (م ١١٨) ، ولا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة فى فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب ( م ١٢١ ) .

على أن أهم اختصاصات مجلس الشعب ازاء السلطة التنفيذية هو حقه فى سحب الثقة من مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء . فقد نص دستور ١٩٧١ على أن لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس ، ولا يجوز أن يصدر هذا القرار الا بعد استجواب موجه الى الحكومة وبعد ثلاثة ايام على الأقل من تقديم الطلب وفى حالة تقرير المسئولية يعد المجلس



لقريرا يرفعها الى رئيس الجمهورية متضمنا عنقضا للموضوع واما انتهى اليه من رأى فى هذا الشأن واسبابه ، ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير الى المجلس خلال عشرة أيام ، فإذا عاذا المجلس الى قراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبى ، ويجب أن يجرى الاستفتاء خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاقرار الأخير للمجلس وتقف جلسات المجلس فى هذه الحالة . فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلًا والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة ( م ١٢٧ ) وعلى رئيس مجلس الوزراء تقديم استقالته الى رئيس الجمهورية اذا تقررَت مسئوليته امام مجلس الشعب (م ١٢٨) . هذا بالنسبة لمجلس الوزراء ككل ، اما بالنسبة للوزراء كل على حدة ، فقد نص دستور ١٩٧١ على أن الوزراء مسئولون امام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة وكل مسئول من أعمال وزارته . وللمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم ، ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة الا بعد استجواب وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس . ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره فى الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس ( م ١٢٦ ) ، وإذا قرر المجلس سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أو نوابهم وجب عليه اعتزال الوزارة ( م ١٢٨ ) .

بالإضافة الى ذلك نص الدستور على أن لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه الى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة فى أى موضوع يدخل فى اختصاصاتهم . وعلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو من ينيبونه الاجابة عن أسئلة الاعضاء (م ١٢٤) ، ولكل عضو

من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجابات إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم لمحسببتهم في الشئون التي تدخل في اختصاصاتهم ، وتجرى المناقشة في الاستجابات بعد ٧ أيام على الأقل من تقديمه إلا في حالات الاستعجال التي يراها المجلس وبموافقة الحكومة ( م ١٢٥ ) ، ويجوز لعشرين عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشعب طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشأنه (م ١٢٦) ، كما أن لأعضاء مجلس الشعب إبداء رغبات عامة إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء ( م ١٣٠ ) ، وللمجلس الشعب الشعب أيضاً أن يكون لجنة خاصة أو يكلف لجنة من لجانه بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة أو أي جهاز تنفيذي أو إداري أو أي مشروع من المشروعات العامة وذلك من أجل تقصى الحقائق وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية أو الإدارية أو الاقتصادية أو إجراء تحقيقات في أي موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة ، وللجنة في مسيل القيام بمهمتها أن تجمع ما تراه من أدلة وأن تطلب سماع من ترى سماع أقواله ، وعلى جميع الجهات التنفيذية والإدارية أن تستجيب إلى طلبها وتضع تحت تصرفها لهذا الغرض ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو غير ذلك ( م ١٣١ ) .

وقد شهدت الحقبة الساداتية ثلاث هيئات لمجلس الشعب .  
 فالمجلس الأول بدأ في نوفمبر ١٩٧١ واستمر قائماً حتى أكتوبر ١٩٧٦ ، والمجلس الثاني بدأ في نوفمبر ١٩٧٦ واستمر قائماً حتى حله في أبريل ١٩٧٩ ، أما الثالث فهو الذي تكون في يونيو ١٩٧٩ (٦) .

ويوضح الجدول رقم ( ٩ ) دورات انعقاد مجلس الشعب .

### جدول رقم ( ٩ )

مجلس الشعب الاول	— دور الانعقاد العادى الاول
	( ١٩٧١/١١/١١ ) — ( ١٩٧٢/٦/٢٨ )
	— دور الانعقاد العادى الثانى
	( ١٩٧٢/١٠/١٥ ) — ١٩٧٣/٧/٣
	— دور الانعقاد العادى الثالث
	( ١٩٧٣/١٠/١٧ ) — ( ١٩٧٤/٧/٢ )
	— دور الانعقاد غير العادى
	( ١٩٧٤/١٠/٦ )
	— دور الانعقاد العادى الرابع
	( ١٩٧٤/١٠/٢٣ ) — ( ١٩٧٥/٧/٢٩ )
	— دور الانعقاد العادى الخامس
	( ١٩٧٥/١٠/١٨ ) — ( ١٩٧٦/١٠/١٦ )

تابع الجدول رقم ( ٢٩ )

<p>— دور الانعقاد العادى الاول ( ١٩٧٦/١١/١١ ) — ( ١٩٧٧/١٠/١٩ ) — دور الانعقاد العادى الثانى ( ١٩٧٧/١١/٩ ) — ( ١٩٧٨/٦/٢٧ ) — دور الانعقاد العادى الثالث ( ١٩٧٨/١١/٤ ) ( ١٩٧٩/٤/١٠ )</p>	<p>مجلس الشعب الثانى</p>
<p>— دور الانعقاد العادى الاول ( ١٩٧٩/٦/٢٣ ) ( ١٩٨٠/٧/١٢ ) — دور الانعقاد العادى الثانى ( ١٩٨٠/١١/١ ) ( ١٩٨١/٨/١٣ ) — دور الانعقاد العادى الثالث ( ١٩٨١/١١/٧ ) ( ١٩٨٢/٧/١ ) — دور الانعقاد العادى الرابع ( ١٩٨٢/١٠/١٢ ) ( ١٩٨٣/٧/١٩ ) — دور الانعقاد العادى الخامس ( ١٩٨٣/١١/٥ ) ( ١٩٨٤/٣/١٣ )</p>	<p>مجلس الشعب الثالث</p>

المصدر : اعد المؤلف هذا الجدول من واقع مضابط مجلس الشعب .

## ثانياً - السلطة السياسية وقضية الديمقراطية :

### ١ - السلطة السياسية والديمقراطية السياسية :

انسمت مرحلة حكم الرئيس السادات ( ١٩٧٠ - ١٩٨١ )  
بالقهره السياسى الى حد كبير وهو ما يتضح مما يلى :

( ١ ) اتجه الرئيس الراحل أنور السادات الى الانفراد بعملية صنع القرار ، حيث لم يكن يستجيب لآراء مستشاريه ، بل انه كان يتخذ العديد من القرارات دون الرجوع اليهم ومن بينها قرارات مهمة ومصيرية ، وكان نطاق المناقشة والتشاور داخل المؤسسات التى لها هذا الحق محدوداً (٧) . ويرز هذا الانفراد بعملية صنع القرار اوضح ما يكون بالنسبة للسياسة الاقتصادية ، حيث اصدر الرئيس السادات عددا كبيرا من القرارات بقوانين فى المجال الاقتصادى دون أى تطبيق عليها شروط اجازة اصدارها التى حددها الدستور ، حيث صدرت بعض هذه القرارات بقوانين قبل انعقاد مجلس الشعب بيوم ان يومين ، كما ان البعض منها لم يكن على قدر كبير من الاهمية يدفع لسرعة إصدارها (٨) .

(ب) رغم تحول النظام الحزبى خلال عام ١٩٧٦ من التنظيم السياسى الواحد ( الاتحاد الاشتراكى العربى ) الى التعدد الحزبى؛ فتم لم يغير من الطبيعة التسلطية للنظام السياسى . وقد جاء هذا التحول بعد ان طرح السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى فى اغسطس ١٩٧٤ التى دار بعدها حوار واسع حول كيفية التطوير انتهى فى يوليو ١٩٧٥ الى قرار من المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى بالسماح بإنشاء منابر داخل الاتحاد الاشتراكى . ثم تكونت لجنة مستقبل العمل السياسى فى يناير ١٩٧٦ التى انتهت فى مارس من العام نفسه الى ان اتجه الاغلبية

هو اقامة منابر ثابتة داخل الاتحاد الاشتراكي ، فقرر الرئيس السادات في الشهر نفسه السماح بقيام ثلاثة منابر تمثل اليمين ( تنظيم الأحرار الاشتراكيين ) والوسط ( تنظيم مصر العربي الاشتراكي ) واليسار ( تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ) . وفي الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ قرر السادات تحويل التنظيمات الثلاثة الى أحزاب (٩) ، وصدرت بعد ذلك القوانين المنظمة لانشاء الأحزاب . ومع أن السماح بالتعدد الحزبي يعتبر خطوة كبيرة على طريق الديمقراطية السياسية ، فإن الرئيس الراحل أنور السادات قد أفقدها مضموها عندها قيد من حرية أحزاب المعارضة في التعبير عن آرائها ، وعندها شن عليها حملة اعلامية لتشويه صورتها أمام الرأي العام .

(ج) استمر القرار الجمهوري بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ الذي تضمن إلغاء مجلس القضاء الأعلى قائما طوال الحقبة الساداتية رغم تعارضه مع استقلال القضاء ، ولم يعد هذا المجلس الا في عهد الرئيس مبارك .

( د ) انتكحت السلطة السياسية في الحقبة الساداتية مبدا الديمقراطية النقابية أكثر من مرة ، كان أخطرها هو إصدارها القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ في ٢٢ يوليو ١٩٨١ (١٠) الذي تضمن حل المجلس المنتخب لنقابة المحامين واستبدال مجلس آخر به بالتعيين . وقبل التعرض لتفاصيل هذا القانون تجدر الإشارة الى أن صدور هذا القانون كان تنويجا لسلسلة من إجراءات التهر ضد مجلس النقابة برئاسة أحمد الخواجه بلغ بعضها حد العنف . وقد بدأ ذلك باقتحام رجال السلطة لدار النقابة لمنع اقامة الندوات حول القوانين المقيدة للحريات ، وهو ما حدث في الندوة التي كان مقررا اقامتها في ١٥ فبراير ١٩٨٠ وكان مدعوا للحديث فيها مصطفى مرعي (١١) ، وأيضا في الندوة التي كان مقررا اقامتها في



١٥ مارس ١٩٨٠ وكان مدعوا للحديث فيها د . وحيد رافقت (١٢) .  
 وحينما عقد مؤتمر المحامين العرب في الرباط ( ٢٦ - ٣٠ يونيو  
 ١٩٨٠ ) الذى مثل النقابة فيه عدد من أعضاء مجلسها برئاسة  
 أحمد الخواجه ادعى بعض المحامين أعضاء الحزب الحاكم الذين  
 اشتركوا في المؤتمر أن الخواجه وعددا من أعضاء مجلس النقابة  
 هاجموا سياسة السادات ، « وشوهوا صورة مصر في الخارج » ،  
 وهو ما استغلته السلطة السياسية في احالة خمسة من أعضاء  
 مجلس النقابة في مقدمتهم الخواجه الى المدعى العام الاشتراكي  
 بتهمة الاساءة لسبعة مصر في الخارج (١٣) . ولما جاء موعد  
 الانعقاد العادى السنوى للجمعية العمومية للنقابة في ٢٦ يونيو  
 ١٩٨١ دفعت السلطة السياسية بعدد كبير من رجالها لحضور  
 الاجتماع لسحب الثقة من مجلس النقابة ، وفاتها ان سحب الثقة  
 طبقا للقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ - الذى كان قلما آنذاك - لا يكون  
 الا في اجتماع غير عادى للجمعية العمومية وبشرط حضور نصف  
 الأعضاء على الأقل . ولما كانت الجمعية العمومية قد اكتمل نصابها  
 القانونى قبل وصول رجال السلطة وبدأت في نظر جدول أعمالها ،  
 بدأ هؤلاء الرجال في اقتحام دار النقابة بالقوة (١٤) ، وأعلنت  
 الاذاعة كذبا انه تم سحب الثقة من مجلس النقابة وهو ما نشرته  
 الصحف الحكومية في اليوم التالى (١٥) ، كما أعلن السادات ذلك  
 في خطابه في منهور يوم ٢٧ يونيو ١٩٨١ (١٦) . وحينما أدركت  
 السلطة السياسية فشلها في هذا الاجراء لمخالفتها الواضحة للقانون،  
 بعث السادات في ١٣ يوليو ١٩٨١ برسالة الى رئيس مجلس  
 الشعب يطلب منه فيها تشكيل لجنة تقصى حقائق بشأن تصرفات  
 مجلس نقابة المحامين (١٧) . وقد ركزت لجنة تقصى الحقائق التى  
 رأسها وكيل مجلس الشعب آنذاك في تقريرها على أن مجلس  
 نقابة المحامين برئاسة أحمد الخواجه اتخذ خطأ معاديا للسلام

مع إسرائيل وخطا معاديا لنظام الحكم (١٨) . وما ورد في التقرير أنه « تبين للجنة أن مجلس النقابة دأب على عقد ندوات في الداخل تستهدف في المقام الأول التشكيك في الانجازات التي تمت وتصوير نظام الحكم في مصر على أنه يفرط في حقوق مصر ويعادي الديمقراطية » اللجنة لاحظت أن جميع المتحدثين في هذه الندوات سواء من المحامين أو من غيرهم من الذين عرف عنهم معاداتهم لنظام الحكم الحالي في مصر . . كما لاحظت اللجنة أن الحاضرين هذه الندوات كثيرون يهتفون عقب الندوة دائما ببعض الأناشيد الزجرية تتضمن تهكما وسخرية بنظام الحكم وهناك ما يسقطه (١٩) .

وبعد أن وافق مجلس الشعب على التقرير أقر مشروع قانون صدر بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ في ٢٢ يوليو ١٩٨١ نص في مادته الأولى على أن « تنتهي مدة عضوية نقيب المحامين الحالي وأعضاء مجلس النقابة العامة من تاريخ نفاذ هذا القانون » ، ونصت المادة الثالثة على أن « يشكل مجلس مؤقت للنقابة من خمسة وثلاثين عضوا يختارهم وزير العدل من بين رؤساء وأعضاء النقابات الفرعية للمحامين ومن غيرهم من المحامين المشهود لهم بالكفاءة وخدمة المهنة » ، كما يختار وزير العدل من بين أعضاء المجلس المؤقت النقيب والوكيل وأمين السر وأمين الصندوق وتتكون من هؤلاء الأربعة هيئة المكتب ، ويجوز الجمع بين عضوية مجلس النقابة ورياسة أو عضوية اللجان الفرعية ، ويكون لمجلس النقابة المؤقت جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة العامة بموجب قانون الجلسات الصابر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقوانين المعدلة له ، كما يكون للنقيب المؤقت جميع الاختصاصات المقررة للنقيب في القانون المذكور » . وفي ٢٤ يوليو ١٩٨١ أصدر وزير العدل قراره رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس مؤقت للنقابة المحامين من ٢٥ عضوا برئاسة د . جمال العطفى (٢٠) .

وقد تركز دور مجلس نقابة المحامين المنتخب برئاسة الخواجة  
أزراء تعديلات السلطة السياسية في اللجوء الى القضاء لوقفها  
ابتداء من قرار تشكيل لجنة تحقيق برلمانية وانتهاء بقانون حل  
المجلس ، حيث رفع الخواجة وآخرون في شهرى يوليو وأغسطس  
١٩٨١ عدة دعاوى أمام محكمة القضاء الإدارى تضمنت المطالبة  
بما يلي (٢١) :

— الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرارات الصادرين  
من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب بحالة الاتهامات المنسوبة  
الى مجلس النقابة الى لجنة تحقيق برلمانية ، وفى الموضوع الحكم  
بالغاء القرارات المطعون فيها وما يترتب عليهما من آثار .

— الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرارات الصادرين  
بجل مجلس نقابة المحامين وتشكيل مجلس مؤقت ، وأجالة الطعن  
بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الى المحكمة  
الدستورية العليا وفى الموضوع الحكم بغاء القرارات المطعون  
فيهما .

وفى جلسة ١١ أغسطس ١٩٨١ أصدرت محكمة القضاء  
الإدارى حكما جاء فيه : « حيث أن الفصل فى الدعوى بشقيها  
يتوقف على الفصل فى الدفع الذى إثاره المدعون بعدم دستورية  
نص القانون رقم ١٢٥ لسنة ٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة  
بنقابة المحامين ، وحيث أن المحكمة ترى جدية الدفع ، لذلك قررت  
المحكمة أمالا لنس المادة ٢٩ فقرة (ب) من قانون المحكمة الدستورية  
العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ تأجيل نظر الدعوى  
لجلسة ١٣ أكتوبر ١٩٨١ ، وعلى المدعين رفع الدعوى بعدم  
دستورية القانون المشار اليه أمام المحكمة الدستورية العليا خلال  
هذا الأجل » (٢٢) : وعلى الفور قام الخواجة وآخرون برفع دعوى

أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ استنادا الى عدة اعتبارات أهمها (٢٣) :

— ان القانون المذكور لم يتضمن أى قاعدة قانونية ذات صفة عامة أو مجردة ، بل هو مجرد عقوبة لا يملك توقيعها الا الجمعية العمومية للنقابة أو القضاء اذا توافرت شروط اسقاط العضوية من أعضاء المجلس ، وبذا فان القانون المذكور لا يعدو أن يكون قرارا إداريا باطلا أو منعها أريد به اضعاف الشرعية عليه بوضعه فى صورة قانون .

— ان القانون المذكور بما تضمنه من حل مجلس النقابة المنتخب وتشكيل مجلس مؤقت عن طريق التعيين بقرار وزارى ينطوى على انتهاك صاخر للمادة ٥٦ من الدستور التى تنص على أن « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون » . ومعنى الأساس الديمقراطى هو أنه لا يجوز أن يتم تشكيل مجلس النقابة أو حله الا عن طريق ارادة الجمعية العمومية للنقابة .

— ان قيام مجلس الشعب بسن القانون المطعون فيه بعدم تشكيل لجنة تحقيق مع مجلس النقابة المنتخب انما يكون قد اغتصب لنفسه سلطة التحقيق والمحكمة معا ، وهو ما يعتبر اعتداء من مجلس الشعب على اختصاصات السلطة القضائية مما يتناقض مع احكام الدستور .

وقد ردت ادارة قضايا الحكومة على ذلك بمذكرة طالبت فيها: برفض الدعوى المرفوعة استنادا الى عدة اعتبارات أهمها (٢٤) :

— ان قول المدعين بأن القانون المطعون فيه لا يتضمن أية قاعدة قانونية ذات صفة عامة أو مجردة وأن القانون لا يمكن أن

ينصب على حالة فردية فمردود بأن انطباق القاعدة على شخص واحد لا ينبع تجريدتها وعموميتها ، مثال ذلك القاعدة القانونية التي تحدد مرتب رئيس الدولة ، فهي لا تنطبق الا على شخص واحد ، ومع ذلك فهي قاعدة مجردة . كما أن القانون تضمن تعديلا موضوعيا للقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ حيث عدلت المادة ١٣ منه بمقتضى المادة الثانية من القانون المطعون فيه بحيث أصبح الجمع بين عضوية مجلس النقابة ورياسة أو عضوية اللجان الفرعية جائزا :

— ان قول المدعين بمخالفة القانون المطعون فيه للمادة ٥٦ من الدستور التي تنص في فقرتها الاولى على أن « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون » مردود بأن الفقرة الأخيرة من هذه المادة جاء فيها أن النقابات « ملزمة بمسائلة اعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شسرف أخلاقية » ، ومتى تقاعس مجلس النقابة عن مباشرة مسئولياته في مسائلة عضو النقابة أو كان ما يستوجب المسائلة قد وقع من مجلس النقابة فلا شك في حق مجلس الشعب باعتباره ممثلا لارادة الشعب في أن يتدخل وضعا للأمور في نصابها .

— اما قول المدعين بأن القانون المطعون فيه هو في حقيقته حكم صدر من مجلس الشعب بناء على محاكمة سياسية فمردود بأن ما تجريره لجان تنصى الحقائق بالمجلس ليست تحقيقات قضائية وأن موافقة المجلس على مشروع قانون بتعديل قانون المحاماة رثم ٦١ لسنة ١٩٨١ ليست الا مظهرا من مظاهر اشراف الدولة على المهن الحرة باعتبارها مرافق عامة وهي قوامة عليها .

وفي ١١ يونيو ١٩٨٣ أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها في هذه القضية ، حيث قضت بعدم دستورية القانون رقم

١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، وما جاء فى حيثيات حكمها (٢٥) : « وحيث أنه على مقتضى ما تقدم فإن المشرع الدستوري اذ نص فى المادة ٥٦ من الدستور على أن « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكمله القانون » انما عنى بهذا الأساس تأكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطى الذى يقضى — من بين ما يقضى به — أن يكون لأعضاء النقابة الحق فى أن يختاروا بأنفسهم وفى حرية قياداتهم النقابية التى تعبر عن آرائهم وتنبئ عنهم ، الأمر الذى يستتبع عدم جواز اهدار هذا الحق بحظره أو تعطيله .

وقد انصحت اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة وهيئة مكتب اللجنة التشريعية بمجلس الشعب عن هذا المفهوم لحكم المادة ٥٦ وذلك فى التقرير المقدم منها عن مشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية ، وهو حكم مطلق يسرى على النقابات بوجه عام سواء كانت عمالية أو مهنية . ومن ثم تكون هذه المادة قد وضعت قيداً يتعين على المشرع العادى أن يلتزم به مؤداه ألا يتعارض ما يسنه من نصوص تشريعية فى شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطى الذى سلف بيانه . لما كلف ذلك فإن المشرع اذ نص فى المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين على أن « تنتهى مدة عقوبة نقيب المحامين الحالى وأعضاء مجلس النقابة الحاليين من تاريخ نفاذ هذا القانون » وهم الذين تم اختيارهم بطريق الانتخاب من قبل أعضاء النقابة ، يكون قد اتصاهم عن مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية وذلك عن غير طريق هيئة الناخبين المتمثلة فى الجمعية العمومية للنقابة فاعطل حق اختيارهم لها ، وحال دون هذه الجمعية وانتخاب أعضاء جدد لشغل تلك المناصب بما نص عليه فى المادة الرابعة من القانون من وقف العمل بأحكام المواد من ١٢ الى ١٥ من قانون المحاماة

المسارى حينئذ والمتعلقة بلجزاءات التشريع والانتخاب لمناصبه  
 النقيب وأعضاء مجلس النقيب وذلك الى حين صدور قانون الحياة  
 الجديد وأجزاء انتخابات طبقاً لأحكامه . ومن ثم يكون المادة الأولى  
 المشار اليها قد انطوت على مخالفة لنص المادة ٨٦ من الدستور  
 لاختلالها ببدا الحرية النيابية وتعارضها مع الأسس الديمقراطية  
 الذى أرساه هذا النص قاعدة لكل بنيان نقلى » ، وانتهى حكم  
 المحكمة الدستورية العليا الى القول : « ولحيث انه لما تكلمنا بفتح  
 الحكم بغد دستورية المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة  
 ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاضعة بنقابة المحامين ، لما كان ذلك وكثير  
 باقى مواد هذا القانون مرتبة على مائة الأولى بما مؤداه ارتباط  
 نصوص القانون بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل الفصل أو التجزئة  
 ومن ثم فان عدم دستورية نص المادة الأولى وإبطال أثرها يستتبع  
 — بحكم هذا الارتباط — ان يلحق ذلك الإبطال باقى نصوص  
 القانون المطعون فيه بما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون  
 برئته » :

(هـ) وقد بلغ تفيد السادات للخزيك فروقه بالصفاة قزارات  
 سبتمبر ١٩٨١ ، التى تضمنت اعتقال ١٥٣٦ مواطناً من بينهم معظم  
 قيادات المعارضة ، وأبعاد ٦٤ من أعضاء هيئات التدريس  
 بالجامعات العليا عن أعمالهم ، ونقل ٦٣ من العاملين بالمؤسسات  
 الصحفية واتحاد الاذاعة والتلفزيون الى جهات أخرى والغاء  
 الرخص الممنوحة لسبع صحف من بينها « الشعب » و « الاعتصام »  
 وحل ١٤ جمعية دينية ، والغاء الجامعات الاسلامية ، وعزل بنا  
 الاقباط عن ممارسة اختصاصاته فى علاقته بالدولة (٢٦) .

## ٢ - السلطة السياسية والديمقراطية الاجتماعية :

إذا كان جوهر الديمقراطية الاجتماعية هو عدالة توزيع الدخل القومى بين المواطنين فإن الدراسات الاقتصادية تؤكد أن سياسة الانفتاح الاقتصادى التى انتهجها الرئيس الراحل أنور السادات منذ عام ١٩٧٤ قد أدت الى مزيد من عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى فى مصر . فإحدى الدراسات قد خلصت الى أن سياسة الانفتاح الاقتصادى بما تضمنته من اتساع نطاق القطاع الخاص ضحبتها مزيد من التفاوت فى توزيع الدخل القومى بين السكان نتيجة لعاملين : العامل الأول هو أن هذه السياسة أتاحت الفرص أمام من يملكون مناصر الانتاج - رأس المال والأرض - لاستغلالها فى مشروعات خاصة وتحقيق أرباح كبيرة من ورائها لما يتمتعون به من إعفاءات ضريبية ولتشجيع الدولة للقطاع الخاص بكافة الوسائل بصفة عامة . ومما يثبت ذلك الاتجاه انخفاض نسبة الأجور الى الدخل المطلق الإجمالى بعد عام ١٩٧٤ مما يعنى ارتفاع نسبة الأرباح والفوائد والإجارات الى الدخل المطلق . العامل الثانى هو أن التفاوت فى الدخل لابد أن ينشأ أيضاً نتيجة للتفاوت الموجود فى الأجور داخل القطاع الخاص نفسه الذى اتسع نطاقه بينه وبين القطاع العام والقطاع الحكومى (٢٧) .

وتقول دراسة أخرى أن سياسة الانفتاح الاقتصادى بها صاحبها من موجة تضخم عالية قد أدت الى تدهور المستوى المعيشى لكاسبى الأجور وازدهار وضع كاسبى الأرباح وأصحاب المشروعات والمصانع والشركات التجارية والخدمية (٢٨) .

وقد خلصت إحدى الدراسات الى أنه فى عام ١٩٧٧ كان ٦١٪ من أفراد الريف المصرى يعيشون تحت خط الفقر (٢٩) . وبالنسبة لسكان الحضر فإن نفس الدراسة قد ورد بها أنه فى



عام ١٩٧٩ كان افقر ٧٥٪ من الأسر في الحضر يحصلون على دخل لا يساوي الا ٢٥٪ من اجمالي الدخل في الحضر ، بينما كان أغنى ٥٪ من الأسر يحصلون على ٥٤٪ من اجمالي الدخل (٣٠) .

وقد أوضح البنك الدولي عام ١٩٨٠ أن نصيب أعلى ٥٪ من الدخل القومي في مصر قد ارتفع من ٧٪ الى ٢٢٪ خلال عقد السبعينات ، بينما انخفض نصيب أفقر ٢٠٪ من ١٥٪ الى ٧٪ ، أي أن توزيع الثروة قد ازداد اختلالا لصالح الأقلية الميسورة (٣١) .

يضاف الى ذلك تغير سياسة السلطة تجاه الإسكان في عقد السبعينات ، فبعد أن كانت الدولة هي الآلة الوحيدة المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر في الحقبة الناصرية ، فإنه في الحقبة الساداتية أطلق العنان الى قوى السوق والعرض والطلب ، أي تحولت قضية الإسكان الى سلعة كان محصلتها النهائية خروج القاعدة العريضة من السكان من سوق الإسكان ، خاصة مع انتشار عمارات التليك كنوع من الاستثمار السريع العائد وانتشار ظاهرة المساكن المفروشة والخلوات (٣٢) .

وهكذا يصح القول بأن فترة حكم الرئيس الراحل انور السادات قد انسجت بظاهرة التهر الاجتماعي .

## هوامش الفصل الخامس

- (١) أنكر نفسه في : الفصحى المصرية ١٠٨٥ - ١٩٧١ ، مصدر سابق ، ص ٢٥٥ - ٢٩١ .
- (٢) أنكر نفسه : الجريدة الرسمية ، العدد ١٩٨٥/٢٧/٢٦ .
- (٣) د . محمد سعيد الجوادى ، متفرع سابق ، ص ٧٢ - ١٠٩ .
- (٤) الجريدة الرسمية ، العدد ١٩٧٢/٦/٢٨ .
- (٥) الجريدة الرسمية ، العدد ١٧/٤/٢٦ (١٩٧٦) .
- (٦) د . أكرم بدر الدين ، تطور المؤسسات السياسية ، في : د . هلال الدين هلال وآخرون ، تجربة الديمقراطية في مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ ( القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢ ) ص ٧١ .
- (٧) د . محمد السيد أبو مكيوم ، صنع القرار السياسى في الحقبة الساداتية ، بحث مقدم إلى المؤتمر المستوى الأول للبحوث السياسية في مصر الذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، القاهرة ٥ - ٩ ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٦ - ٨ .
- (٨) د . أبالى فتوفى ، التطور السياسى في مصر ومنع السياسات العنصرية - دراسة تطبيقية للسياسة الاقتصادية ، في : د . هلال الدين هلال (محرر) التطور الديمقراطي في مصر - قضايا ومناقشات ( القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٦ ) ص ٨٩ - ٩٠ .
- (٩) د . هلال الدين هلال ، المشكلة السياسية في مصر والتحول الى تعدد الاحزاب ، في : د . هلال الدين هلال وآخرون ، تجربة الديمقراطية في مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، مصدر سابق ، ص ٣٣ - ٣٦ .

- (١٠) الجريدة الرسمية ، العدد ٢٩ تابع ١ ( ١٩٨١/٧/٢٣ ) .
- (١١) محضر اجتماع مجلس نغلة المحلين فى ١٩٨٠/٢/٢٦ .
- (١٢) الشعب ١٨/٤/١٩٨٠ ، ص ١ ، د . وحيد رلكت ، الحريت ومساة  
المحلين فى مومسها الحالى ، الشعب ٢٥/٤/١٩٨٠ ، ص ١٢ .
- (١٣) انظر رد الحواجة على هذه الاتهامات فى : الأحرار ١٩٨٠/٧/٢٠ .
- (١٤) الشعب ١٩٨٦/٦/٣٠ .
- (١٥) الأهرام ١٩٨١/٦/٢٧ .
- (١٦) الأهرام ١٩٨١/٦/٢٨ .
- (١٧) الأهرام ١٩٨١/٧/١٤ .
- (١٨) نص التقرير فى : الأهرام ١٩٨١/٧/٢٢ .
- (١٩) نفس المصدر .
- (٢٠) الوقائع المصرية ، العدد ١٧١ مكر ( ١٩٨١/٧/١٤ ) .
- (٢١) انظر : محمد رشاد نبيه المحلى ، مذكرة بالظمن فى عدم دستورية  
ون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، مكتوبة على الآلة الكتابة ، ص ١ - ٢ .
- (٢٢) نفس المصدر .
- (٢٣) نفس المصدر .
- (٢٤) انظر تفصيل لذلك فى : المحكمة الدستورية العليا - هيئة المفوضين :  
فى الدعوى الدستورية رقم ٤٧ لسنة ٣ ق المرفوعة من الاستاذ أحمد الخواجة  
فى وآخرين ضد السيد رئيس الجمهورية بصلته والسيد رئيس مجلس الشعب  
و السيد وزير العدل بصلته ( القاهرة : دار القضاء العالى ، مسبوته  
١ ) مكتوبة على الآلة الكتابة ، ص ٢٩ - ٤٢ .
- (٢٥) النص الكامل للحكم فى : الجريدة الرسمية ، العدد ٢٥ ( ١٩٨١/٧/٢٣ ) .
- (٢٦) انظر نصوص القرارات الجمهورية من رقم ٤٨٩ الى رقم ٤٩٥ لسنة  
فى : الجريدة الرسمية ، العدد ٣٦ تابع ( ١٩٨١/٩/٣ ) .
- (٢٧) د . كريم كريم ، توزيع الدخل والدعم ، فى ا د . جودة عبد الخالق  
ر ( الانتاح - الجنور والحصاد والمستقبل ) القاهرة : المركز العربى للبحث  
ر ، ١٩٨٢ ( ص ٣٢٧ - ٣٢٨ ) .

- (٢٨) د . رمزي زكي ، التفنن واحوال كاسبى الاجور ، لى : د . جودة  
عبد الخالق ( محرر ) ، مصدر سابق ، ص ٣٧٦ - ٣٧٩ .
- (٢٩) أمينة أحمد عز الدين عبد الله ، التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل  
فى مصر فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٨ ، رسالة دكتوراه فى الاقتصاد ( جامعة  
القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٣ ، ص ١٩٧ .
- (٣٠) نفس المصدر ، ص ٢١٤ .
- (٣١) نقلا عن : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح  
الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠ ( القاهرة ١٩٨٥ ) ص ٢٣٢ .
- (٣٢) نفس المصدر ، ص ٢٢٨

الفصل السادس

---

السمات العامة لموقف السلطة السياسية  
من قضية الديمقراطية

( ١٩٨١ - ١٨٠٥ )



يتناول هذا الفصل الخصائص والاتجاهات العامة لموقف السلطة السياسية من قضية الديمقراطية منذ عام ١٨٠٥ حتى أكتوبر (١٩٨١) ، وبتلخص فيما يلي :

#### أولا - من الفلحية الدستورية :

يلاحظ ان عام ١٩٢٣ يمثل نقطة تحول في الموقف الدستوري للسلطة السياسية تجاه مبادئ الديمقراطية ، حيث حرصت السلطة السياسية منذ ذلك العام على تضمين الدساتير العديد من مبادئ الديمقراطية ، وان اختلف السلوك الفعلي للسلطة السياسية في معظم الفترات كثيرا عما تضمنته هذه النصوص . وبمقارنة مختلف الدساتير التي صدرت منذ عام ١٩٢٣ يتضح أن دستور سبتمبر ١٩٧١ يعتبر خطوة متقدمة على طريق الضمانات الدستورية للديمقراطية ، ويمكن ابراز أهم معالم هذا التطور باستعراض النصوص الدستورية حول مقومات مفهوم الديمقراطية السابق ايرادها في المقدمة ، سواء الديمقراطية السياسية المتثلة في قيم الحرية ( الحريات المدنية والسياسية ومشاركة أغلبية المواطنين في صنع السياسة العامة للدولة وقراراتها ) ، والعدالة القانونية والقضائية ( المساواة أمام القانون واستقلال القضاء ) ، لول الديمقراطية الاجتماعية وجوهرها تحقيق العدالة الاجتماعية ( العدالة في توزيع الدخل القومي وتضييق الهوة بين الطبقات ومنهان حد أدنى من مستوى معيشي لائق لأفراد الشعب ) .

## ١ - الديمقراطية السياسية :

### ( ١ ) الحريات المدنية :

بشأن الحريات المدنية نص دستوراً ١٩٢٣ و ١٩٣٠ على أن الحرية الشخصية مكتولة ( م ٤ ) ، وحرية الاعتقاد مطلقة ( م ١٢ ) ، ولا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون ( م ٥ ) ، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقابه إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها ( م ٦ ) ، ولا يجوز أبعاد مصرى من الديار المصرية ولا يجوز أن يحظر علم مصرى الاقامة فى جهة ما ولا أن يلزم الاقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون ( م ٧ ) ، وللبنازل حرمة ، فلا يجوز دخولها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ( م ٨ ) .

أما الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ فالتصريح فى مجال الحريات المدنية على النص على أن الحرية الشخصية مكتولة فى حدود القانون وللبنازل حرمة وفق أحكام القانون ( م ٣ ) ، كما نص على أن حرية العقيدة مطلقة ( م ٤ ) .

وجاء دستور ١٩٥٦ لينص على أن تكفل الدولة الحرية والأمن والطبائنة لجميع المصريين ( م ٦ ) ، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها ( م ٣٢ ) ، ولا يجوز القبض على أحد أو حبسه إلا وفق أحكام القانون ( م ٣٤ ) ، ويحظر إيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً ( م ٣٧ ) ، ولا يجوز أبعاد مصرى عن الأراضى المصرية أو منعه من العودة إليها ( م ٣٨ ) ، ولا يجوز أن تحظر على مصرى الاقامة فى جهة ولا أن يلزم بالاقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال



المبينة فى القانون (م٣٩) ، وللمنازل حرمة فلا يجوز مراقبتها ولا دخولها الا فى الاحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه (م٤١) ، وحرية المراسلة وسريتها مكفولتان فى حدود القانون (م٤٢) وحرية الاعتقاد مطلقة (م٤٣) .

اما دستور ١٩٥٨ فقد اكد على ان الحريات العامة مكفولة فى حدود القانون (م١٠) ، وأنه لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا عقاب الا على الاعمال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها (م٨) .

وجاء دستور ١٩٦٤ لينص على انه لا يجوز القبض على أحد أو حبسه الا وفق احكام القانون (م٢٧) ، ولا يجوز ابعاد مصرى عن البلاد او منعه من العودة اليها (م٣٠) ، ولا يجوز أن تحظر على مصرى الإقامة فى جهة ولا أن يلزم بالإقامة فى مكان الا فى الاحوال المبينة فى القانون (م٣١) ، وللمنازل حرمة فلا يجوز دخولها الا فى الاحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه (م٣٣) ، وحرية الاعتقاد مطلقة (م٣٤) .

اما دستور ١٩٧١ فقد جاء اشمل هذه الدساتير حيث نص على أن الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لاحكام القانون (٤١) ، وكل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقييد حريته بأى قيد يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولا يجوز ايذاؤه بنيا أو معنويا ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون ، وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن

تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهتد ولا يعول عليه (٤٢م) ، ولا يجوز إجراء أى تجربة طبية أو علمية على أى إنسان بغير رضائه الحر (٤٣م) ، وللمساكن حرمة ، فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون (٤٤م) ، ولحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون ، والمراسلات البريدية والبرقية والمخابرات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، وسريتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولدة محدودة وفقا لأحكام القانون (٤٥م) ، وتكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية (٤٦م) ، ولا يجوز إبعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها (٥١م) ، ولا يجوز أن تحظر على أى مواطن الإقامة فى جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون (٥٠م) ، على أن أهم النصوص الخاصة بحماية الحرية الشخصية هو نص المادة ٥٧ اطفى جاء بها أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقدم ، وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء (٥٧م) .

#### (ب) الحريات السياسية :

بصدد الحريات السياسية نص دستوراً ١٩٤٣ و ١٩٣٠ على أن حرية الرأى مكتولة ولكل إنسان الاعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون (١٤م) ، والصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة ، وأصدار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى

(م ١٥) ، وللمصريين حق تكوين الجمعيات وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون (م ٢١) .

أما الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٣ فاحتوى بالنص فقط على أن حرية الرأي مكفولة في حدود القانون (م ٣) .

وجاء دستور ١٩٥٦ لينص على أن حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ، ولكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك في حدود القانون (م ٤٤) ، وحرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا لمصالح الشعب وفي حدود القانون (٤٥) ، وللمصريين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون (م ٤٧) ، وانشاء النقابات حق مكفول ، وللنقابات شخصية اعتبارية وذلك على الوجه المبين في القانون (٥٥) ، والانتخاب حق للمصريين على الوجه المبين في القانون ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم (٦١) .

أما دستور ١٩٥٨ فقد اكد بالنص على أن الحريات العامة مكفولة في حدود القانون (١٠) .

وجاء دستور ١٩٦٤ مكررا في بابه الثالث نصوص المواد ٤٤ و ٤٥ و ٥٥ و ٦١ من دستور ١٩٥٦ السابق ذكرها ، ولكنه لم يتضمن حق تكوين الجمعيات .

أما دستور ١٩٧١ فقد جاء متقدما بكثير على الدساتير السابقة فقد نص على أن حرية الرأي مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني (م ٤٧) ، وحرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة ، والرقابة على الصحف محظورة وانذارها

أو وقفها أو الفاؤها بالطريق الإدارى محظور ، ويجوز استثناء  
فى حالة الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على المصحف  
والمطبوعات ووسائل الاعلام رقابة محدودة فى الأمور التى تتصل  
بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى ، وذلك كله وفقا للقانون  
(م ٤٨) ، وتكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والإبداع  
الادبى والفنى والثقافى وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق  
ذلك (م ٤٩) ، وللمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين  
فى القانون ، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام  
المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكرى (م ٥٥) ، وإنشاء النقابات  
والاتحادات على أساس ديمقراطى حق ككله القانون وتكون لها  
الشخصية الاعتبارية (م ٥٦) ، وللمواطن حق الانتخاب والترشيح  
وأبداء الراى فى الاستفتاء وفقا لأحكام القانون ، ومساهمته فى  
الحياة العامة واجب وطنى (م ٦٢) .

### (ج) المساواة أمام القانون واستقلال القضاء :

نص دستورا ١٩٢٣ و ١٩٣٠ على أن المصريين لدى القانون  
سواء ، وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية  
وفىما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم فى ذلك  
سبب الأصل أو اللغة أو الدين (م ٣) . وبشأن استقلال القضاء  
نص دستور ١٩٢٣ (م ١٢٤) ، ودستور ١٩٣٠ (م ١١٣) ، على أن  
القضاء مستقاون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون وليس  
لأية سلطة فى الحكومة التدخل فى القضايا .

أما الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٠ فبراير ١٩٥٣ فقد  
نص على أن المصريين لدى القانون سواء فيما لهم من حقوق وما  
عليهم من واجبات (م ٢) ، والقضاء مستقل لا سلطان عليه لغير  
القانون (م ٧) .

وجاء دستور ١٩٥٦ لينص على أن المصريين لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة (م ٣١) ، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة (م ١٧٥) . وقد تكررت هاتان المادتان في دستور ١٩٥٨ (م ٧ وم ٥٩ على التوالي) ، وفي دستور ١٩٦٤ (م ٢٤ وم ١٥٢ على التوالي) .

أما دستور ١٩٧١ فبالإضافة إلى تكراره للمادتين السابقتين (م ٤٠ وم ١٦٦) فإنه نص على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة (م ٦٤) ، وتخضع الدولة للقانون ، واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات (م ٦٥) ، والسلطة القضائية مستقلة ، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفقا للقانون (م ١٦٥) ، ويكون الامتناع عن تنفيذ أحكام المحاكم أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين الصوميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون ، وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة (م ٧٢) .

## ٢ - الديمقراطية الاجتماعية :

كان دستور ١٩٥٦ أول دستور يصدر في مصر يتضمن نصوصا خاصة بالديمقراطية الاجتماعية ، حيث نص على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المصريين (م ٦) ، وتعمل الدولة على أن تيسر للمواطنين جميعا مستوى لائقا من المعيشة أساسه تهيئة الغذاء والسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية (م ١٧) ، وتكفل الدولة — وفقا للقانون — دعم الأسرة وحماية

الأمومة والطفولة ( م ١٨ ) ، وتيسر الدولة للمرأة التوفيق بين  
 لميلها في المجتمع وواجباتها في الأسرة (م١٩) ، وتحصى الدولة  
 النشر من الاستغلال وتقيه الاهمال الادبى والجسمانى والروحى  
 (م٢٠) ، وللمصريين الحق في المعونة في حالة الشيفوخة وفي  
 حالة المرض أو العجز عن العمل ، وتكفل الدولة خدمات التأمين  
 الاجتماعى والمعونة الاجتماعية والصحة العامة وتوسمها تدريجا  
 (م٢١) ، والعدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة  
 (م٢٢) ، وينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها  
 مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى  
 المعيشة (م٢٣) ، والنشاط الاقتصادى الخاص حر على الا يضر  
 بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس أو يعتدى على حريتهم أو  
 كرامتهم (م٢٤) ، ويستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القومى ،  
 ولا يجوز أن يتعارض في طرق استخدامه مع الخبر العام للشعب  
 (م٢٥) ، والتعليم حق للمصريين جديدا تكله الدولة بإنشاء مختلف  
 أنواع المدارس والمؤسسات الثقافية والترفيهية والتوسع فيها  
 تدريجا ، وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدنى والعقلى  
 والخلقى (م٢٦) ، والتعليم في مرحلته الأولى اجبارى وبالمجان في  
 مدارس الدولة (م٢٧) وللمصريين حق العمل وتعنى الدولة بتوفيره  
 (م٢٨) ، وتكفل الدولة للمصريين معاملة عادلة بحسب ما يؤدونه  
 من أعمال ويحدد ساعات العمل وتقدير الأجور والتأمين ضد  
 الاخطار وتنظيم حق الراحة والاجازات ( م٢٩) ، وينظم القانون  
 العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال على أسس اقتصادية مع  
 مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية (م٣٠) .

أما دستور ١٩٥٨ فقد اكتفى بالنص على أن ينظم الاقتصاد  
 القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية  
 وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة (م٤٠) ، والعدالة  
 أساس الضرائب والتكاليف العامة (م٤١) .

وجاء دستور ١٩٦٤ لينص على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المصريين (م٨) ، والأساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي الذي يحظر أى شكل من أشكال الاستغلال بما ضمن بناء المجتمع الاشتراكي بدمائيه من الكفاية والعدل (م٩) ، وتكفل الدولة - وفقا للقانون - دعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة (م١٩) ، وتكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى ، وللمصريين الحق فى المعونة فى حالة الشيخوخة وفى حالة المرض أو العجز عن العمل أو البطالة (م٢٠) ، والتعليم حق للمصريين جميعا تكفله الدولة بأنشاء مختلف أنواع المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربية والتوسع فيها ، وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدنى والعقلى والخلقى (م٢٨) ، وتكفل الدولة للمصريين معاملة عادلة بحسب ما يؤدونه من أعمال ، وتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور ، والتأمين الاجتماعى والتأمين الصحى والتأمين ضد البطالة وتنظيم حق الراحة والإجازات (م٤٠) ، والرعاية الصحية حق للمصريين جميعا تكفله الدولة بأنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها (م٤٢) .

أما دستور ١٩٧١ فقد نص على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين (م٨) ، وينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل وربط الأجر بالانتاج وضمان حد أدنى للأجور ووضع حد أعلى يكفل تقريبه الفروق بين الدخل (م٢٣) ، وينظم القانون أداء الملكية الخاصة لوظيفتها الاجتماعية دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب (م٢٢) ، ويقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية (م٢٨) ، وتكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة ، وترعى النشء والشباب وتوفى

لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم (م. ١٠) ، وتكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومسؤولياتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال باحكام الشريعة الاسلامية (م. ١١) ، ولا يجوز فرض اى عمل جبرا على المواطنين الا بمقتضى قانون ولاداء خدمة عامة وبمقابل عادل (م. ١٢) ، وتكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في سر وانتظام رفعا لمستواها (م. ١٦) ، وتكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومماثلات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جيبعا وذلك وفقا للقانون (م. ١٧) ، والتعليم حق تكفله الدولة وهو الزامى في المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالتزام الى مراحل اخرى (م. ١٨) ، والتعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحل المخططة (م. ٢٠) .

## ثانيا - من الناحية السلوكية :

١ - يلاحظ أن رئيس الدولة ابا كانت الصفة التي يجعلها ( وال أو خديو أو سلطان أو ملك أو رئيس جمهورية ) أمثلك ويمارس دائما سلطات واسعة في النظام السياسي المصري أكثر من اى مؤسسة أخرى باستثناء المرحلة الانتقالية ( ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ) التي سطر فيها مجلس قيادة الثورة على مقاليد الأمور ، اى أن قيمة المشاركة - وهى أحد عناصر مفهوم الديمقراطية كما ذكرنا في مقدمة هذه الدراسة - كانت ممتدة الى حد كبير من الناحية العملية في النظام السياسي المصري حتى اكتوبر ١٩٨١ ، بمعنى أن السلطة السياسية لم تكن حريصة على تحقيق مشاركة شعبية واسعة في عملية صنع القرار والسياسة العامة للدولة ، بل أنها عملت على تغيب أغلبية الشعب عن العملية السياسية . وقد اتخذت عملية التغيب هذه



أكثر من أسلوب . فلم تبدأ السلطة السياسية في إنشاء مجلس نيابي الا منذ عام ١٨٦٦ ، وحتى عندما أنشأت المجلس النيابي لم تمنحه سلطات حقيقية ، وأنها قصرت دوره على ابداء المشورة فقط . وحينما منحت السلطة المجلس النيابي في دستور ١٩٢٣ سلطات كبيرة فانها عندما انتقلت الى مجال الممارسة استطاعت أن تجرد المجلس النيابي من سلطاته ، أما عن طريق انتهاك دستور ١٩٢٣ أو إلغاءه أو عن طريق حل مجلس النواب . وبينما يقضى منطلق الديمقراطية السياسية بأن نأخذ صاحب الاغلبية هو الذي يشكل الوزارة فانه بالرغم من أن حزب الوفد كان هو حزب الاغلبية فان استبداد الملك وحزب الاقلية لم تسمح له طوال الفترة ١٩٢٣ - ١٩٥٢ بتولي الحكم بفردية الا لمدة تقل عن ٨ سنوات . وبصفة عامة كانت اغلبية النخبة الحاكمة - وزراء ونواب وشيوخ - قبل عام ١٩٥٢ من طبقة كبار الملاك والبورجوازية الكبيرة التي اهتمت القضية الاجتماعية في برامجها وسياساتها وينطبق ذلك أيضا على حزب الوفد . ومن هنا كان طبيعيا أن تنفجر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على يد نخبة من ضباط القوات المسلحة ( الضباط الاحرار ) بزعماء جمال عبد الناصر . وإذا كان مقبولا من قادة الثورة أن يلغوا المشاركة الشعبية في صنع القرار والسياسة العامة للدولة في المرحلة الانتقالية ( ٢٢ يوليو ١٩٥٢ - ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ) فانه ليس مقبولا ولا يتفق مع الديمقراطية السياسية تخيير الشعب عن العملية السياسية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ، حيث كان المجلس النيابي أيما كان اسمه ( مجلس الأمة أو مجلس الشعب ) في عهد عبد الناصر والسادات مجلس تبرير لا مجلس تقرير (١) .

٢ - يلاحظ أن السلطة السياسية قد حالت في حالات كثيرة دون رقابة القضاء لتصرفاتها وذلك بأكثر من أسلوب . فالسلطة

القضائية المتخصصة لم تنشأ في مصر إلا عام ١٨٨٣ ، ولم تمنح حق ممارسة الرقابة على القرارات الإدارية إلا عام ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة ، ولم تمنح حق ممارسة الرقابة على دستورية القوانين إلا عام ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا التي عدل قانونها وتحول اسمها إلى المحكمة الدستورية العليا عام ١٩٧٩ . وقد كان انخطر انتهاكات السلطة السياسية لاستقلال القضاء هو إلغاء مجلس القضاء الأعلى ومذبحة القضاة ( فصل ١٨٩ من رجال القضاء ) عام ١٩٦٩ ، وقد ظل مجلس القضاء الأعلى ملغى طوال الحقبة الساداتية ولم يعد إلا في عهد الرئيس مبارك .

٣ - لجأت السلطة السياسية كثيرا إلى القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات وأهمها قانون الأحكام العرفية ( قانون الطوارئ ) . فقد فرضت حالة الأحكام العرفية للمرة الأولى في مصر في ٢ نوفمبر ١٩١٤ (٢) أثر نشوب الحرب العالمية الأولى ولم تلغ إلا في ٥ يوليو ١٩٢٣ (٣) . ثم أعلنت الأحكام العرفية للمرة الثانية في أول سبتمبر ١٩٣٩ (٤) أثر نشوب الحرب العالمية الثانية ، واستمرت قائمة حتى ٧ أكتوبر ١٩٤٥ (٥) . ثم أعلنت للمرة الثالثة في ١٥ مايو ١٩٤٨ (٦) أثر قيام حرب فلسطين ، واستمرت قائمة حتى ٢٠ أبريل ١٩٥٠ (٧) . وفي ٢٦ يناير ١٩٥٢ أثر اندلاع حريق القاهرة أعلنت الأحكام العرفية للمرة الرابعة (٨) ، واستمرت قائمة حتى ٢٠ يونيو ١٩٥٦ (٩) . ثم أعلنت الأحكام العرفية للمرة الخامسة في أول نوفمبر ١٩٥٦ (١٠) مع حدوث العدوان الثلاثي ، واستمرت قائمة حتى ٢٤ مارس ١٩٦٤ (١١) ، حين ألغيت ليعاد فرضها من جديد في ٥ يونيو ١٩٦٧ (١٢) . وقد ظلت حالة الطوارئ معلنة ولم يتم إلغاؤها إلا في ١٥ مايو ١٩٨٠ (١٣) . وبالرغم من هذا الإلغاء فإن السلطة السياسية لم تتورع عن اللجوء إلى الإجراءات القهرية وهي التي بلغت ذروتها بقرارات سبتمبر ١٩٨١ التي

تضمنت — من بين ما تضمنت — الزج بعدد ١٥٣٦ من رجال المعارضة في غياهب المعتقلات دون حكم قضائي أو حتى تحقيق .

٤ — شهدت مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ظاهرة التهر الاجتماعي ، التي يكفي للتليل عليها الإشارة الى انه في عام ١٩٥٢. قبل قيام الثورة كان ٥٠٪ من ملاك الاراضى الزراعية يملكون اراضى تبلغ نسبة مساحتها ٣٤٫٢٪ من جلة الاراضى بينما كان ٩٤٫٣٪ من الملاك لا يملكون الا ٤٫٥٪ من جملة الاراضى . كما كانت نسبة الاسر الريفية المعمة في ازدياد ، فبينما كانت ٢٤٪ عام ١٩٢٩ وصلت عام ١٩٣٩ الى ٢٨٪ ، وارتفعت عام ١٩٥٠ الى ٤٤٪ . وقد عملت السلطة السياسية بعد قيام ثورة يوليو على تحقيق الديمقراطية الاجتماعية عن طريق عدة اجراءات ، كان اهمها قوانين الاصلاح الزراعى التى صدر اولها في سبتمبر ١٩٥٢ وصدر آخرها عام ١٩٦٩ . الا انه بلفتاج سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ ظهرت بعض ملامح التهر الاجتماعى . ومن هنا كانت هذه القضية على رأس القضايا التى واجهها الرئيس مبارك .

## هوامش الفصل السادس

- (١) محمد صفى الدين خربوش ، التحولات الثورية فى النظام السياسى المصرى - رؤيه نقدية ، بحث مقدم الى المؤتمر المستوى الاول للبحوث السياسية فى مصر الذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، القاهرة ٩-٥ ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٢٨
- (٢) عبد الرحمن الراعى ، ثورة ١٩١٩ - تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢١ ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٥ ) ص ١٤ .
- (٣) عبد الرحمن الراعى ، فى اعقاب الثورة المصرية ، الجزء الاول ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ١٢٧ .
- (٤) الوقائع المصرية ، العدد ٩٠ ( ١٩٣٩/٩/٢ ) .
- (٥) الوقائع المصرية ، العدد ٤٥ مكر ب ( ١٩٤٥/١٠/٦ ) .
- (٦) الوقائع المصرية ، العدد ٥٠ ( ١٩٤٨/٥/١٤ ) .
- (٧) الوقائع المصرية ، العدد ٤١ ( ١٩٥٠/٤/٢٠ ) .
- (٨) الوقائع المصرية ، العدد ١٧ ( ١٩٥٢/١/٢٦ ) .
- (٩) الوقائع المصرية ، العدد ٤٨ مكر ب ( ١٩٥٦/٦/٢٠ ) .
- (١٠) النشرة التشريعية ( نوفمبر ١٩٥٦ ) ص ٣١٦٥ .
- (١١) الجريدة الرسمية ، العدد ٧٧ ( ١٩٦٤/٤/٢ ) .
- (١٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٦٢ مكر ( ١٩٦٧/٦/٥ ) .
- (١٣) الجريدة الرسمية ، العدد ٢٠ تابع ( ١٩٨٠/٥/١٥ ) .

\*\*\*

## **الفصل السابع**

---

### **مرحلة التحول الديمقراطي**

( ١٩٨١ - ١٩٨٧ )



رغم أن دستور ١٩٧١ المعدل عام ١٩٨٠ ما زال هو نفسه الاطار الدستوري للنظام السياسى المصرى ، فان الفترة الاولى للرئيس مبارك ( اكتوبر ١٩٨١ - اكتوبر ١٩٨٧ ) قد شهدت خطوات عديدة على طريق الديمقراطية على خلاف فترة حكم الرئيس السادات ، حتى أنه يصدق تسميتها بمرحلة التحول الديمقراطى . ويمكن ايجاز اهم معالم هذا التحول الديمقراطى فى الفترة الاولى للرئيس مبارك فيما يلى :

### **أولا — توافق رؤية الرئيس مبارك للديمقراطية مع مفهومها الحقيقى :**

يظهر التوافق بين رؤية الرئيس مبارك للديمقراطية مع مفهومها الحقيقى من متابعة بعض تصريحاته وخطبه . ففى مايو ١٩٨٣ قال الرئيس مبارك : « ان الديمقراطية لا تتحقق بحكم الفرد المطلق ، ولا تستقر بحكم الصفوة المميزة ، بل انها تولد وتتربع فى ظل المشاركة الجماعية من طريق المؤسسات الدستورية ، بحيث يكون لكل فرد موقعه ودوره فى توجيه أجهزة الحكم وتحديد مسار السياسات العامة ، فلا ينفرد أحد بالرأى مهما علا قدره وبلغ قدره ، لأن العظمة لله وحده . كما أن قضايا المجتمع المعاصر أصبحت من التعقيد والتشعب بحيث يتعين أن يتصدى لها المجتمع كله بعلمائه وخبرائه والمتخصصين فى شتى الفروع من أبنائه . ومن هنا كان حرصى على استشارة المؤسسات والخبراء قبل إصدار القرار ، والاعتماد برأى أى مواطن شريف لا يصدر من

الهوى ، ولا ينطلق من الغرض ، لأن القيادة فى عصرنا هذا لم تعد وحيا يوحى أو الهللا يهبط من السماء ، وإنما هى مسئولية وطنية ، ورسالة لها ضوابطها وأحكامها ، وهى أمانة قومية يشترك فى تحملها جميع أفراد الشعب بحكم انتمائهم للوطن المجدى ، وولائهم لترابه وراثته ومقدساته ، بغض النظر عن الخلافات المذهبية والفكرية ، لأن الخلود للوطن والوطن للجميع . وفى هذا الإطار باتى حرصى على استمرار الحوار باعتباره قاعدة وركيزة للعمل الوطنى ، لأن الحوار هو الوسيلة المثلى للتعبير عن تعدد الآراء وتنوع الاجتهادات» (١) . وفى نوفمبر ١٩٨٣ صرح الرئيس مبارك مجيبا عن سؤال حول مفهومه للديمقراطية قائلا : « الديمقراطية كما أراها هى تعدد الآراء وتعدد الأحزاب وحرية التعبير من الرأى فى إطار سيادة القانون » (٢) . وفى مارس ١٩٨٦ قال الرئيس مبارك أن « جوهر الديمقراطية هو الاحترام الحقيقى لحرية التعبير ، وفتح القنوات الشرعية أمام كافة المواطنين وارساء التقاليد الصحيحة لحياة سياسية تقوم على تعدد الأحزاب وتنوع الآراء وتفاعلها فى حوار قومى خلاق » (٣) .

هذا عن عنصر الحريات والمشاركة السياسية ، أما عن عنصر العدالة القانونية والقضائية فقد أعلن الرئيس مبارك فى أول يوم تولى فيه مسئولية الرئاسة فى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ « لا عصمة لأحد من سيف القانون القاطع الذى لا يفرق بين قوى وضعيف ، وبين غنى وفقير ، وبين قريب وبعيد . ولابد أن يشعر كل مواطن بأنه يستطيع أن يحصل على حقوقه دون وساطة أو شفاعة » (٤) . وفى ديسمبر ١٩٨٥ أكد الرئيس مبارك أنه « لا أحد فوق القانون ، لا أحد فوق المساواة ، لا أحد يستطيع أن يحمى نفسه ويحصنها ضد محاسبتها قانونيا » (٥) . وفى أبريل ١٩٨٦ أعلن أنه « إذا كانت الديمقراطية هى أولى ركائز الحكم فانه لا ديمقراطية بغير



عدالة ولا عدالة بغير ثنائون يعطى كل ذى حق حقه ، ويحدد لكل منا واجباته والتزاماته على أساس المساواة بين المواطنين وعدم تمييز فئة على أخرى مهما كانت من اسباب القوة « (٦) » .

إها عن انديمقراطية الاجتماعية وجوهرها قيمة العدالة الاجتماعية فقد أكد الرئيس مبارك عليها بقوله : « اننى اساند دائما محدودى الدخل وانحاز اليهم » (٧) . ومصل ذلك بقوله : « وبالنظرة العميقة الى جوهر العدل الاجتماعى فان علينا أن نشجع القادر ، وأن نعطي الرعاية والحماية لغير القادر ، ولا تغليب لطبقة على طبقة ، ولا تمييز لمواطن على مواطن الا بقدر ما يقدمه من جهد يثرى به المجتمع ويعطى ثمراته للجميع . وديمقراطية حياتنا تتيح لنا أن نفكر ونحاول أن نختار أحسن السبل وأسلمها لكي يتحقق العدل الاجتماعى بهذا المنطق الواضح السليم ، وهو سبيل قويم تحثنا عليه رسالات السماء ، ومن أجل ذلك تتحمل الدولة أعباء ضخمة فى توفير الغذاء والتعليم والصحة والفن والمواصلات والطاقة والاسكان وغيرها » (٨) . وأضاف الرئيس مبارك قائلا : « نحن لا نريد لمجتمعنا أن ينقسم الى فئتين : فئة غنية تحقق فائضا كبيرا عن حاجتها وتعيش فى عزلة عن هموم المجتمع والأمة ، وفئة فقيرة هى الغالبية لا تجد ما يسد حاجتها وتشعر بأن المجتمع القادر قد انعزل عن همومها وآلامها . أن مجتمعنا يرحب بكل من يعمل ويكسب ويحقق الفائض الكبير مادام يؤدي حق الدولة عليه بالأمثلة ، ومادام يفتح مجال العمل أمام الأيدى الطاهرة ، ومادام ينتج لبلاده ما يحقق أهدافها . مثل هذا المواطن نشجعه ونيسر له آفاق التوسع فى العمل والانتاج ونرجو له المزيد . ولكننا فى نفس الوقت مطلوبون بأن نوغر مطالب العيش الكريم لكل أسرة على أرض مصر ، وهذا يتحقق بإيمان جماعى بالتكامل والترابط بين أبناء المجتمع الواحد » (٩) .

## ثانيا - الرؤية المتوازنة للرئيس مبارك لاذاته ولزعماء مصر السابقين :

من مؤشرات التوجه الديمقراطي للرئيس مبارك هو نظريته المتوازنة لنفسه ، ولتاريخ مصر وزعمائها السابقين ، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي :

### ١ - رؤية الرئيس مبارك لاذاته :

على خلاف زعماء مصر السابقين ، يؤكد الرئيس مبارك كثيرا على طبيعته البشرية ، بمعنى أنه قابل للخطأ ، ومن ثم أهمية المشاركة الشعبية وأهمية الرأي الآخر لتجنب أو لتصحيح الأخطاء المحتملة . ففي يناير ١٩٨٢ أعلن الرئيس مبارك أنه بصفتة بشرا ستكون له ايجابيات وسلبيات ، وأنه لذلك يجب أن يسمع من يصحح له هذه السلبيات (١٠) . وأكد ذلك بقوله : « ان شاء الله نرى نهاية حكمي أيضا سيكون لى ايجابياتى وسلبياتى ، هذا أمر طبيعى لأننا بشر » (١١) .

### ٢ - رؤية الرئيس مبارك لتاريخ مصر وزعمائها :

كما يقول بحق الاستاذ السيد ياسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام فان الرئيس مبارك يمثل جيلا قادرا على التقويم الموضوعى للتجربة المصرية المعاصرة بكافة مهودها ، فلم يعرف منه التحيز لحقبة دون أخرى ، ولكنه دائما يؤكد ان الزعماء المصريين — كل من مهد — حاولوا بقدر طاقاتهم دفع مسيرة العمل الوطنى وأخطأوا وأصابوا كما تخطىء وتصيب أى قيادة سياسية فى أى بلد من البلاد (١٢) . ومن دلائل ذلك قول الرئيس مبارك عام ١٩٨٢ : « سبقنى زعيمان كبيران لهما عيوبهما ،

لكن لهما ايجابياتهما الضخمة . وقد عملا الكثير لصالح بلدهم  
ولصالح أمتهن وللعالم أجمع . فكل زعيم له ايجابياته وله سلبياته ،  
وكل شخص له فى حياته ، فى عمله ، فى بيته ، فى جيمسج  
تصرناته ، فى اكله ، له ايجابياته وسلبياته . أما أنا فاستفيد من  
ايجابيات الزعيمين ، وأحمل الراية الى الامام ، واحاول ان اصحح  
من السلبيات التى حدثت «(١٣) .

### ثالثا - احترام الرئيس مبارك وتقديره لدور المعارضة واطلاقه حرية التعبير :

لا يستطيع أى مراقب للحياة السياسية فى مصر منذ تولى  
الرئيس مبارك مسئولية رئاسة الجمهورية فى ١٤ أكتوبر ١٩٨١  
أن يشكك فى حقيقة احترام الرئيس مبارك وتقديره لدور المعارضة  
واطلاقه لحرية التعبير . فعلى مستوى الخطاب السياسى ظلت  
خطب وتصريحات الرئيس مبارك من الكلمات التى أسرف الرئيس  
الراحل أنور السادات فى استخدامها لوصف المعارضة مثل كلمات  
العمالة والخيانة والحقد ، بل أكد الرئيس مبارك كثيرا على  
الانتماء الوطنى لرجال المعارضة ، وعلى ضرورة وجود معارضة  
قوية وفعالة .

فى يناير ١٩٨٢ أوضح الرئيس مبارك أن اشتراك المعارضة  
فى القرارات القومية مسئولية وطنية من أجل مصر ، وأن  
المعارضين مصريون قبل أن يكونوا معارضين ، وأنه يطلب مساعدة  
كل مواطن براهه وفكره من أجل صالح السواد الأعظم من  
الشعب (١٤) . وقال : « أنا لا أريد فقط أن يتحرك الحزب الوطنى ،  
يهينى جدا ولصالح البلد أن تتحرك أحزاب المعارضة وتوضح  
الآخطاء وتعلن وجهة نظرها » (١٥) . وأضاف : « أعتقد أن جميع  
المعارضين فى مصر مصريون حريصون جدا على المصلحة العليا

بلدهم ، ولذا انا قررت أن تكون جميع النقاط أو المشاكل القومية موضع بحث مع أحزاب المعارضة حتى تصل من هذه المباحثات أو هذه المناقشات الى أسلوب أهل لحل مشكلتنا تتبناه جميع الأحزاب « (١٦) . وفى عام ١٩٨٣ أكد الرئيس مبارك « أننا لا نضيق بالنقد البناء أو المعالجة الهادئة للأمور ، فنحن جميعا شركاء فى الوطن ، لا يحتكر الاخلاص له فرد بذاته ، ولا تدعى الولاء له جماعة بعينها ، فالوطن كما قلت سابقا للجميع حكومة ومعارضة ، قيادات وجماهير . وقد آليت على نفسى منذ جلئى شعبنا العظيم شرف المسئولية منذ البداية ألا يكون هناك حجر على رأى ، ولا مصادرة لفكر ، ولا تفرقة بين مواطن وآخر ، ولا تمييز بين مؤيد ومعارض ، لأننا اخترنا الطريق الديمقراطى القويم ولن نحيد عنه مهما كانت التجاوزات والسلبيات ، وانما يتكفل القانون العام بوضع الضوابط والحدود التى تضمن ألا يتحول الحق الى تعسف ، او تنقلب الحرية الى فوضى » (١٧) . وفى ديسمبر ١٩٨٥ قال الرئيس مبارك : « اننى احرص على لقاء زعماء المعارضة بين الحين والحين لنتناقش وانشرح لهم وجهة النظر فى اهم القضايا ، كما استمع الى وجهات نظرهم ، ولا افرض شيئا على أحد . كل واحد حر فى رأيه وتفكيره ووجهة نظره . ان أحزاب المعارضة هى أحزاب مصرية ، وتضم مواطنين مصريين ، ويهمهم الصالح العام كما يهمنى ، ولذلك غاننى اتشاور معهم ، مع أحزاب المعارضة ، ومع مستقلين عن الأحزاب ، ومع اطراف كثيرة ، واستمع الى مختلف الآراء ، حتى يأتى قرارى فى النهاية اقرب الى الواقع ومتفقا معه » (١٨) . وفى مارس ١٩٨٦ قال الرئيس مبارك : « أنا مؤمن بحرية التعبير ووجود الرأى والرأى الآخر ، واقدر الرأى المعارض . وبالفعل فان المعارضة قائمة فى مصر ، ووجود الآراء المعارضة امر حتمى ومطلوب ، وهذا مناخ طيب جدا ، وفيه نوع من الرقابة الذاتية » (١٩) .

ومن الناحية السلوكية ، يبرز احترام الرئيس مبارك للمعارضة أوضح ما يكون في عدة قرارات وسياسات . فقد أخرج الرئيس مبارك عن رجال المعارضة الذين اعتقلهم الرئيس السادات في سبتمبر ١٩٨١ وذلك في الشهور الأولى لتوليهِ مسؤولية الرئاسة ، بل حرص الرئيس مبارك على أن يستقبلهم جميعاً فور الإفراج عنهم في القصر الجمهوري ، وهو أمر له مغزى ودلالة ديمقراطية كبيرة . كما حرص الرئيس مبارك بعد ذلك على الاجتماع بزعهاء المعارضة لمناقشة القضايا المطروحة ، وقد بلغ عدد هذه الاجتماعات مع كل أو بعض زعماء المعارضة في السنوات الأربع الأولى لثلاثية عشر اجتماعاً (٢٠) . بالإضافة الى ذلك فتح الرئيس مبارك الباب واسعاً أمام حرية التعبير ، وعن هذا يقول التقرير الاستراتيجي العربي : « تكاد تجمع كافة القوى والتيارات السياسية في مصر على أن مصر أخفّت تتمتع في ظل حكم الرئيس مبارك بدرجة من حرية التعبير ربما لم تشهدها الا قليلاً في تاريخها المعاصر . وتم ممارسة حرية التعبير من خلال الصحافة بالدرجة الأولى ، ثم من خلال الممارسات العلنية المشروعة للأحزاب القائمة » (٢١) .

#### **رابعاً - تصاعد دور مجلس الشعب في العملية السياسية :**

طُرأت في الفترة الأولى للرئيس مبارك بعض التعديلات على نظام تكوين وانتخاب مجلس الشعب وذلك بهدف تدعيم الدور السياسي للأحزاب وترشيد عملية الترشيح لعضوية المجلس بما يؤدي إلى توسيع النورس أمام قوى الكنهات والخبرات للوصول الى مقاعد المجلس النيابي بما يقوى دوره في العملية السياسية .

وقد كان أول هذه التعديلات هو اِحلال نظام الانتخاب بالقائمة محل نظام الانتخابات الفردي ، وذلك بإصدار القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ (٢٢) بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة

١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب . وبمقتضى هذا القانون عدلت المادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ليصبح نصها على النحو التالي : « مع عدم الإخلال بحكم المادة الحادية والعشرين من هذا القانون يتألف مجلس الشعب من أربعمائة وثمانية وأربعين عضواً ، يختارون بطريق الانتخاب المباشر السري العام ، ويجب أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين العمال والفلاحين . ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عدداً من الأعضاء لا يزيد على عشرة » . وعدل نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة ليصبح على النحو التالي : « تنقسم جمهورية مصر العربية إلى ثمان وأربعين دائرة انتخابية ، ويكون تحديد نطاق كل دائرة ومكوناتها وكذلك عدد الأعضاء الممثلين لها وفقاً للجدول المرافق لهذا القانون ويتعين أن تتضمن كل قائمة في الدوائر إحدى والثلاثين المبنية بالجدول المذكور عضواً من النساء بالإضافة إلى الأعضاء المقررين لها مع مراعاة نسبة العمال والفلاحين » . وعدل نص المادة السابعة عشرة ليصبح على النحو التالي : « ينتخب أعضاء مجلس الشعب طبقاً لنظام القوائم الحزبية بحيث يعطى لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها ، وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلاً على أكثر الأصوات . وعلى الجهة المختصة أن تلتزم في إعلان نتيجة الانتخاب بترتيب الأسماء طبقاً لورودها بقوائم الأحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة . ويلتزم الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات والتي يحق لها أن تمثل باستكمال نسبة العمال والفلاحين طبقاً للترتيب الوارد بها ، وذلك عن كل دائرة . ولا يمثل بالمجلس الحزب الذي لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية » . وعدل نص المادة الثامنة عشرة ليصبح كما يلي :

« إذا خلا مكان أحد الأعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته حل محله أحد الأعضاء الأصليين الذي لم يحل دوره في العضوية نتيجة عدد المقاعد التي حصلت عليها قائمته في الانتخاب ، فإذا لم يوجد أعضاء أصليون حل محل من انتهت عضويته العضو الاحتياطي ، وفي الحالتين يكون طول العضو بترتيب ورود اسمه في القائمة التي أنتخبت وبذات صفة سلفه . وتستمر مدة العضو الجديد حتى يستكمل مدة عضوية سلفه » . وقد أضاف القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ الى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ مادة جديدة برقم الخامسة مكرر نصها الآتي : « يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب .. بالقوائم الحزبية ، ويكون لكل حزب قائمة خاصة به ، ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحي حزب واحد ، ويحدد لكل قائمة رمز يصدر به قرار من وزير الداخلية ، ويجب أن تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا للعدد المطلوب انتخابه في الدائرة وعددا من الاحتياطيين مساويا له طبقا للجدول المرفق ، على أن يكون نصف المرشحين أصليا واحتياطيا على الأقل من العمال والفلاحين ، بحيث يراعى أن ترتب أسماء المرشحين بالقوائم المقدمة من الأحزاب بحيث تبدأ بمرشح من الفئات ثم مرشح من العمال أو الفلاحين أو العكس وهكذا بذات الترتيب . وعلى الناخب أن يبدى رأيه باختيار إحدى القوائم بأكملها دون إجراء أى تعديل فيها . وتبطل الأصوات التي تنتخب أكثر من قائمة أو مرشحين من أكثر من قائمة أو أن تكون مطلقة على شرط أو إذا أثبت الناخب رأيه على قائمة إشارة أو علامة أخرى تدل عليه ، كما تبطل الأصوات التي تعطى لأكثر من العدد الوارد بالقائمة أو لأقل من هذا العدد في غير الحالات المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة من هذا القانون » .

وبعد تطبيق نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية في انتخابات مجلس الشعب التي تمت في مايو ١٩٨٤ ، واتضح بعض السلبات لهذا النظام ، تم إصدار القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ في ديسمبر ١٩٨٦ (٢٣) ، متضمنا الجمع بين نظام الانتخاب الفردي ونظام الانتخاب بالقائمة الحزبية . وبمقتضى هذا القانون أصبح نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ كما يلي : « تقسم جمهورية مصر العربية الى ثمان وأربعين دائرة انتخابية ، ويكون تحديد نطاق كل دائرة ومكوناتها وكذلك عدد الأعضاء الممثلين لها وفقا للجدول المرافق لهذا القانون » ، كما نصت المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ على أن « تحذف من الجدول المرافق للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب عبارة « يضاف إليهم عضو من النساء » ، ويعدل عدد أعضاء الدوائر الانتخابية بإضافة عضو واحد الى العدد المحدد في كل دائرة من الدوائر الانتخابية الاحدى والثلاثين التي وردت في شأنها هذه العبارة : « وبمقتضى القانون الجديد عدلت المادة الخامسة مكرر من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ لتصبح كما يلي : « يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الجمع في كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردي ، بحيث يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردي ، ويكون انتخاب باقي الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية ، ويكون لكل حزب قائمة خاصة ، ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحى حزب واحد ، ويحدد لكل قائمة رمز يصدر به قرار من وزير الداخلية ، ويجب أن تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا لعدد الأعضاء الممثلين للدائرة طبقا للجدول المرافق ناقصا واجدا . كما يجب أن يكون



نصف المرشحين بكل قائمة حزبية على الأقل من العمال والفلاحين ، على أن يراعى اختلاف الصفة فى تتبع أسماء المرشحين بالقوائم . وعلى الناخب أن يبدى رأيه باختيار إحدى القوائم بأكملها دون إجراء أى تعديل فيها ، وتبطل الأصوات التى تنتخب أكثر من قائمة أو مرشحين من أكثر قائمة أو تكون معلقة على شرط أو إذا أثبت الناخب رأيه على قائمة غير التى سلمها اليه رئيس اللجنة أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو أية إشارة أو علامة تدل عليه . كما تبطل الأصوات التى تعطى لأكثر من العدد الوارد بالقائمة أو لأقل من هذا العدد فى غير الحالات المنصوص عليها فى المادة السادسة عشرة من هذا القانون . ويجرى التصويت لاختيار المرشح الفرد عن كل دائرة فى الوقت ذاته الذى يجرى فيه التصويت على القوائم الحزبية وذلك فى ورقة مستقلة . ويحدد لكل مرشح فرد رمز أو لون مستقل يصدر به قرار من وزير الداخلية ، وتبطل الأصوات التى تنتخب أكثر من مرشح واحد أو تكون معلقة على شرط ، أو إذا أثبت الناخب رأيه على ورقة غير التى سلمها اليه رئيس اللجنة أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو أية إشارة أو علامة أخرى تدل عليه ، كما نص القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ على تعديل نص الفقرة الأولى من المادة السابعة عشرة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ليصبح كما يلى : « يعلن انتخاب المرشح الفرد الذى حصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة فى دائرته الانتخابية أيا كانت صفته التى يرشح بها ، على الأقل الأصوات التى حصل عليها عن ٢٠ ٪ من مجموع الأصوات الصحيحة فى الدائرة ، والا أعيد الانتخاب بين المرشح الحاصل على أكثر الأصوات والمرشح التالى له فى عدد الأصوات ، وفى هذه الحالة يعلن فوز المرشح الحاصل على أكثر الأصوات . ويعلن انتخاب باقى الأعضاء المثلثين للدائرة الانتخابية طبقا لنظام القوائم الحزبية من طريق إعطاء كل قائمة حزبية عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة

التي حصلت عليها الى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين  
فى الدائرة التي حصلت عليها قوائم الأحزاب التي يحق لها أن  
تمثل طبقا لأحكام هذه المادة . وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على  
القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط  
الانتخابى للدائرة ، على أن تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالى  
الأصوات الزائدة والا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل  
على أكبر الأصوات على مستوى الجمهورية » . كما عدل نص  
المادة الثامنة عشرة ليكون كما يلى : « إذا خلا مكان أحد الأعضاء  
المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته يجرى انتخاب تكبيلى بذات  
الطريقة التي تم بها انتخاب العضو الذى خلا مكانه . وإذا كان  
العضو الذى خلا مكانه من بين المنتخبين بقائمة حزبية اقتصر  
حق الترشيح على الأحزاب الممثلة بالمجلس من طريق الانتخاب  
بالقوائم ، ويتمين فى جميع الأحوال مراعاة نسبة الخمسين فى  
المائة المقررة للعمال والفلاحين من كل دائرة على حدة . وتستمر  
مدة العضو الجديد حتى يستكمل مدة عضوية سلفه ، على أن  
يعلن فوز القائمة التي حصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة  
مضى كان المرشح لمقعد واحد ، والا طبق حكم المادة السابعة  
عشرة » . وقضى القانون ١٨٨ لسنة ١٩٨٩ أيضا بإضافة فقرة  
ثانية الى المادتين الثانية عشرة والخامسة عشرة من القانون رقم  
٣٨ لسنة ١٩٧٢ ، بالنسبة للفقرة الثانية المضافة الى المادة  
الثانية عشرة جاء بها : « كما لا يجوز لأحد أن يرشح نفسه فى  
قائمة انتخابية حزبية وللا انتخاب الفردى فى ذات الدائرة الانتخابية  
أو لبة دائرة أخرى . فإذا ما جمع أحد بين الترشيحين اعتبر مرشحا

للانتخاب الفردى ، وفى هذه الحالة يكون للأحزاب أن تستكمل العدد المقرر للقائمة خلال الأيام الثلاثة التالية لعقل بلب الترشيح » .  
أما الفقرة الثانية المضاممة الى المادة الخامسة عشرة منقضا :  
« واذا لم يقدم للانتخاب الفردى فى الدائرة الانتخابية أكثر من مرشح واحد أعلن فوزه بالتزكية » .

وقد أجريت فى الفقرة الأولى للرئيس مبارك عملياتان انتخابيتان لمجلس الشعب . فبعد أن اكمل المجلس المنتخب عام ١٩٧٩ مدته الدستورية وهى خمس سنوات عام ١٩٨٤ ، أجريت فى مايو من ذلك العام انتخابات جديدة طبقا لنظام القوائم الحزبية . وقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز الحزب الوطنى الديمقراطى بأغلبية ساحقة ، وفوز حزب الوفد الذى ضمت قوائمه بعض المثليين للتيار الإسلامى بـ ٥٧ مقعدا . وقد كان من بين من عينوا أعضاء فى المجلس بقرار من الرئيس مبارك أربعة أعضاء من حزب العمل الاشتراكى من بينهم رئيس الحزب ، وإيضا د . ميلاد حنا الذى كان عضوا فى حزب التجمع وإن كانت عضويته فى الحزب قد جمدت نتيجة لذلك . وقد مارس مجلس الشعب بعد هذه الانتخابات نشاطا مكثفا سواء على الجانب التشريعى أو الجانب الرقابى . وكان الناتج السياسى لهذا النشاط أن استطاع المجلس أن يلعب دور بؤرة النشاط السياسى (٢٤) .

وبعد صدور القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ الذى تضمن الجبيع بين نظام الانتخاب الفردى ونظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ، وبعد موافقة الشعب على حل مجلس الشعب فى الاستفتاء الذى تم فى ١٢ فبراير ١٩٨٧ ، تم حل مجلس الشعب بالقرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ الصادر فى ١٤ فبراير ١٩٨٧ (٢٥) . وقد أجريت انتخابات جديدة للمجلس فى أبريل ١٩٨٧

أسفرت عن فوز الحزب الوطنى الديمقراطى بأغلبية ٣٤٨ مقعدا ، وحصول قائمة التحالف المكون من حزبى العمل والأحرار و «الأخوان المسلمين» على ٦٠ مقعدا ، وحصول حزب الوفد على ٢٥ مقعدا ، بالإضافة الى فوز ٥ مستقلين .

ويستطيع أى مراقب أن يلاحظ الدور المتصاعد لمجلس الشعب فى العملية السياسية ، خاصة فى ظل رحابة صدر وحكمة وحكمة رئيس المجلس الأستاذ الدكتور رفعت المحجوب . ويزيد من هذا الدور كون رئيس المجلس عضوا فى المجموعة السياسية التى يحرص الرئيس مبارك على استشارتها فى القضايا المهمة .

#### خامسا — تدعيم الرئيس مبارك لاستقلال القضاء :

من الاتجازات المهمة التى حققها الرئيس مبارك على طريق الديمقراطية تدعيمه لاستقلال القضاء حتى يتمكن من القيام بدوره على خير وجه فى تحقيق العدالة وسيادة القانون .

ومن أهم ما تم فى هذا المجال فى الفترة الأولى للرئيس مبارك إصدار قانونين فى غاية الأهمية . القانون الأول هو السلطة رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤ (٢٦) بشأن تعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . ان أهم ما فى هذا القانون الجديد الصادر عام ١٩٨٤ هو إلغاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذى أنشئ عام ١٩٦٩ بدلا من مجلس القضاء الأعلى الذى كان قائما قبل ذلك ، وإعادة مجلس القضاء الأعلى من جديد . فقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ على أن يحل مجلس القضاء الأعلى محل المجلس الأعلى للهيئات القضائية . وحول تشكيل مجلس القضاء الأعلى نص القانون على إضافة مادة جديدة الى القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة

١٩٧٢ برقم ٧٧ مكررا نصها : « يشكل مجلس القضاء الأعلى برئاسة رئيس محكمة النقض وبعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة ، والنائب العام ، وأقدم اثنين من نواب رئيس محكمة النقض ، وأقدم اثنين من رؤساء محاكم الاستئناف الأخرى . وعند خلو وظيفة رئيس محكمة النقض أو غيابه أو وجود منع لديه يحل محله في رئاسة المجلس أقدم نوابه ، وفي هذه الحالة ينضم إلى عضوية المجلس أقدم نواب رئيس محكمة النقض من غير العضوين المشار إليهما في الفقرة السابقة . وعند خلو وظيفة أحد أعضاء المجلس أو غيابه أو وجود مانع لديه ، يحل محل النائب العام أقدم نائب عام مساعد أو من يقوم مقامه ، ويحل محل رؤساء محاكم الاستئناف من يليهم في الأقدمية من رؤساء محاكم الاستئناف الأخرى ، ويحل محل نواب رئيس محكمة النقض من يليهم في الأقدمية من النواب » . وحول نظام اجتماعاته قضى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ باضافة المادة ٧٧ مكرر ٣ إلى القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ونصها : « يجتمع مجلس القضاء الأعلى بمحكمة النقض أو بوزارة العدل بدعوة من رئيسه أو يطلب من وزير العدل ، ولا يكون انعقاده صحيحا إلا بحضور خمسة من أعضائه على الأقل ، وتكون جميع مداوالاته سرية . وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين ، وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس » . وحول اختصاصات مجلس القضاء الأعلى قضى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ باضافة مادة جديدة برقم ٧٧ مكرر ٢ إلى القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ونصها : « يختص مجلس القضاء الأعلى بنظر كل ما يتعلق بتعيين وترقية ونقل وندب وإعارة رجال القضاء والنيابة العامة ، وكذلك سائر شئونهم على النحو المبين في هذا القانون . ويجب أخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة » .

بالاضافة الى اعادة<sup>١</sup> مجلس القضاء الأعلى الذي يعتبر

ضمانة مهمة لاستقلال القضاء على خلاف المجلس الاعلى للهيئات القضائية ، فان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ قد تضمن منح الحصانة للأغلبية الساحقة من رجال القضاء . فبينما كانت المادة ٦٧ من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على : « مستشارو محكمة النقض ومحكم الاستئناف والرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضااتها غير قابلين للعزل ، ولا ينقل مستشارو محكمة النقض الى وظائف اخرى الا برضايتهم » ، فان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ قد عدل نص هذه المادة ليصبح كما يلى : « رجال القضاء والنيابة العامة — عدا معاونى النيابة — غير قابلين للعزل ، ولا ينقل مستشارو محكمة النقض الى محاكم الاستئناف أو النيابة العامة الا برضايتهم » ، اى أن هذا القانون قد منح رجال النيابة العامة لأول مرة الحصانة عند العزل ، وان كان قد استثنى من ذلك معاونى النيابة ، وهذا الاستثناء هو أمر ضرورى ومنطقى نظرا لضرورة وجود فترة اختيار للمعينين حديثا فى النيابة العامة .

القانون الثانى الذى صدر فى الفترة الاولى للرئيس مبارك. وتضمن دعما لاستقلال القضاء هو القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ (٢٧) بتعديل بعض احكام القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة . ومن اهم ما تضمنه هذا القانون هو انشاء مجلس مستقل لمجلس الدولة بدلا من أن كان خاضعا للمجلس الاعلى للهيئات القضائية الذى كان يضم عناصر من السلطة التنفيذية . فقد نص القانون الجديد على اضافة مادة جديدة برقم ٦٨ مكرر ( ١ ) الى القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ونصها : « ينشأ بمجلس الدولة . مجلس خاص للشئون الادارية برئاسة رئيس مجلس الدولة وعضوية اقدم ستة من نواب رئيس المجلس ، وعند غياب احدهم أو وجود مانع لديه يحل محله الاقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس . ويختص هذا المجلس بالنظر فى تعيين أعضاء مجلس الدولة وتحديد اقدمياتهم وترقياتهم ونقبتهم ونديهم خارج المجلس واعارتهم والتظلمات المتصلة.

بذلك ، وكذلك سائر شئونهم على النحو المبين فى هذا القانون .  
ويجب اخذ رايه فى مشروعات القوانين المتصلة بمجلس الدولة .  
ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه ، وتكون جميع مداولاته  
سرية وتصدر القرارات بأغلبية أعضائه .

بالإضافة الى ذلك تضمن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ منع  
الحصانة ضد العزل للأغلبية المسلحة من أعضاء مجلس الدولة .  
فقد كانت المادة رقم ٩١ من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
تنص على أن « أعضاء مجلس الدولة من درجة نائب فما فوقها  
غير قابلين للعزل ، ويسرى بالنسبة الى هؤلاء سائر الضمانات  
التي يتمتع بها القضاة ، وتكون الهيئة الممثل منها مجلس التأديب  
هى الجهة المختصة فى كل ما يتصل بهذا الشأن . ومع ذلك اذا  
اتضح أن أحدهم فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة أو  
فقد أسباب الصلاحية لأدائها لغير الأسباب الصحية أحيل الى  
المعاش أو نقل الى وظيفة معادلة غير قضائية بقرار من رئيس  
الجمهورية بعد موافقة مجلس التأديب . أما من عدا هؤلاء من  
أعضاء المجلس فيكون فصلهم أو نقلهم الى وظائف معادلة غير  
قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الهيئة الممثل منها  
مجلس التأديب » . أما القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ فقد عدل  
نص هذه المادة ليصبح كما يلى : « أعضاء مجلس الدولة من درجة  
مذئوب فما فوقها غير قابلين للعزل . ويسرى بالنسبة لهؤلاء جميع  
الضمانات التي يتمتع بها رجال القضاء ، وتكون الهيئة الممثل  
مجلس التأديب هى الجهة المختصة فى كل ما يتصل بهذا  
الشأن » .

وهكذا شهدت انتمره الأولى للرئيس مبارك تدعيا قويا  
لاستقلال السلطة للقضائية ، وهو ما أسهم فى اتساع الدور

السياسى للقضاء من طريق اصدار عدة احكام لصالح التطور نحو الديمقراطية(٢٨) .

### **سادسا — الحرص على تحقيق الاستقرار السياسى اللازم لعملية التنمية :**

من السمات الاساسية للنظام السياسى المصرى فى عهد الرئيس مبارك هى الحرص على عدم اجراء التغيير فى المناصب التنفيذية الا فى اضيق الحدود وذلك لتحقيق الاستقرار اللازم لاتجاز عملية التنمية فى المجتمع(٢٩) . وقد تكاثرت على مصر فى الفترة الاولى للرئيس مبارك ست وزارات هى : وزارة الرئيس حسنى مبارك(٣٠) ( ١٩٨١/١٠/١٤ — ١٩٨٢/١/٣ ) ، ووزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الاولى(٣١) ( ١٩٨٢/١/٣ — ١٩٨٢/٨/٣١ ) ، ووزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الثانية(٣٢) ( ١٩٨٢/٨/٣١ — ١٩٨٢/١١/١٦ ) ، ووزارة كمال حسن على (٣٤) ( ١٩٨٢/٧/١٦ — ١٩٨٥/٩/٥ ) ، ووزارة الدكتور على لطفى(٣٥) ( ١٩٨٥/٩/٥ — ١٩٨٦/١١/١١ ) ، ووزارة الدكتور عاطف صفى الاولى(٣٦) ( ١٩٨٦/١١/١١ — ١٩٨٧/١٠/١٢ ) .

### **سابعا — احترام مبدأ الديمقراطية النيابية :**

من اوضح مظاهر احترام السلطة السياسية فى الفترة الاولى للرئيس مبارك لمبدأ الديمقراطية النيابية ما حدث بالنسبة لنقابة المحامين . فقد تم الغاء قانون حل المجلس المنتخب للنقابة وهو القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وذلك باصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . وحينما اعترض المحامون على بعض جوانب هذا القانون تمت الاستجابة لمطالبهم ، حيث اعد مشروع قانون جديد بتعديل بعض مواد القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بمشاركة



وموافقة المجلس المنتخب لنقلية المحامين ، بل حرص الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب على أن يحضر نقيب المحامين الجلسة التي تمت فيها مناقشة وإقرار التعديلات الجديدة ، وهي التي صدر بها القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ فى أكتوبر ١٩٨٤ (٣٧) . وقد تأكد هذا الحرص من قبل السلطة السياسية على احترام مبدأ الديمقراطية النيابية وذلك بالتزامها الحياد التام إزاء انتخابات نقيب وأعضاء مجلس نقابة المحامين التي أجريت عام ١٩٨٥ .

### ثامنا — السير عدة خطوات على طريق الديمقراطية الاجتماعية :

سارت مصر فى الفترة الأولى للرئيس مبارك عدة خطوات على طريق الديمقراطية الاجتماعية . من بين هذه الخطوات ترشيده الرئيس مبارك لسياسة الانفتاح الاقتصادى بما يجعل هذه السياسة تخدم قضية الانتاج فى المقام الأول ، الأمر الذى يساعد على توفير متطلبات أغلبية الشعب من السلع والخدمات وفرص العمل . ومن هذه الخطوات أيضا اهتمام الرئيس مبارك بمكافحة الآثار غير المشروع وذلك بتنشيط دور جهاز المدعى العام الاشتراكى ومحكمة القيم ومحكمة القبح العليا فى هذا الشأن . وقد جاء هذا التنشيط البارز فى إطار تبنى الرئيس مبارك لسياسات طهارة اليد وفزاحة الحكم وضرب الاستغلال ومحاربة الفساد فى كل موقع واخضاع الجميع لحكم القانون بلا أى تمييز ، ومن أهم القضايا التى برزت فى هذا الشأن قضية رشاد عثمان ، وقضية عصمت السادات ، وقضية توفيق عبد الحى ، وقضايا تجار العملة وغيرهم كثير (٣٨) .

من بين الخطوات أيضا على طريق الديمقراطية الاجتماعية زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكدرات الخاصة . فقد زيدت هذه المرتبات فى أبريل ١٩٨٤ بواقع ستين جنيها فى السنة بمقتضى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٤ (٣٩) . وفى يوليو

١٩٨٧ صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بمنح جميع العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم (٤٠) . وقد شملت هذه العلاوة أيضا أصحاب المعاشات وذلك بمقتضى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ (٤١) .

وهكذا شهرت مصر فى الفترة الأولى للرئيس عدة خطوات على طريق الديمقراطية . ولكن الطريق مازال طويلا، وشاقا وتمتوره العديد من العثرات والمشاكل . فإذا كان الرئيس مبارك ينتهج خطأ ديمقراطيا فإن أغلبية الشعب مازالت بعيدة عن الممارسة الديمقراطية فى حياتها اليومية بسبب العديد من المعوقات أهمها قسمة التثنية الأسرية والتعليمية ومشكلة الأمية ونمط الثقافة السائدة والتعقيدات البيروقراطية والأزمة الاقتصادية (٤٢) . ومن هنا فإن مستقبل الديمقراطية فى مصر مرهون بحل هذه المشاكل ، التى يقع العبء الأساسى فى مواجهتها على المواطنين قبل القيادة السياسية . وإذا كانت هذه الدراسة قد ركزت على دور السلطة السياسية تجاه قضية الديمقراطية باعتبارها المحور أو المحرك الأساسى للتوجه نحو أو ضد الديمقراطية فإن هذا لا يعنى إنكار أو التقليل من أهمية دور المواطنين فى دعم أو إعاقة توجهات السلطة السياسية .

ويعتقد الباحث أن أمام المواطن المصرى الآن فى عهد الرئيس مبارك فرصة تاريخية لممارسة حقوقه الديمقراطية ودعم التوجه الديمقراطى للسلطة السياسية بما يؤدى إلى أن تتغلغل الديمقراطية فى أعماق المجتمع . وهذه الفرصة التاريخية التى أوجدها الرئيس مبارك لم تتوافر من قبل وقد لا تتكرر من بعد .

## هوامش الفصل السابع

- (١) من خطبه في الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى ، الأهرام ١٩٨٢/٥/١٥ .
- (٢) من حديثه الى مجلة التضامن التي تصدر في لندن ، الأهرام ١٩٨٢/١١/٥ .
- (٣) من خطبه في الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى ، الأهرام ١٩٨٦/٢/١ .
- (٤) من بوبته الى مجلس الشعب ، الأهرام ١٩٨١/١٠/١٥ .
- (٥) من حديثه الى صحيفة الجيو ١٩٨٥/١٢/١٦ .
- (٦) من كلمته في مؤتمر العدالة ، الأهرام ١٩٨٦/٤/٢٠ .
- (٧) من حديثه الى صحيفة الرأي العام الكويتية ، الأهرام ١٩٨٦/٣/١١ .
- (٨) من خطبه في الاحتفال بعيد العمال ، الأهرام ١٩٨٦/٥/٢ .
- (٩) نفس المصدر .
- (١٠) انظر حديثه الى صحيفة الأخبار ١٩٨٢/١/٢٢ .
- (١١) من حديثه الى التلفزيون الإيطالي ، الأهرام ١٩٨٢/١/٢٨ .
- (١٢) السيد ياسين : التجربة المصرية المعاصرة - تطيل نقدي ، الأهرام ١٩٨٧/١١/١٣ من ٦ .
- (١٣) من حديثه الى التلفزيون الإيطالي ، الأهرام ١٩٨٢/١/٢٨ .
- (١٤) من حديثه الى صحيفة الأخبار ١٩٨٢/١/٢٣ .
- (١٥) نفس المصدر .
- (١٦) من حديثه الى التلفزيون الإيطالي ، الأهرام ١٩٨٢/١/٢٨ .

- (١٧) من خطابه في الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى ، الأهرام ١٩٨٢/١١/٦ .
- (١٨) من حديثه إلى صحيفة الحيو ١٩٨٥/١٢/١٦ .
- (١٩) من حديثه إلى صحيفة الرأي العام الكويتية ، الأهرام ١٩٨٦/٢/١١ .
- (٢٠) د . جهاد مودة ، استراتيجية الرئيس مبارك في التعامل مع المعارضة ١٩٨١ — ١٩٨٧ ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية في مصر الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة . القاهرة ٥ — ٩ ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٢٢ — ٢٠ .
- (٢١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦ ( القاهرة ، ١٩٨٧ ) ص ٣٦٢ .
- (٢٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢ ( ١٩٨٢/٨/١١ ) .
- (٢٣) الجريدة الرسمية ، العدد ٥٢ مكرر ( ١٩٨٦/١٢/٢١ ) .
- (٢٤) د . جهاد مودة ، مصدر سابق ، ص ٣٠ — ٣١ .
- (٢٥) الجريدة الرسمية ، العدد ٧ مكرر ( ١٩٨٧/٢/١٤ ) .
- (٢٦) الجريدة الرسمية ، العدد ١٣ مكرر ( ١٩٨٤/٣/٣١ ) .
- (٢٧) الجريدة الرسمية ، العدد ٢١ ( ١٩٨٤/٨/٢ ) .
- (٢٨) انظر في ذلك : جمال زهران ، الدور السياسي للقضاء المصري في عملية صنع القرار — دراسة في الحقبة الأولى للرئيس مبارك ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية في مصر الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة ، القاهرة ٥ — ٩ ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ١٧ — ٣٥ .
- (٢٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦ ، مصدر سابق ، ص ٣٦٢ .
- (٣٠) الجريدة الرسمية ، العدد ٤١ مكرر ( ١٩٨١/١٠/١٤ ) .
- (٣١) الجريدة الرسمية ، العدد ٥٣ مكرر ( ١٩٨٢/١/٤ ) .
- (٣٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٣٦ ( ١٩٨٢/١/٩ ) .
- (٣٣) تولى الدكتور مؤاد محيي الدين في ٥ يونيو ١٩٨٤ وصدر القرار الجمهوري رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٤ بتولي كمال حسن علي لقب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القيام بأعمال رئيس مجلس الوزراء بـالتبعية بالإضافة إلى عمله الجريدة الرسمية ، العدد ٢٤ ( ١٩٨٤/٦/٢٤ ) .

- (٣٤) الجريدة الرسمية : العدد ٢٠ ( ١٩٨٤/٧/٢٦ ) .
- (٣٥) الجريدة الرسمية ، العدد ٣٧ تلغ ( ١٩٨٥/٩/١٢ ) .
- (٣٦) الجريدة الرسمية ، العدد ٤٧ ( ١٩٨٦/١١/٢٠ ) .
- (٣٧) الجريدة الرسمية ، العدد ٤٢ ( ١٩٨٤/١٠/١٨ ) .
- (٣٨) جمال زهران ، مصدر سابق ، ص ١٩ — ٢٤ .
- (٣٩) الجريدة الرسمية ، العدد ١٥ ( ١٩٨٤/٤/١٢ ) .
- (٤٠) الجريدة الرسمية ، العدد ٢٧ مكرر و ( ١٩٨٧/٧/٦ ) .
- (٤١) نفس المصدر .

(٤٢) حول هذه المشاكل التي تعوق التطور السريع نحو الديمقراطية انظر : د . كمال المنوي ) ، الثقافة السياسية ولاة الديمقراطية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد ٨٠ ( أكتوبر ١٩٨٥ ) ص ٦٥ — ٧٨ ، د . السيد سلامة الخيمسي ، التعليم والمشاركة السياسية — رؤية تربوية نافذة للواقع المصري ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية في مصر الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة ، القاهرة ٥ — ٩ ديسمبر ١٩٨٧ ، انظر ايضاً دراسات كل من د . على الدين هلال و د . عبد المنعم سعيد في : د . على الدين هلال ( محرر ) التطور الديمقراطي في مصر — قضايا ومناقشات ( القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٦ ) ودراسات كل من د . على الدين هلال والسيد ياسين ود . سعد الدين ابراهيم ود . سمير مرعي وآخرون ، الديمقراطية في مصر — ريع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو ( القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٧ ) وايضاً : د . السيد عبد المطلب غانم ، تفسير دور البيروقراطية في النظام السياسي المصري نحو الاستبداد البيروقراطي ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية في مصر الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة ، القاهرة ٥ — ٩ ديسمبر ١٩٨٧ .



# الفهرس

## الصفحة

تقديم	٥
مقدمة	٧
الفصل الأول :	
مرحلة القهر السياسى والاجتماعى ( ١٨٠٥ —	
١٩٢٣ )	١١
أولاً : مؤسسات السلطة السياسية	١٣
١ — رئيس الدولة	١٤
٢ — المجلس النيابى	١٥
٣ — مجلس الوزراء	٢٧
ثانياً : السلطة السياسية وقضية الديمقراطية	٣٣
١ ) السلطة السياسية والديمقراطية السياسية	٣٣
٢ — السلطة السياسية والديمقراطية الاجتماعية	٣٥

## الفصل الثانى :

مرحلة الديمقراطية السياسية الشكلية والقهر	
اجتماعى ( ١٩٢٣ — ١٩٥٢ )	٤١
أولاً : مؤسسات السلطة السياسية	٤٣
١ — رئيس الدولة	٤٣

## الصفحة

- ٢ — مجلس الوزراء . . . . . ٤٧  
٣ — البرلمان . . . . . ٤٩  
ثانياً : السلطة السياسية وقضية الديمقراطية . . . ٥٥  
١ — السلطة السياسية والديمقراطية السياسية . ٥٥  
٢ — السلطة السياسية والديمقراطية الاجتماعية . ٦٢

## الفصل الثالث :

- المرحلة الانتقالية الثورية ( ١٩٥٢ — ١٩٥٦ ) . . ٦٩  
أولاً : مؤسسات السلطة السياسية . . . . . ٧١  
١ — رئيس الدولة . . . . . ٧١  
٢ — مجلس قيادة الثورة . . . . . ٧٤  
٣ — مجلس الوزراء . . . . . ٨٤  
ثانياً : السلطة السياسية وقضية الديمقراطية . . . ٨٨  
١ — السلطة السياسية والديمقراطية السياسية . ٨٨  
٢ — السلطة السياسية والديمقراطية الاجتماعية . ٩٩

## الفصل الرابع :

- مرحلة القهر السياسي والديمقراطية الاجتماعية  
( ١٩٥٦ — ١٩٧٠ ) . . . . . ١٠٩  
أولاً : مؤسسات السلطة السياسية . . . . . ١١١  
١ — رئيس الدولة . . . . . ١١١  
٢ — مجلس الوزراء . . . . . ١٢٠  
٣ — مجلس الأمة . . . . . ١٢٥



## الصفحة

- ثانيا : السلطة السياسية وقضية الديمقراطية . . . ١٣٤  
١ — السلطة السياسية والديمقراطية السياسية . ١٣٤  
٢ — السلطة السياسية والديمقراطية الاجتماعية . ١٤٤

## الفصل الخامس :

- مرحلة القهر السياسى والاجتماعى (١٩٧٠ — ١٩٨١) ١٤٩  
أولا : مؤسسات السلطة السياسية . . . . . ١٥١  
١ — رئيس الدولة . . . . . ١٥١  
٢ — مجلس الوزراء . . . . . ١٥٥  
٣ — مجلس الشعب . . . . . ١٤٧

- ثانيا : السلطة السياسية وقضية الديمقراطية . . . ١٦٥  
١ — السلطة السياسية والديمقراطية السياسية . ١٦٥  
٢ — السلطة السياسية والديمقراطية الاجتماعية . ١٧٤

## الفصل السادس :

السمات العامة لموقف السلطة السياسية من قضية

- الديمقراطية (١٨٠٥ — ١٩٨١) . . . . . ١٧٩  
أولا : من الناحية الدستورية . . . . . ١٨١  
ثانيا : من الناحية السلوكية . . . . . ١٩٠

## الفصل السابع :

- مرحلة التحول الديمقراطى ( ١٩٨١ — ١٩٨٧ ) . ١٩٥

## صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ،  
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - على ماهر :  
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة :  
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة ،  
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى ،  
عليه عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ ،  
لمى المطيعي ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي ،  
د . عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبروتي لأزمة الحياة الفكرية ،  
د . علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،  
د . محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحة الصحافة الحزبية :  
محمود فوزي ، ١٩٨٧
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية ،  
شكري القاضي ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير ،  
د . نبيل راغب ، ١٩٨٨

- ١٣ - أكلوبة الاستعمار المصري للسودان : رؤية تاريخية ،  
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر في عصر الولاة ، من الفتح العربي الى قيام الدولة  
الملوكوتية ،  
د. سيلة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي ،  
د. علي حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى في مصر : دراسة  
عن دور الجمعية الخيرية ( ١٨٩٢ - ١٩٥٢ ) ،  
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى في مصر في العصر العثماني ،  
د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،  
د. على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ،  
د. أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين  
سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى :  
د. محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ، ج ١ ،  
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر ،  
جمال بدوى ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ، ج ٢ ، امام  
التصوف في مصر : الشعراى ،  
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ( ١٩١٩ - ١٩٢٦ ) ،  
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب ،  
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د . أحمد  
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،  
د . محمد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،  
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد  
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،  
تأليف : ألفريد ج . بتلر : ترجمة : محمد فريد أبو حديد  
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيدين ،  
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - المؤلفون فى مصر فى عصر محمد على ،  
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٠
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،  
شكرى القضاى ، ١٩٨٩
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،  
لمى المطيمى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : غرقة على الأوضاع  
الراهنه ورؤية مستقبلية ،  
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية للقربية ، منذ مطلع العصور الحديثة  
حتى عام ١٩١٢ ،  
د . يونان رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل اللغة ،  
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،  
د. إبراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد إلى التاميم  
( ١٩٥٧ - ١٩٦١ ) ،  
د. عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،  
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،  
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٣ ،  
لمى المطيعي ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبد العصور : تاريخ مصر الإسلامية ،  
تأليف : د. سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،  
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، اعلها للنشر : د. عبد العظيم  
رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء : دراسة  
وثائقية ،  
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٥ - مواقف الصحافة المصرية من الصهيونية ( ١٨٩٧ - ١٩١٧ ) ،  
د. سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الناطقي ،  
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣

- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ( ١٩٣٩ - ١٩٥٧ ) ،  
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث ،  
د. لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الاسلامي ،  
د. زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية ( ١٩٤٨ - ١٩٧٩ ) ،  
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ( ١٩٤٦ - ١٩٥٤ ) ،  
د. سمير اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية ،  
( أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس  
الأعلى للثقافة ، في ابريل ١٩٩١ ) أعدها للنشر :  
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن  
الثامن عشر ،  
د. الهام محمد علي ذهني ، ١٩٩٢
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،  
د. محمد كمال الدين عز الدين علي ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني ،  
د. محمد عفيفي ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،  
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن  
حبشى ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن القليم  
المنوفية ،  
د. حلمي أحمد شلبي في ١٩٩٢

- ٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،  
( أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس  
الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات  
جامعة عين شمس ، في ابريل ١٩٩٣ ) ، أعدها للنشر :  
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،  
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن  
حبشي ، ١٩٩٣
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية ( ١٨٨٦ - ١٩٥١ ) ،  
د. محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - أهل الذمة في الاسلام ،  
تأليف : أ.س. ترتون ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ،  
ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن ( ١٩٣٤ - ١٩٤٦ ) ،  
إعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد  
عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر  
في العصر الفاطمي ( ٣٥٨ - ٥٦٧ هـ ) ،  
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،  
د. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني ،  
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - أهل الذمة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،  
د. سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني ( زمن الاحتلال  
البريطاني ) ،  
د. سعيد اسماعيل علي ، ١٩٩٥

- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،  
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن  
حبشى ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية ( ١٨٧٣ - ١٨٩٩ ) ،  
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،  
تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي  
الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قنصة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي  
( ١٨٨٢ - ١٩٠٤ ) ،  
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى  
نصر أكتوبر ،  
د. رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الإسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة  
المملوكية ،  
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،  
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، اللسم الأول ،  
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية ( ١٩٣٤ - ١٩٥٢ ) ،  
د. حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في مصر الحرة الاقتصادية  
( ١٨٤٠ - ١٩١٤ ) ،  
د. أحمد الشربيني ، ١٩٩٥



- ٨٧ - مذكرات اللورد كلرن ، ج ١ ، ( ١٩٣٤ - ١٩٤٦ ) ،  
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د. عبد الرؤوف  
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التلوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،  
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني ،  
د. عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الاسلامية ،  
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،  
تأليف : بيتر مانسفيلد : ترجمة : عبد الحميد فهمي  
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ( ١٩١٩ - ١٩٣٦ )  
ج ٢ ،  
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري ( ١٩٢٤ - ١٩٥٨ ) ،  
د. نبيه بيومي عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ( ١٩٤٦ - ١٩٥٤ )  
ج ٢ ،  
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا .. الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،  
( أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس  
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات  
الأفريقية بجامعة القاهرة )  
أعدھا للنشر د. عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الباردة ( ١٩٥٨ - ١٩٧٠ ) ،  
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو

- ٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصرى فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ،  
د. ايمان محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - هيكل والسياسة الاسبوعية ،  
د. محمد سيد محمد
- ٩٩ - تاريخ الطب والعائلة المصرية ( العصر اليونانى - الرومانى ) ج ٢ ،  
د. سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،  
د. عبد العزيز صالح ، د. جمال مختار ،  
د. محمد ابراهيم بكر ، د. ابراهيم نصحي ،  
د. فاروق القاضى ، أعدمها للنشر : د. عبد العظيم رمضان
- ١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،  
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء /  
عبد الحميد كفاى ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير /  
جمال منصور
- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢  
د. تيسير ابو عرجة
- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره  
د. على بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين فى مصر ( ١٩١٤ - ١٩٥٢ )  
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

رقم الايداع ١٩٧/٣٩٥٨  
الترقيم الدولى 4 — 5142 — 01



هذا الكتاب يحلل التطور التاريخي لموقف السلطة السياسية من قضية الديمقراطية من عهد محمد علي إلى عهد مبارك. وقد قسمه المؤلف إلى ستة مراحل أخرى لكل منها فصلا. فتناول في الفصل الأول ما أسماه «مرحلة القهر السياسي والاجتماعي» التي رأى أنها تشغل الفترة من عام ١٨٠٥ إلى ١٩٢٣، وقد تعرض فيها لمؤسسات السلطة السياسية، وموقفها من قضية الديمقراطية.

وفي الفصل الثاني تناول «مرحلة الديمقراطية السياسية الشكبية» والقهر الاجتماعي (١٩٢٣ - ١٩٥٢) وتعرض فيه لموقف السلطة السياسية من الديمقراطية السياسية والاجتماعية.

أما الفصل الثالث فتناول فيه ما أطلق عليه «المرحلة الانتقالية الثورية» من عام ١٩٥٢ - ١٩٥٦، كما تناول في الفصل الرابع «مرحلة القهر السياسي والديمقراطية الاجتماعية» (١٩٥٦ - ١٩٧٠) أما الفصل الخامس فكان عن «مرحلة القهر السياسي والاجتماعي» (١٩٧٠ - ١٩٨١).

واستعرض في الفصل السادس «السمات العامة لموقف السلطة السياسية من قضية الديمقراطية من ١٨٠٥ - ١٩٨١ من الناحية الدستورية والناحية السلوكية».

وقد اختتم دراسته بالفصل السابع الذي تناول فيه ما عرفه «مرحلة التحول الديمقراطي» ١٩٨١ - ١٩٨٧، التي رأى أن رؤية الرئيس مبارك للديمقراطية فيها قد توافقت مع مفهومها الحقيقي. وتساعد فيها دور مجلس الشعب في العملية السياسية، وتدعمت السلطة القضائية، وبرز فيها الحرص على تحقيق الاستقرار السياسي اللازم للتنمية.